

قواعد النشر

أولاً : شروط النشر

- ١- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وسلامة الاتجاه، وصحة اللغة، وجودة الأسلوب.
- ٢- ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهة أخرى.
- ٣- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

ثانياً: تعليمات النشر

- ١- يقدم الباحث طلباً بنشر بحثه.
- ٢- يتقدم الباحث بخمس نسخ مطبوعة عبارة عن (أصل وأربع صور) باللغة العربية منسوخة بواسطة الحاسب الآلي ببرنامج (Microsoft Word) متوافق (IBM) وعلى وجه واحد فقط، ويكون على ورقة مقاس (A4) مع ترك (٣ سم) لكل هامش، ومرفقة ترقيماً متسلسلاً، بما في ذلك الأشكال والجداول، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية، بحيث لا تزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة أو صفحة واحدة.
- ٣- تكون الكتابة بالخط المشهور (Traditional Arabic) العناوين بحجم (٢٠) أسود، والمحتن بحجم (١٨) عادي، والحواشي بحجم (١٤) عادي.
- ٤- لا تزيد صفحات البحث عن ستين صفحة.
- ٥- يكتب عنوان البحث، واسم الباحث، وعنوانه، ولقبه العلمي، والجهة التي يعمل بها.
- ٦- يتم العزو إلى المراجع وفق ما يلي:
(أ) الكتب: ويعزى إليها بإحدى طريقتين ولا مانع من استخدامهما في البحث الواحد.
الطريقة الأولى: ذكر المرجع في متن البحث باسمه المختصر، يليه الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الفقرة إن وجد، مثال ذلك: أخرجه البخاري في صحيحه (١/٨٨ ح ١٦٦) أو قال النووي في المجموع ٢٩/٨ : "...."
الطريقة الثانية: ذكر المرجع في الحاشية، فيضع الباحث رقماً للحاشية في المكان المناسب، ثم يضع الحاشية أسفل الصفحة مثال ذلك: قال ابن قدامة "....." (١)
ب) الدوريات: ويعزى إليها في الحاشية بذكر عنوان البحث ثم اسم الدورية التي هو فيها، مثال ذلك: وذكر الدكتور في بحثه أنه لم يقف على أحد قال بهذا "...." (٢).
- ٧- توضع حواشي كل صفحة أسفلها.
- ٨- في مسرد المراجع يبدأ بذكر اسم الكتاب كاملاً، ثم مؤلفه، وسنة الوفاة، ثم من تولى طبعه وسنة الطبع، وكذا في الدوريات يذكر عنوان البحث ثم صاحبه ثم اسم المجلة وعددها.
- ٩- عند ورود أعلام إسلامية وعربية في متن البحث أو الدراسة، تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العلم متوفى، وإذا كانت الأعلام أجنبية فإنها تكتب بحروف عربية، وبين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
- ١٠- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.
- ١١- لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.
- ١٢- يعطى الباحث نسختين من المجلة، وعشرين مستلة من بحثه المنشور بدون مقابل، على أن يتحمل المؤلف تكاليف ما زاد عن ذلك طبقاً لما تقرره هيئة التحرير.
- ١٣- يلزم الباحث إجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين، مع تعليل ما لم يعدل.
- ١٤- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.

عناوين المراسلة

ترسل جميع مواد النشر والمكتاتبات إلى :

المجلة العلمية لجامعة القصيم (العلوم الشرعية)، ص.ب./ ٦٦٠٠ الرمز/ ٥١٤٥٢ بريدة - المملكة العربية السعودية

هاتف ٠٣٣٢٠٣٣٠ - تحويلة ٢١٢٥ هاتف مباشر وفاكس/ ٣٣٢٠٣٥٨ (٠٦)

بريد إلكتروني / mglah@gawab.com - موقع إلكتروني: www.qumg.net



المجلد (٤) - العدد (١)

مجلة العلوم الشرعية

محرم ١٤٣٢هـ - يناير ٢٠١١م

النشر العلمي والترجمة

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. صالح بن محمد السلطان

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

الأعضاء

أ.د. صالح بن محمد الحسن

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. صالح بن سليمان اليوسف

الأستاذ الدكتور بقسم أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. سعود بن حمد الصقري

الأستاذ الدكتور بقسم العقيدة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. سليمان بن عبدالعزيز السليمان

الأستاذ الدكتور بقسم القرآن وعلومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم

الأستاذ المشارك بقسم السنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

كلمة رئيس التحرير

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وعلى آل بيته الطيبين وصحبه الميامين ، وبعد :

فهذا العدد السابع من مجلتكم العلمية مجلة جامعة القصيم (فرع العلوم الشرعية) نقدمه بثوب المجلة الجديد وفي هيئة تحريرها بعد إعادة تشكيلها وتعيينها بما تحويه من بحوث علمية محكمة ، قيمة في موضوعاتها متميزة في طرحها وجدتها وأصالتها تعالج كثيراً من الوقائع والمستجدات تمس الحاجة إلى تجليتها وبيانها وإبداء الرأي العلمي فيها ، تقدمها هيئة التحرير لقراء هذه المجلة بعد تحكيمها من قبل نخبة من علماء الشريعة ، ثم مراجعتها وتدقيقها وتصويبها ، نأمل أن تحقق الهدف الذي ترجوه هذه الجامعة وتطمح إليه في مسيرتها نحو الرقي العلمي والبحثي والوصول إلى أسمى مراتب التميز والجودة. فللقائمين على هذه الجامعة الشكر والتقدير لما يبذل في هذا الشأن وغيره وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه وجعل العمل صواباً خالصاً لوجهه.

رئيس تحرير المجلة

أ. د. صالح بن محمد السلطان

المحتويات

مدى توافق جرائم الخطف واحتجاز الرهائن مع جريمة الخرابة في الفقه الإسلامي

.....

"بداية المجتهد ونهاية المقتصد" أهميته، تسميته، سنة وضعه، توثيق نسبه إلى مؤلفه

.....

الشركة المساهمة العامة تأسيساً وتصفيّة في قانون الشركات الأردني مقارناً
بالشريعة الإسلامية

.....

المياه المعالجة وحكمها في الفقه الإسلامي

.....

سب الرّيح "دراسة عقدية"

.....

سورة الكوثر (دراسة تحليلية - موضوعية)

.....

إخراج زكاة التمور

.....

(/) - () ()

() () . ()
()

(/ / //)

.

.

من المعروف أن الجرائم في الفقه الإسلامي تقسم إلى ثلاثة أقسام هي جرائم الحدود وجرائم القصاص والدية وجرائم التعزير، وجرائم الحدود هي الجرائم التي قدرت عقوبتها ووجبت حقاً لله تعالى، وبهذا تختلف عن جرائم القصاص والدية؛ فجرائم القصاص جرائم قدرت عقوبتها ولكنها وجبت حقاً للعبد، ويختلفان عن جرائم التعزير بأن الأخيرة مفوض تقديرها لرأي الإمام.

وجريمة الخرابة من جرائم الحدود التي قدرت عقوبتها ووجبت حقاً لله تعالى، والمراد بها الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمنع المارة من الخروج ويقطع الطريق سواء أكان القطع من جماعة أو من واحد بعد أن يكون له قوة الدفع^(١). وقد ظهرت صور جديدة من الجرائم ومنها جرائم الخطف واحتجاز الرهائن وينسبها البعض للخرابة بإطلاق، فما مدى انطباق وصف الخرابة عليها؟

فمشكلة البحث وأسئلته تتمثل في الإجابة على جملة أسئلة، ما هي مقومات جريمة الخرابة؟ ما الفرق بين جريمة الخرابة وغيرها من الجرائم ذات الصلة؟ وما مدى انطباق هذه الجرائم على جرائم الخطف واحتجاز الرهائن؟

وتظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تستقرئ أحكام جريمة الخرابة، وتحدد المعايير التي يجب توافرها في الجريمة لتعتبر جريمة خرابة، وأنزلت هذه المعايير على جرائم الخطف وحجز الرهائن، وبيان الحكم الشرعي الصحيح في العقوبة المترتبة عليها.

وقد ناسب أن يكون عنوان هذا البحث :

(مدى توافق جرائم الخطف واحتجاز الرهائن مع جريمة الخرابة في الفقه الإسلامي)

ولقد تناول جوانب هذا الموضوع العديد من الدراسات السابقة لكن ليس بهذه الدقة ولا بهذه الصورة - فيما يرى الباحثان - ومن هذه الدراسات :

١ - الحراة دراسة فقهية مقارنة للدكتور مصطفى عامر حسين ، وهو كتاب مطبوع طبع بدار الإتحاد العربي للطباعة سنة ١٩٨٧م ، وقد جاء الكتاب في سبعة فصول ، الأول في تعريف الحراة لغة وشرعاً وأوجه الاتفاق والاختلاف في التعاريف بين الفقهاء كما يراها الباحث ، والثاني في الفرق بين جريمة الحراة وغيرها من الجرائم المشابهة مثل البغي والسرقة والاختلاس والخيانة والنهب والغصب وجحد العارية ، الثالث في حكم الحراة ودليله ، والرابع في أركان الحراة وشروطها ، والخامس في عقوبة المحارب ، والسادس في إثبات جريمة الحراة بالإقرار أو بالبينة أو باليمين ، والسابع في مسقطات حد الحراة بالتوبة قبل القدرة أو بالموت. ويلاحظ على هذه الدراسة أن الباحث لم يتناول كثيراً من جرائم الحراة المعاصرة ؛ وأن هذا الكتاب تكرر لما كتبه الفقهاء السابقون ، ولم يتطرق لجرائم الحراة المعاصرة مثل عمليات خطف الطائرات والسفن واحتجاز الرهائن ، وهذا ما يميز هذا البحث عن هذه الدراسة.

٢ - فقه العنف المسلح في الإسلام للشيخ محمد مهدي شمس الدين ، وهو كتاب مطبوع عدد صفحاته ٢١٩ صفحة نشر في بغداد سنة ٢٠٠٤م بمركز دراسات فلسفة الدين ، والكتاب في جملته يعبر عن المذهب الشيعي ، وقد تناول هذا الكتاب مسائل العنف في قسمين جعل القسم الأول في مقدمة ومبحثين ؛ الأول منهما في الجدوى السياسية لاستعمال العنف المسلح والثاني في المشروعية الفقهية ، أما القسم الثاني من الكتاب فكان في أبواب العنف السياسي المسلح مثل باب الجهاد وباب قتال البغاة وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وباب الدفاع عن الإسلام وباب في الدفاع عن النفس ، وبذا يظهر اختلاف هذا البحث عن الدراسة المذكورة .

٣- جريمة اختطاف الطائرات ، لميثم محمد حسن الناصري ، وهي رسالة ماجستير تتحدث عن الموضوع من جانب قانوني ودراستنا هذه دراسة شرعية ، كما أن دراسته اقتصرت على جانب خطف الطائرات فيما لم تتناول اختطاف السفن أو احتجاز الرهائن ، مما يميز هذا البحث عنها.

٤- جرائم الارهاب وتطبيقاته الفقهية المعاصرة وهي دراسة في أكاديمية نايف للعلوم الامنية تقع في ١٥٩ صفحة ، وتتناول مجموع عمليات الارهاب وقد ركزت الدراسة على طرق مواجهة الارهاب كما ورد في صفحة ١١١ ، ١٢٩ ، وعلى الوقاية من الارهاب ، كما بحث صوراً معاصرة أخرى كالاغتيالات والقرصنة البحرية والسطو على المصارف والتفجير وجرائم خطف الطائرات وبذ يتضح أن التقاطع مع هذه الدراسة هو في جزء يسير منها .

وسيكون منهج هذه الدراسة - بحول الله - استقرائياً ، ومقارناً ، واستنباطياً مع المحافظة على قواعد البحث العلمي من ضبط للآيات وتخريج للأحاديث النبوية الشريفة كما سيتم -إن شاء الله-

جمع المادة العلمية من أمهات كتب الفقه من مختلف المذاهب الفقهية والكتب الفقهية الحديثة ، والمراجع ذات العلاقة. و المقارنة بين المذاهب الفقهية في هذه المسائل ، مع ذكر أقوال الفقهاء المستقلين والعلماء المعاصرين ، وعرض الآراء في المسألة الواحدة ونسبتها لأصحابها ، ثم بيان الأدلة لها إن وجدت ثم المناقشة والترجيح بما يعتقده الباحثان مبنياً على قوة الدليل ومنسجماً مع مقاصد الشريعة الإسلامية ، وقد اقتضى ذلك أن تكون خطة البحث على النحو الآتي :

البحث الأول : التعريف بمفردات البحث .

المطلب الأول : تعريف الجريمة .

المطلب الثاني : تعريف الخرابه وبيان أنواع جريمة الخرابه .
المطلب الثالث : التعريف بجرائم الخطف واحتجاز الرهائن وأنواعها .
المبحث الثاني : مقومات جريمة الخرابه وما يميزها عن غيرها .
المطلب الأول : غاية جريمة الخرابه .
المطلب الثاني : شروط جريمة الخرابه .
المطلب الثالث : بيان الفرق بين جريمة الخرابه وغيرها من الجرائم .
المبحث الثالث : مقارنة جرائم الخطف واحتجاز الرهائن بجريمة الخرابه .
الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث .
ونسأل الباري عز وجل أن يوفقنا لما فيه رضاه وأن يجبر زلاتنا ويقلل عثراتنا إنه
على كل شئ قدير وبالإجابة جدير
والحمد لله رب العالمين

:

في هذا المبحث يتم - بإذن الله تعالى - التعريف بالجريمة في اللغة
والاصطلاح ، وبيان معنى الخرابه ، ومعنى جرائم الخطف واحتجاز الرهائن ، ولذا
كان هذا المبحث في ثلاثة مطالب .

:

الجريمة لغة : من الجرم ؛ والجرم والجريمة : الذنب^(٢) ، وجرم جرماً من باب
ضرب : أذنب واكتسب الإثم ، وتجرم عليّ فلان : ادعى عليّ ذنباً لا أعلمه^(٣) .

ولما كان الشرك بالله تعالى أعظم الذنب ، سمي الله تعالى المشرك مجرمًا ؛ كما جاء في التنزيل : ﴿ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ﴾^(٤) ؛ قال الإمام الفخر الرازي في تفسير هذه الآية :

"والمرمومون - والله أعلم - ههنا هم الكافرون ؛ لأن الذي تقدم ذكره من صفتهم هو التكذيب بآيات الله ، والاستكبار عنها"^(٥) ، وفي الحديث الشريف : "إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً : من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين ، فحرم عليهم من أجل مسأله"^(٦) ، ونقل النووي عن القاضي عياض قوله : "المراد بالجرم هنا : الحرج على المسلمين ، لا أنه الإثم المعاقب عليه"^(٧) .

وأما الجريمة اصطلاحاً : فقد اختلفت أقوال الفقهاء في تعريفات الجريمة في الفقه الإسلامي ، ويبحث الفقهاء الجريمة تحت عناوين مختلفة منها الجنايات أو الجراح ، فغالب إطلاق الحنفية على الجريمة لفظ الجناية^(٨) .

() = (/)

:

() : () .

() :

(/) :

() /) ﴿

(:

() .

()

(/)

وقد ذكر الحنفية مصطلح الجريمة ؛ فقد جاء في أصول السرخسي : "والزنا جريمة يستوجب بها العقوبة"^(٩) ، وجاء في كشف الأسرار : "... ثمَّ جريمة القاذف باللسان..."^(١٠) ، وغير ذلك من النصوص التي ذكرت لفظ "الجريمة".

وعند المالكية عبروا عنها بالجناية كما جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير أن الجناية هي : فعل الجاني الموجب للقصاص^(١١).

وقد عرف الشافعية الجريمة بأنها : "الجناية الذنب والجرم ، وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة"^(١٢).

وعرفها الحنابلة كما قال ابن قدامة في الكافي بأنها : "قتل الآدمي بغير حق"^(١٣). ومن العلماء المحدثين عرفها أبو زهرة بقوله : "عصيان ما أمر الله به ، بحكم الشرع الشريف"^(١٤) ، وعرفها عبد القادر عودة بأنها : "فعل أو ترك نصت الشريعة على

(/) ()

:

()

(/) :

()

(/)

(/)

()

(/)

()

:

(/) .

()

تحريره والعقاب عليه"^(١٥) ، وجاء في الموسوعة الفقهية الميسرة: "إنها التصرف الضار بالمال - حيواناً كان أو جماداً- ، أو بالإنسان سواء وقع الضرر على حياته أو بدنه أو نفسه"^(١٦).

نلاحظ مما سبق من تعريفات أن معظم الفقهاء قصرُوا الجناية على الجناية على النفس وما دونها ولم تشمل الجناية على المال ، وهو ما نص عليه ابن قدامة صراحة بقوله: "وسموا الجنايات على الأموال غصباً ونهباً..." .

ونلاحظ على بعض التعريفات عمومها ؛ كتعريف شارح المذهب الذي جعل الجناية تشمل الدنيا والآخرة ، وكذا تعريف الإمام أبي زهرة الذي عبر عنها بأنها عصيان ما أمر الله به ، وهذا يشمل جانب الاعتقاد والمعاملات كما يشمل جانب الأخلاق.

ولهذا فإنه يترجح التعريف الذي ذكرته الموسوعة الفقهية الميسرة ؛ وهو: "أنها التصرف الضار بالمال - حيواناً كان أو جماداً- أو بالإنسان سواء وقع الضرر على حياته أو بدنه أو نفسه"^(١٧) ، وذلك لشموله البدن والمال ، فإن الكسب الآثم يلحقهما سوية دون تمييز بين حق وآخر.

(/)

()

(/)

()

()

:

في هذا المبحث يتم - بإذنه تعالى - التعريف بجريمة الحُرابة في اللغة والاصطلاح ، وبيان أنواع جريمة الحُرابة ، وذلك في فرعين :

:

الحُرابة في اللغة: مشتقة من الحرب وهو نقيض السلم ؛ جاء في المعجم الوسيط^(١٨) : حاربه محاربة وحرباً : قاتله ، وحارب الله : أي عصاه ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(١٩) ، وتأتي بمعنى القتل ، وتأتي بمعنى المعصية كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ ﴾ إذا عصوه^(٢٠) ، وتأتي بمعنى الكفر خصوصاً ؛ جاء في القاموس الفقهي : "ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٢١) ؛ قال سعيد بن جبير والحسن : المحاربة لله الكفر به ، وفسره الجمهور في هذه الآية : الذي يقطع الطريق على الناس مسلماً كان أو كافراً"^(٢٢) ، وفي

(/)

()

:
() : () .

() (/) .

() : () .

() () .

تفسير ابن كثير: "هي المضادة والمخالفة، وهي صادقة على الكفر، وعلى قطع الطريق، وإخافة السبيل، وكذا الإفساد في الأرض يطلق على أنواع من الشر"^(٢٣).

أما الخرابه اصطلاحاً: فيطلق الفقهاء على المحارب لفظ قاطع الطريق؛ أي قاطع المارين في الطريق ومانعهم سلوكها، وسمي بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه^(٢٤)، وقال ابن الهمام: "سمي قاطع الطريق محارباً لله؛ لأن المسافر معتمد على الله تعالى، فالذي يزيل أمنه محارب لمن اعتمد عليه في تحصيل الأمن، وأما محاربه لرسوله؛ فإما باعتبار عصيان أمره وإما باعتبار أن الرسول ﷺ هو الحافظ لطريق المسلمين، والخلفاء والملوك بعده نوابه فإذا قطع الطريق التي تولى حفظها بنفسه ونائبه فقد حاربه، أو هو على حذف مضاف أي يحاربون عباد الله"^(٢٥)، ويطلق الحنفية عليها السرقة الكبرى^(٢٦).

وقد اختلف الفقهاء في معنى الخرابه ما بين موسع ومضيق، فمنهم من قصر الخرابه على خارج العمران، ومنهم من عممها داخل العمران وخارجه، كما كان لاختلافهم في بعض شروط الخرابه وبعض أركانها أثر في خلافهم في تعريفها، إضافة إلى اختلافهم في سبب نزول آية الخرابه؛ فيقول الإمام القرطبي: "اختلف الناس في سبب نزول هذه الآية فذهب الجمهور إلى أن هذه الآية نزلت في العرنيين ارتدوا عن

()

(/) :

()

(/)

(/) . ()

(/) (/) (/)

الإسلام، وحاربوا الله ورسوله، وقيل إنها نزلت بسبب قوم من أهل الكتاب كان بينهم وبين الرسول ﷺ عهدٌ فنقضوا العهد وقطعوا السبيل وأفسدوا في الأرض، وقيل إنها نزلت في المشركين^(٢٧)؛ فمن أخذ منهم قبل أن يُقدر عليه لم يمنعه ذلك أن يقام عليه الحد الذي أصابه^(٢٨).

وأضاف ابن العربي سببين لنزول هذه الآية إضافة لما سبق وهما: الأول: أن هذه الآية نزلت معاتبةً للنبي ﷺ في شأن العرنيين، الثاني: أنها ناسخة لما فعل في العرنيين^(٢٩).

وهنا لا بد من ذكر تعريفات العلماء لمعنى الحراية وذلك لبيان آراء الفقهاء في المعنى الاصطلاحي للحراية، وليبيان أوجه الاتفاق والاختلاف في مفهوم الحراية عندهم.

أولاً: الحنفية: يرى الحنفية أن الحراية هي: "الخروج على المارة على سبيل المغالبة للقتل أو أخذ المال على وجه يمنع المارة من الخروج، سواء كان القطع من جماعة أو من واحد"^(٣٠)؛ يقول ابن الهمام: "الحراية: خروج جماعة ممتنعين، أو واحد له منعة يقصدون قطع الطريق، أو أخذ المال، أو قتل إنسان"^(٣١)، ويقول

(/) ()

: (/) ()

.(/)

: (/)

.(/) ()

.(/) : ()

.(/) ()

السرخسي في المبسوط: "إن قطع قوم من المسلمين أو من أهل الذمة على قوم من المسلمين أو من أهل الذمة الطريق فقتلوا وأخذوا المال يقطع الإمام أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى من خلاف أو يصلبهم إن شاء" (٣٢).

كما ويطلق الحنفية على الحراة مصطلح السرقة الكبرى، وسمي قطع الطريق بالسرقة مجازاً؛ لأن فيه الإخفاء عن الإمام وعمّن عينه الإمام لحفظ الطريق، لذا فالسرقة فيه مجاز ولذلك لا تطلق إلا وهي مقيدة بالكبرى، كما أن الحد فيه مغلظ؛ لأن فيه ضرراً على أصحاب الأموال وعامة الناس أكبر من الضرر المتحقق في السرقة (٣٣).

ثانياً: المالكية: أما المالكية فقد توسعوا في معنى الحراة فأدخلوا فيها كل عمل يتحقق فيه الإفساد في الأرض ويظهر ذلك جلياً من خلال نصوصهم؛ فقد جاء في مواهب الجليل بأنها: "الخروج لإخافة سبيل بأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو ذهاب عقل أو قتل خفية أو مجرد قطع الطريق، لا لإمرة ولا لثائرة ولا عداوة، فيدخل قولها والخناقون والذين يسقون الناس السيكران" (٣٤) ليأخذوا أموالهم محاربون" (٣٥).

() (/) .

() (/) .

() :

(348/4).

()

(/) :

وجاء في الكافي: "كل من قطع السبل وأخافها، وسعى في الأرض فساداً، بأخذ المال واستباحة الدماء وهتك ما حرم الله هتكه من المحرمات فهو محارب داخل تحت حكم الله عز وجل

في المحاربين الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً^(٣٦)، وقالوا أيضاً المحارب: "هو من أخاف الطريق لأجل أن يمنع الناس من سلوكها، أي: من أخاف الناس في الطريق لأجل أن يمنعهم من السلوك فيها والانتفاع بالمرور فيها، وإن لم يقصد أخذ مال من السالكين، بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور فيها، سواء كان الممنوع من الانتفاع بالمرور فيها خاصاً، كفلان من الناس أو كان كل مصري^(٣٧)، أو عاماً كما إذا منع كل أحد يمر فيها إلى الشام مثلاً"^(٣٨).

ويرى المالكية أن مجرد التخويف بأي وسيلة كانت هي من باب الحراية وذلك استناداً لقول الأمام مالك فقد جاء في المدونة^(٣٩): "قال مالك: ورب محارب لا يقتل وهو أخوف وأعظم فساداً في خوفه ممن قتل"، فمن خرج لإخافة السبيل ولم يأخذ مالاً ولم يقتل نفساً فهو محارب ولو لم يأخذ السلاح، وكذا من كان داخل المصر فهو محارب، وإن جاء خفيه فهو محارب، وإن كانت من شخص واحد، ولو كان القتل

()

()

() :

() :

() (/) .

() (/)

غيلة فهو من الخرابة ، ويعد محارباً من انتهك العرض ولم يخف السبيل ، ولو لم يتكرر منه الفعل مراراً^(٤٠).

ثالثاً: الشافعية: وقال الشافعية^(٤١): قطع الطريق هو البروز لأخذ مال أو القتل أو إرعاب مكابرة اعتماداً على القوة مع البعد عن الغوث ، أي قاطع المارين في الطريق أي مانعهم سلوكها وسمي بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه^(٤٢).

رابعاً: الحنابلة: وعرفها الحنابلة بأنها: "خروج المكلفين الملتزمين بالسلاح في الصحراء أو البنيان ، لأخذ أموال الناس مجاهرة"^(٤٣) ، والمحاربون كما يقول ابن قدامة في المغني هم: "الذين يعرضون للقوم بالسلاح في الصحراء ، فيغصبونهم المال مجاهرة"^(٤٤).

(/) : ()

() .(/)

(/) : ()

(/)

: (/)

(/)

(/)

(/) ()

() .(/) ()

(/)

(/) ()

وفي منتهى الإرادات : "قطاع الطريق هم المكلفون الملتزمون - ولو أنثى - الذين يعرضون للناس بسلاح ولو عصا، أو حجراً في صحراء أو بنيان أو بحر فيغصبون مالاً محترماً مجاهرة"^(٤٥).

فعلى هذا لا يعد محارباً من وجهة نظر بعض الخنابلة من أخاف السبيل ولم يأخذ مالاً ولم يقتل نفساً، وكذلك من قام بجريمته في المصر، لأن المجني عليه يلحقه الغوث بخلاف الصحراء، ولا بد أن تكون مجاهرة وبالقدر لتحقيق جريمة الحراية عندهم، فإذا كانت في الخفاء فهي سرقة وليست حراية، وإذا اختطفوا وهربوا فهم منتهبون وليسوا محاربين^(٤٦).

خامساً: الظاهرية: وعرفها الظاهرية بقولهم: "هي خروج المفسدين المكابرين لأهل الطريق، بقتل، أو أخذ مال، أو جراحة، أو لانتهاك فرج، في قرية، أو مدينة، أو في صحراء، بسلاح، أو بغير سلاح، كثروا، أو قتلوا، ليلاً، أو نهاراً"^(٤٧).

فالمحارب هو المكابر المخيف لأهل الطريق المفسد في الأرض بسلاح أو بغير سلاح، ليلاً أو نهاراً، سواء كانوا في صحراء أو في أهل مصر، واحداً أو أكثر، فكل من حارب المارة وأخاف السبيل فقتل نفساً أو أخذ مالاً أو جرح أو انتهك فرجاً فهو محارب و يطبق عليه الحد المنصوص عليه في الآية الكريمة.

من خلال التعريفات السابقة للحراية نجد أن للفقهاء رأيين توسيعاً وتضييقاً في معنى الحراية.

()	
(/)	:
(/)	.(/)
(/)	.(/)
(/)	:

الرأي الأول: وهو قول الحنفية والحنابلة وأحد قولي الشافعية وخلاصته أن الحراة هي الفعل الذي ينتج عنه أخذ المال على وجه المغالبة والقوة خارج العمران والأمصار.

الرأي الثاني: وهو قول المالكية والظاهرية وأحد قولي الشافعية وخلاصته أن الحراة أوسع مما قال به الرأي الأول، وتتعدى إلى كل عمل فيه إفساد في الأرض سواء كان هذا الإفساد للأمة الإسلامية، أو لجماعة من المسلمين، واستدل أصحاب هذا الرأي بمعنى كلمة الفساد في اللغة^(٤٨) وهي نقيض الصلاح. وقد جاء في تفسير الرازي لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾^(٤٩)، والفساد يحتمل وجهين:

أحدهما: ما كان من إتلاف الأموال بالتخريب والتحريق والنهب، كما في رواية الأحنس لما أظهر للرسول عليه السلام أنه يحبه وأنه على عزم أن يؤمن فلما خرج من عنده مر بزرع للمسلمين فأحرق الزرع وقتل الحمر.

والوجه الثاني في تفسير الفساد: أنه كان بعد الانصراف من حضرة النبي عليه السلام يشغل بإدخال الشبه في قلوب المسلمين، وباستخراج الحيل في تقوية الكفر، وهذا المعنى يسمى فساداً^(٥٠).

(/) ()

: (/)

: (/)

() : ()

(/) ()

:

من خلال ما سبق من تعريفات للحرابة ، يترجح تعريف المالكية للحرابة ، فالحرابة هي : "كل من قطع السبل وأخافها ، وسعى في الأرض فساداً ، بأخذ المال واستباحة الدماء وهتك ما حرم الله هتكه من المحرمات فهو محارب داخل تحت حكم الله عز وجل في المحاربين الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً"^(٥١). وسيأتي سبب الترجيح عند تفصيل مقومات وشروط جريمة الحرابة في مبحث قادم بإذن الله تعالى .

:

المراد بهذا العنوان أقسام الجرائم التي يرتكبها المحاربون ؛ فقد يرتكب قطاع الطريق جريمة القتل فقط ، أو جريمة السرقة فقط ، وقد يجمعون بينهما ، وقد يقومون بإخافة الناس وإرهابهم دون قتل أو سرقة ، ووقد استنتج العلماء أنواع جريمة الحرابة من خلال النص على العقوبات التي ذكرها الله سبحانه وتعالى للمحاربين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٥٢) .

فالأنواع الأربعة لجريمة الحرابة هي :

()

()

() : () .

أولاً: المحاربة بالقتل فقط : وذلك بأن يرتكب قطاع الطرق جريمة القتل فقط ، دون سرقة أو اعتداء على مال.

ثانياً: المحاربة بأخذ المال فقط : وذلك بأن يقوم قاطع الطريق بالاعتداء على المال أو ما يقوم مقامه ، دون أن يرتكب جريمة قتل ، أو اعتداء على النفس.

ثالثاً: المحاربة بالقتل وأخذ المال معاً : وذلك بأن يقوم قاطع الطريق بارتكاب جريمتي القتل والسرقة معاً ، بأن يقتل الشخص ويسرق ماله ، أو يقتل شخص ويقتل آخر.

رابعاً: المحاربة بالتخويف دون قتل أو أخذ للمال : وذلك عندما يقوم المحارب بالاعتداء على الأمن وإخافة الناس دون أن يرتكب جريمة قتل أو سرقة.

:

الخطف في اللغة هو الاستلاب ، وقيل إنه الأخذ بسرعة^(٥٣) ، وقد ورد لفظ الخطف في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ يَكَاذُ الْبَرُّ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٥٤) ، وقد فسر الإمام القرطبي معنى الخطف في هذه الآية القرآنية الكريمة بأنه : الأخذ بسرعة ، ومنه سمي الطير خطافا لسرعته^(٥٥) .

والخطاف : الرجل اللص الفاسق^(٥٦) .

() (/) .

() : () .

() (155/1) (25/1) .

() (/) .

أما في الاصطلاح فقد تعددت أيضاً تعريفات جريمة الخطف بشكل عام، وذلك كما يقول الدكتور علي الحسيناوي: "لأن الكتب والشروح العربية المتعلقة بالقسم الخاص في قانون العقوبات لم تهتم بجريمة الخطف على الرغم من أهمية هذه الجريمة"^(٥٧)، وقد وضع تعريفاً لجريمة الخطف حيث قال: "هي قيام الجاني بنقل المجني عليه من مكان تواجدته الذي ارتضاه لنفسه إلى مكان آخر، والاحتفاظ به لفترة زمنية رغم إرادته"^(٥٨).

وعرفها آخرون بأنها كل فعل يقصد به حمل المخطوف، بالخداع أو بالعنف، على الانتقال _ أو نقله _ من مكان إلى آخر دون إرادته، ومنعه من الخروج، بقصد الزواج أو ارتكاب الفجور أو حرمانه من حريته الشخصية"^(٥٩).

ويعبر بعض شراح القانون عن الخطف بأنه: "حمل شخص على ترك مأواه، بالقوة أو بالتهديد أو بالاحتيال، واحتجازه بغير حق؛ لإيذائه أو لقتله أو للسرقه والابتزاز، أو لفعل الفاحشة، أو لهدف سياسي"^(٦٠).

وجريمة الخطف لا تقتصر على الأفراد فقط بل قد تتعدى إلى الطائرات والسفن وغيرها، حيث باتت جرائم خطف الطائرات من الجرائم التي تؤرق العصر الحالي، وذلك بسبب ازدياد وانتشار هذه الجرائم بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة.

() .

()

.

()

()

()

()

أما في الشرع فقد قال المطرزي والفيومي : خطفه إذا سلبه بسرعة .^(٦١) وهم يعرفونها من جهة اللغة ولكن الفقهاء استعملوها في كتبهم بهذا المعنى فقد قال ابن قدامة والبهوتي : لأن الواجب قطع السارق وهذا غير سارق ولأن الاختلاس نوع من الخطف والنهب .^(٦٢)

ويمكننا تناول جرائم الخطف من خلال ذكر أنواعها :

:

فالمقصود بجريمة اختطاف الطائرات هو قيام أي شخص أثناء الطيران بالاستيلاء عليها أو ممارسة سيطرته عليها بطريق القوة أو التهديد باستعمالها أو الشروع في ارتكاب أي فعل من هذا القبيل ، بصورة غير قانونية^(٦٣) .
أو هي : "الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية وتغيير مسارها بالقوة أثناء التحليق"^(٦٤) .

من خلال التعريف بجريمة خطف الطائرات لا بد أن تتوفر فيها عدة عناصر هي :

أن يكون الفعل غير مشروع ، فإذا كان الفعل مشروعاً فلا يعتبر جريمة .
أن يتم الفعل عن طريق استخدام العنف أو التهديد باستخدامه .
فإذا وقعت الجريمة على الطائرات أو السفن أو غيرها دون استخدام التهديد والسلاح فلا تعتبر من جرائم الخطف بل إنها تكون جريمة سرقة ويطبق عليها حد

()

()

() .

()

()

()

السرقه ؛ إن كانت على الأموال أو جريمة قتل إن كانت على الأنفس ، وأن يقع الفعل الإجرامي على متن الطائرة ، وأن يقع الفعل غير المشروع أثناء الطيران^(٦٥).

ويرى الباحثان أن هذين الشرطين غير دقيقين ؛ لأنه لا فرق في جريمة خطف الطائرة بين أن تكون الطائرة في السماء أم على الأرض ؛ لأن في كليهما ترويعاً للآمنين ، خاصة أنه تم ترجيح الرأي الذي يقول بأنه لا يشترط المصير في جريمة الحراة. إضافة إلى أن الآثار المترتبة على خطف الطائرات أو ركابها هي ذاتها الآثار المترتبة على خطف السفن والقطارات والسيارات وغيرها من وسائل النقل ، بل تفوق جرائم خطف الأشخاص من بيوتهم أو حوانيتهم أو من الشوارع.

هذا وتولد عن جرائم خطف الطائرات مخاطر وأضرار عديدة تزداد مع اتساع مجالات النقل الجوي ، وتمثل هذه المخاطر والأضرار بما يلي :

أولاً: الأضرار الإنسانية : وذلك لما يترتب على جرائم خطف الطائرات من فقدان للأرواح البشرية البريئة ، بالإضافة إلى ما ينتج عنها من إيقاع الخوف والرعب في نفوس الركاب وطاقم الطائرة^(٦٦).

ثانياً: الأضرار المادية : وتمثل الأضرار المادية فيما يصيب الطائرة من إتلاف وتكاليف الوقود ونفقات نقل الركاب ، بعد الانتهاء من عملية الخطف^(٦٧).

ثالثاً: تهديد السلم والأمن : وذلك بما يترتب على جرائم خطف الطائرات من إحداث التوتر وفقدان الثقة بين الدول إذا ما قامت الدولة المعنية بمسؤولياتها من أجل حماية الطائرة^(٦٨).

()	()
()	()
()	()
()	()

ومن الملاحظ أن هناك بعض أوجه التشابه والخلاف بين جريمتي خطف الأشخاص وخطف الطائرات وهي :

أولاً: أوجه الشبه^(٦٩) : تعتبر كلتا الجريمتين فعلاً غير مشروع ومن المتفق على تجريمهما في الشرع والقوانين والأنظمة ، كما أنهما تتشابهان في كونهما من الجرائم المستمرة^(٧٠).

ثانياً: أوجه الخلاف^(٧١) : المقصود من خطف الطائرة ليس ذات الطائرة ، وإنما طاقمها أو ركابها ؛ لتهديد نظام ما ، أو طلب شيء ما ؛ لأن الطائرة تعتبر جزءاً من إقليم الدولة التي ترفع علمها.

تعتبر جريمة خطف الأشخاص من الجرائم القديمة ، بينما تعتبر جريمة خطف الطائرات جريمة حديثة نسبياً ظهرت مع ظهور النقل الجوي.

أن جريمة خطف الأشخاص يمكن أن تقع باستخدام القوة أو الحيلة والخداع أو بدون ذلك ، بينما لا تقع جريمة خطف الطائرات إلا باستخدام العنف والسلاح والتهديد ، عند من اعتبر استخدام العنف والسلاح والتهديد شرطاً في الجريمة ، مع أنه

() () ()
" : ()

"

(/) . () ()
() () ()

من الممكن أن تقع جريمة خطف دون قوة أو سلاح وذلك إذا سيطر أحدهم على الطائرة وسيرها حسب هواه.

تعالج جريمة خطف الأشخاص عن طريق النصوص القانونية العقابية الداخلية بينما تعالج جريمة خطف الطائرات في الاتفاقات الدولية.

:

أما جريمة اختطاف السفن والتي تسمى بالقرصنة البحرية، وكما هو الحال في جريمة خطف الطائرات فإن شراح القانون لم يتفقوا على تعريف لجريمة خطف السفن، وقد وضعوا تعريفات عديدة لمصطلح خطف السفن منها:

"هو إتيان أفعال غير مشروعة تنطوي عن استخدام العنف ضد الأشخاص أو الأموال من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة ضد سفينة أخرى في البحار العالية أو في منطقة غير خاضعة لسيادة أي دولة وذلك بقصد تحقيق منافع شخصية أو أغراض خاصة"^(٧٢).

أما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م عرفتها بأنها:

"أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجهاً إما في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو متن تلك الطائرة، وإما ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص في مكان يقع خارج المياه الإقليمية أو ولاية أي دولة.

أي عمل من أعمال الاشتراك الإداري في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تضفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة.

أي عمل من شأنه التحريض على ارتكاب أحد الأعمال المنصوص عليها في الفقرات السابقة، أو تسهيل ارتكابها عمداً^(٧٣).

من خلال ما سبق يتبين لنا أن فعل الخطف يتكون من عنصرين أساسيين وهما ما اتفق عليه الباحثون لتحقيق جريمة الخطف، وهما:

الأول: نقل المجني عليه من مكانه إلى مكان آخر رغماً عنه ودون إرادته.

الثاني: الاحتفاظ بالمجني عليه (المخطوف) في مكان آخر مدة زمنية^(٧٤).

ومن المعلوم أن جرائم اختطاف الطائرات تعتبر من أخطر الجرائم؛ لما يترتب على هذه الجرائم من آثار سلبية على ركاب وطاقم الطائرة، وعلى الطائرة نفسها، وعلى النقل الجوي أيضاً، حيث تتمثل هذه الخطورة في إدخال الرعب في نفوس الركاب على المصير الذي ينتظرهم، أو أن يحدث إي اضطراب داخل الطائرة كاستعمال العنف والتهديد من أحد الركاب أو قيام أحد المختطفين بقتل أحد الركاب للضغط على الطاقم أو أي عمل يؤدي إلى إثارة الرعب والخوف بين القائمين على متن الطائرة^(٧٥).

أما احتجاز الرهائن فيمكن أن ينطبق عليه مفهوم الجريمة بمفهومها العام وهو: "أنها سلوك شيء متعمد يتسبب في إلحاق الضرر بالضحية أو يعرضها إلى ضرر محتمل أو ينتج عنه حصول الجاني على كسب مادي أو فائدة لا يستحقها"^(٧٦).

()

() .()

()

()

() .()

وللتفريق بين جريمة الاختطاف وجريمة احتجاز الرهائن يقول أحمد الريش :
"إن عملية الاختطاف أصعب وأدق من عملية الاحتجاز ، لأنه يتطلب معرفة مكان
المختطفين من جهة ، كما لا يعرف غالباً من الذي قام بعملية الاختطاف ، ولا يعرف
الغرض من الاختطاف من جهة أخرى .

وتختلف عملية الاختطاف عن عملية الاحتجاز إذ أنها واضحة ؛ لأن الخاطف
يكون مع المحتجزين في مكان معين إما في سفارة أو قنصلية أو مقر حكومي أو غير
ذلك ، ويمكن التعرف على مكان الاحتجاز من خلال الاتصال بهم"^(٧٧) .
والذي يترجح أن عملية الاختطاف أو الاحتجاز شيء واحد من حيث النتيجة ؛
إذ فيهما إخافة للمخطوف أو المحتجز وإرهاب له ، بغض النظر عن الآلية أو الصورة
التي يتم فيها الاحتجاز أو الاختطاف ، وكلاهما يقيد حرية الإنسان دون وجه حق .

:

نتناول في هذا المبحث هدف الجريمة أو الغاية التي يريدها القاطع من جريمته ،
كما نبين مقومات هذه الجريمة التي لا بد من توافرها في الفعل حتى يعتبر جريمة ، ثم
بيان ما يميز هذه الجريمة عن غيرها نفيًا للخلط والتوهم في التشابه ، وجاء هذا التفصيل
موزعاً في المطالب الآتية :

:

الغاية هي الهدف الذي من أجله يقوم الشخص بعمل أي فعل ما ، والهدف من
جريمة السرقة هو الحصول على المال أو ما يقوم مقامه بالطرق غير المشروعة ، وكذلك

الحال في جريمة الحراية فالهدف منها هو الحصول على المال بالطرق غير المشروعة^(٧٨)، مما يترتب على ذلك الاعتداء على أمن المجتمع والناس أو على كليهما معا. فغاية جريمة الحراية هي الاعتداء على حياة الناس وأموالهم؛ فالاعتداء على الحياة يكون بالقتل، والاعتداء على المال يكون بالسرقة والنهب.

:

لقد وضع الفقهاء عدّة شروط لتحقيق جريمة الحراية (قطع الطريق)، على خلاف بينهم فيها، وهذه الشروط بعضها يتعلق بقاطع الطريق نفسه، وبعضها يتعلق بالمقطوع عليه، وبعضها يرجع إلى العلاقة التي بين القاطع والمقطوع معاً، وبعضها يتعلق بالمقطوع له، وبعضها يتعلق بالمقطوع فيه، ولا بد هنا من بيان هذه الشروط كلاً على حدة، وآراء الفقهاء في هذه الشروط، وهذه الشروط هي:

:

الشرط الأول: التكليف: لأن التكليف أمانة القصد الجنائي، فإذا لم يتوافر القصد الصحيح لم تكن الجريمة جريمة حراية، والتكليف له شرطان هما:

الأول: أن يكون عاقلاً، فلا يقام حد الحراية على المجنون؛ لأن الحد عقوبة على جنائية، وفعل المجنون لا يوصف بالجنائية^(٧٩).

(78) (/) .

() (/) .

(/) (/) (/) .

(/) .

ولكن يجب على المجنون ضمان المال الذي أخذه، ودية قتيله على العاقلة^(٨٠)، لأن ضمان المتلفات والدية من باب الحكم الوضعي وليس من الحكم التكليفي، فالصغير والمجنون والنائم يخاطبون بالحكم الوضعي دون التكليفي.

الثاني: أن يكون بالغاً، وهو من شروط التكليف أيضاً، فلا بد أن يكون القاطع بالغاً، فلو كان صبيّاً لا يقام الحد عليه^(٨١)، وعليه ضمان المال الذي أخذه، ودية قتيله على العاقلة^(٨٢)، كما ذكرناه آنفاً.

وقد استدل الفقهاء على هذين الشرطين بقوله ﷺ: "رفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ"^(٨٣)، واشترط العقل والبلوغ المعبر عنهما غالباً بالتكليف محل اتفاق بين الفقهاء^(٨٤).

:

بحث الفقهاء مسألة في شأن المجنون والصبي، وهي إذا ما كان المجنون أو الصبي في جماعة، وحصلت الحراية من جميعهم، فما الحكم؟ وقد اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على النحو التالي:

()	(/)	(/)
()	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)
()	(/)	(/)
()	()	()
()	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)

الفريق الأول: وهم الحنفية وذهبوا إلى سقوط حد الحراة عن جميع قطاع الطريق ، واستدلوا على ذلك بأن في إقامة الحد على غير الصبي والمجنون فيه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات^(٨٥) ، فلا يقام الحد على أحدهم مطلقاً ، وهم بهذا يرون أن الفعل صدر منهم جميعاً فيسألون جميعاً وتسقط إذا سقطت عنهم جميعاً .

الفريق الثاني: وهم جمهور الفقهاء الذين فرقوا بين إذا ما كان الفعل المباشر من الصبي والمجنون أو من العقلاء البالغين.

فذهب الشافعية^(٨٦) والحنابلة^(٨٧) إلى أن الحد يسقط عن الجميع إذا كان الفعل المباشر من الصبي والمجنون ، وحجة الشافعية في ذلك أن الأصل في إقامة الحد أن تكون على المباشر فقط ، وحجة الحنابلة أن الحد إذا سقط عن المباشر فمن باب أولى أن يسقط عن غيره ، أما إذا لم يباشر الصبي أو المجنون الفعل فإنه يحد العقلاء البالغون فقط^(٨٨) .

ويرى الإمام مالك أنه لا يقام الحد على الصبي والمجنون ويقام على غيرهما ، سواء باشر الصبي والمجنون ذلك أم لم يباشروا^(٨٩) .

والذي يترجح بأن ما ذهب إليه المالكية هو الأرجح ؛ لثلا يتخذ الأطفال والمجانين ذريعة لإسقاط الحدود ، لا سيما مع سهولة وسائل القتل الآن بالنسبة لوسائل القتل سابقاً ؛ فقديمًا كان حمل السيف يحتاج إلى قوة بدنية قد لا تتوافر مع الصغير ،

()	(/)	(/)
(/)		
()	(/)	
()	(/)	
()	(/)	(/)
()	(/)	(/)
()	(/)	(/)

بخلاف كبسة الزناد أو غيرها من الوسائل الحديثة التي قد يدرب عليها الأطفال من أجل الهروب من تطبيق الحد ، فسدا لذريعة الوصول الى الفساد نرجح رأي المالكية .

الشرط الثاني : الذكورة : كما اختلف الفقهاء أيضاً في هذا الشرط وانقسموا إلى فريقين كما يلي :

الفريق الأول : وهم الحنفية^(٩٠) ، فقد اشترط الحنفية في ظاهر الرواية عندهم لإقامة حد القطع أن يكون القاطع ذكراً ؛ ودليلهم على عدم قيام حد الحراة على المرأة ، هو أن المرأة ليست من أهل المحاربة كالرجل ، والحراة تتطلب الخروج على المارة على وجه المغالبة ، والإخافة لا تقع من النساء لركة قلوبهن وضعفهن ، في حين يرى الإمام الطحاوي من الحنفية أن النساء والرجال سواء في قطع الطريق لأنه حد من الحدود يستوي فيه الرجال والنساء كباقي الحدود^(٩١) .

فإذا اشتركت المرأة مع الرجال في جريمة الحراة فلا حد عليها ، وإذا باشرت الجريمة هي بنفسها دون الرجال ، فقد ذهب الحنفية إلى أن الحد يسقط عن الجميع ، إلا أن أبا يوسف يرى إقامة الحد على الرجال دون المرأة ، ولو باشرت هي بالجريمة .

الفريق الثاني : وهم جمهور الفقهاء المالكية^(٩٢) والشافعية^(٩٣) والحنابلة^(٩٤) فإنهم يرون أن الحراة تقع من المرأة كما تقع من الرجل على حد سواء ، وحجة الجمهور في إيجاب إقامة الحد على المحاربة :

()	(/)	.
()	()	.
()	(/)	.
()	(/)	(/)
()	(/)	.
()	(/)	.

عموم الآية القرآنية ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٩٥)، فهي تشمل كل محارب من غير تحديد ذكر أو أنثى.

ولأن الحاربة حد من حدود الله تعالى لا فرق فيها بين رجل وامرأة، فإذا أوقع عليها حد السرقة والزنا يوقع عليها حد الحاربة أيضاً، ولا تمنعها أنوثتها من جريمة الحاربة^(٩٦).

والذي يترجح هو رأي جمهور الفقهاء؛ ذلك أن الشريعة الإسلامية لم تفرق بين الرجل والمرأة في الجريمة، ولا في وسيلة إثباتها، وكذلك لم تفرق في العقوبة بين رجل وامرأة، والتفريق الذي جاء به الحنفية لم يأت به دليل نصي؛ بل النصوص تخالفه، كما أن إعفاء المرأة ومن معها من العقوبة، يكون ذريعة لمن تسول لهم أنفسهم بارتكاب جريمة الحاربة باتخاذ النساء وسيلة لذلك، ثم إن المحارب في الحاربة شبيه بالمحارب في الحرب لقتال المسلمين، فإن المرأة لا تقتل إلا إذا قتلت فمتى حملت السلاح جاز قتلها لأنها محاربة فيمكن أن تكون المرأة من أهل الحرب والمحاربة على حد سواء.

الشرط الثالث: أن لا يكون حربياً^(٩٧): أو أن يكون القاطع ملتزماً للأحكام الإسلامية ولو ذمياً أو مستأمناً، باتفاق الفقهاء، فالحربي إذا أسلم لا يقام عليه حد الحاربة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ۖ

()	:	()
(/)		(/)
(/)	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)

$$\begin{array}{rcl}
 & & .(\quad) : \quad (\quad) \\
 & & .(\quad) : \quad (\quad) \\
 (\quad) : & (\quad /) : & (\quad) \\
 & .(\quad /) & (\quad) \\
 .(\quad /) & (\quad /) & (\quad) \\
 .(\quad / \quad) & .(\quad /) & .(/) \\
 & & .(\quad /) \\
 & (\quad /) & (\quad) \\
 & .(\quad /) & (\quad)
 \end{array}$$

والمقصود من القوة والمنعة هنا السلاح والعدد، لأن السلاح غالباً هو الذي يتم به الإخافة والقتل، والعدد هو الذي يظهر المنعة والقوة والشوكة فيخيف الآخرين، ولا بد من ذكر آراء الفقهاء واختلافهم في بعض التفاصيل.

١- السلاح: ذهب الفقهاء لاشتراط السلاح في جريمة الحراة إلى فريقين الفريق الأول: الحنفية والحنابلة^(١٠٥)؛ الذين يشترطون في المحارب الذي يقام عليه حدّ قطع الطريق أن يكون معه سلاح أو ما يقوم مقامه؛ وذلك لما يلي: لأن الحراة لا تحصل إلا به، ولأن السلاح هو الذي يظهر القوة ولو كان المحارب قوياً فلا تعلم قوته إلا بإظهار السلاح، وتعد الحجارة والعصي من السلاح أيضاً، فإن تعرّضوا للناس بالعصي والحجارة فهم محاربون، وأمّا إذا لم يحملوا شيئاً ممّا ذكر فليسوا بمحاربين.

الفريق الثاني: وهم المالكية والشافعية الذين لا يشترطون حمل السلاح بل يكفي عندهم القهر والغلبة وأخذ المال، ولو بالكسر والضرب بجمع الكف، أي: بالكف مقبوضة^(١٠٦).

إلا أن بعض المالكية يكتفون بمجرد المخادعة؛ لأن إخافة السبيل قد تحصل من غير ضرب أو استخدام قوة^(١٠٧).

والذي يترجح هو ما ذهب إليه الشافعية والمالكية من عدم اشتراط السلاح؛ لأن الحديث الوارد في قصة العرنين، وفيه أنهم سملوا أعين الرعاة وتركوهم ليموتوا

(/) (/) (/)
(/) (/) (/)
(/) (/) (/)
(/) (/) (/)
(/) (/) (/)

واستاقوا الإبل ، ووجه الدلالة من هذا الحديث أن سمل الأعين أو استياق الإبل قد يتم دون سلاح بأن يكون بالإصبع والظفر ، وعليه فليس حاجة لاشتراط السلاح ، الا إذا عممنا مفهوم السلاح ليشمل كل ما يؤدي للقوة والمنعة ، فيصح قول الحنفية والحنابلة .

٢- العدد: اختلف الفقهاء في اشتراط العدد في جريمة الخرابه وذهبوا في ذلك إلى فريقين :

الفريق الأول: جمهور الفقهاء القائلين بأن العدد لا يعتبر شرطاً في الخرابه ، فتقع الخرابه من الواحد كما تقع من الجماعة^(١٠٨) ، وقد يكون الواحد أكثر فساداً وتخريباً من الجماعة ، ولا سيما إن كان معه سلاح.

الفريق الثاني: الأمام السرخسي من الحنفية الذي شرط أن يكون المحاربون قوماً ؛ لأن قطاع الطريق محاربون بالنص ، والمحاربة عادة من قوم لهم منعة وشوكة ، يدفعون عن أنفسهم ويقوون على غيرهم بقوتهم ، ولأن السبب قطع الطريق ولا ينقطع الطريق إلا بقوم لهم منعه^(١٠٩).

والذي يراه الباحثان صحة ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن الخرابه كما تقع من الجمع تقع من الواحد ، وما ذهب إليه الإمام السرخسي ليس عليه دليل.

وإذا كان المحاربون جماعة والذي باشر القتل واحد ، فقد يقع قطع الطريق من بعض المحاربين ؛ بأن يتولى القتل أو أخذ المال ويساهم الآخرون في الجريمة بمساعدة المباشر بطريقة أو بأخرى ؛ كأن يمسك المقطوع عليه ، أو أن ينقل المال المأخوذ ، أو

() (/) . (/)
(/) (/) (/)
() (/) . (/)

يراقب الطريق ليمنع الغوث أو غيرها من وسائل المساعدة، وهذا ما يطلق عليه في الفقه مصطلح (الردء).

الردء لغة: الردء هو: المساعد والمعين^(١١) ، وقد اختلف الفقهاء في حكم الردء على النحو التالي:

الفريق الأول: الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة والظاهرية)
ذهب جمهور الفقهاء^(١١١) إلى أن المباشر وغير المباشر في جريمة الحراقة سواء ويقام عليهم الحد جميعاً، واستدلوا على ذلك بجملة من الأدلة هي:

الدليل الأول: أن هذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل ريثة المحاربين، والريثة هو الناظر الذي يجلس على مكان عال، ينظر منه لهم من يجيء^(١١٢).

الدليل الثاني: أن هذا حكم تعلق بالمحاربة، فهو جزاء المحاربة فيستوي فيه المباشر والردء، كما هو الحال في جيش المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وباشر البعض ووقف البعض لحراسة المكان، فما غنموه من الحرب فهم فيه شركاء^(١١٣).

$$\begin{array}{ccccccc}
 & & & & & & .(\quad) \\
 & & & & & & (\quad) \\
 (\quad / \quad) & & (\quad / \quad) & & (\quad / \quad) & & (\quad) \\
 & & (\quad / \quad) & & (\quad / \quad) & & (\quad) \\
 & & & & .(\quad / \quad) & & (\quad / \quad) \\
 & & & & & & (\quad) \\
 & & & & .(\quad / \quad) & & \\
 & & & & & & \\
 (\quad / \quad) & & (\quad / \quad) & & (\quad / \quad) & & (\quad) \\
 .(\quad / \quad) & & (\quad / \quad) & & (\quad / \quad) & &
 \end{array}$$

الدليل الثالث: المحارب قد لا يستطيع أن يباشر الحراية وحده دون مساعدة الآخرين ؛ لأن الحراية تقوم على المنعة فإذا وجد معه غيره وإن لم يباشر القتل أو السرقة يتقوى به فيقدم على الفعل ، ثم إنهم لو اشتغلوا جميعاً بالقتال خفي عليهم طريق الإصابة لكثرة الزحمة ، ولا يستقرون إن زلت قدمهم فانهزموا ، فإذا كان البعض رداءً لهم التجؤوا إليهم ، وتنكسر شوكة الخصوم برؤيتهم ، وكذلك في العادة إنما يتولى أخذ المال الأصاغر منهم ، والأكابر يترفعون عن ذلك وانقطاع الطريق يكون بهم جميعاً فعرفنا أنهم مباشرون للسبب^(١١٤).

الدليل الرابع: واستدل الإمام الكاساني أيضاً بأن القطع يحصل بالكل كما في السرقة ، ولأن المباشرة من البعض والإعانة من البعض هي عادة القطع ، كما أنه لو لم يلحق التسبب بالمباشرة في إقامة الحد لأدى ذلك إلى انفتاح باب قطع الطريق وانسداد حكمه وهذا قبيح^(١١٥).

فالمباشر والردء في الحراية يقام عليهم الحد جميعاً ، فإذا قتل واحد منهم ثبت حكم القتل في حق الجميع ، وإذا قتل بعضهم وأخذ المال بعضهم جاز قتلهم وصلبهم كما لو فعل كل واحد منهم الأمرين^(١١٦).

			()
		.	()
		(/)	()
(/)	(/)	(/)	()
	(/)	(/)	
		(/)	
			(/)

الفريق الثاني: الشافعية: ذهب الشافعية^(١١٧) إلى أن الحد لا يكون إلا على المباشر لجريمة الخرابة فقط ، والذي لم يباشِر الجريمة فإن الإمام يعزّره بما يراه الأصلح والأردع ، وما تقتضيه المصلحة ، واستدلوا على ذلك بأنهم لم يباشروا فعلاً يوجب الحد من قتل أو أخذ مال ، كما في حد الزنا لا يقام الحد إلا على من باشر ، كما أنهم لو لم يأخذوا مالاً ولم يقتلوا لا يقام عليهم الحد ، ففي حق الذين لم يأخذوا يجعل كأنهم جميعاً لم يأخذوا ، ولأن الأصل في ذمة الإنسان البراءة ، لهذا فإن الحد لا يستوفى من غير المباشر إلا إذا وجد الدليل الذي يشغل ذمته ويوجب الحد عليه^(١١٨) .

والذي يترجح أن الحد يقام على الجميع ؛ لأنهم مباشرين ومعاونين كالشخص الواحد في ارتكاب الجرم ؛ ولأن هذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين ؛ كما أن الرسول ﷺ لم يسأل العرنيين من باشر القتل منهم ومن كان عوناً وربيةً ، بل حكم على جميعهم ، ولو كان هناك فرق بين المباشر والمعين لاستفسر النبي ﷺ عن ذلك .

الشرط الخامس: الحرية: الحرية لا تعد من الشروط عند جمهور الفقهاء ؛ لأن الخرابة تقع من العبد كما تقع من الحر ، لعموم الآية القرآنية ، فهي عامة ، والعام يبقى على عمومته حتى يرد دليل التخصيص ، ولا تخصيص .

أما المالكية فقد وافقوا الجمهور في عدم اشتراط الحرية لتطبيق عقوبة الخرابة ، إلا في عقوبة النفي ، فاشتراط لها الإمام مالك الحرية ؛ فالعبد لا ينفي^(١١٩) .

(/) (/) ()
(/)
() ()
(/) (/) ()
(/) (/) (/)

وزهد القائلون بأن العقوبة قصاص إلى عدم أخذ الحر بالعبد، وإنما عليه القيمة^(١٢٠).

وهذه المسألة نظرية لا تطبيق لها في عالم اليوم، فلا داعي للإطالة فيها.

:

هناك عدة شروط لا بد من مراعاتها في المقطوع عليه، حتى يتم تطبيق عقوبة الحراة، بعضها محل اتفاق وبعضها محل اختلاف.

الشرط الأول: أن يكون المقطوع عليه معصوم الدم، ولا يكون معصوم الدم إلا من كان مسلماً أو ذمياً، فإن كان حربياً فلا حد على القاطع؛ لأن المقطوع عليه لا عصمة له^(١٢١).

أما إذا كان المقطوع عليه حربياً مستأمناً، فذهب جمهور الفقهاء إلى إقامة الحد على القاطع؛ لأن في ذلك حفظ الأمن والاستقرار والطمأنينة في دار الإسلام^(١٢٢).

وزهد الحنفية إلى عدم إقامة الحد على القاطع في هذه الحال؛ لأن عصمته ليست مطلقة بل هي مقيدة بعودته إلى دار الحرب، فكان في عصمته شبهة؛ لأنها مؤقتة^(١٢٣)، بخلاف الذمي الذي عصم ماله على التأبید، ولأن السبب المبيح في مال المستأمن قائم وهو كون مالكه حربياً، وإن تأخر ذلك إلى رجوعه إلى دار الحرب، إلا أن المحاربين يضمنون مال الحربي المستأمن وديته؛ للشبهة التي في دم المستأمن بكونه متمكناً من الرجوع إلى دار الحرب، وهذا مسقط للعقوبة، إلا أنه غير مانع من وجوب

()	(/)	.
()	(/)	.
()	(/)	(/)
()	(/)	(/)
()	(/)	.

الضمان الثابت مع الشبهة ؛ لقيام العصمة في الحال ، وبالإضافة إلى ضمان الأموال ودية القتل فإن على المحاربين التعزير ؛ بأن يوجههم الإمام ضرباً ؛ لتخويفهم الناس بقطع الطريق ، كما إذا لم يصيبوا مالا ولا نفساً^(١٢٤).

ولو قطعت الطريق على جماعة مسلمين (أو ذميين) ومستأمنين معاً ، فالعبرة عند الحنفية في الفئة المقطوع عليها ؛ فإن كانت مسلمة أو ذمية أقيم الحد ، وإن كان القطع على المستأمنين دون غيرهم فلا حد على القاطع ، وإن كان القطع على الفئتين فيقام الحد كما لو كان المقطوع عليهم من المسلمين أو الذميين^(١٢٥).

الشرط الثاني : أن تكون يد المقطوع عليه على المال صحيحة ، ولا تكون اليد صحيحة على المال إلا إذا كانت يده يد أمانة ؛ كيد المودع والمستعير ، أو يد ملك ؛ كيد المشتري على المبيع بعد القبض ، أو يد ضمان ؛ كيد الغاصب والقباض على سوم الشراء والمرتهن ، فإذا لم تكن يده على المال صحيحة ؛ كيد السارق فلا يقام الحد على القاطع^(١٢٦).

وخالف الشافعية في هذا ؛ قال الإمام النووي : " فرع : في صور يتوهم أنها شبهة وليست مؤثرة ، فلا أثر لكون المسروق مباح الأصل ؛ كالخطب والحشيش والصيد ومال المعدن ، ولا لكونه معرضاً للفساد ؛ كالرطب والتين والرياحين^(١٢٧) والشواء والهريسة^(١٢٨) والجمد^(١٢٩) والشمع المشتعل ، ولو سرق عيناً فقطع ، ثم سرقها من

() : (/) .

()

() (/) (/) .

()

() :

:"

المالك الأول أو غيره قطع ثانياً، ولا يشترط كون المسروق في يد المالك بل السرقة من يد المودع والمرتهن والوكيل وعامل القراض والمستعير والمستأجر يوجب القطع" (١٣٠).

:

هناك شرط واحد يرجع إلى العلاقة بين القاطع والمقطوع معاً وهو: أن لا يكون قاطع الطريق ذا رحم محرم من المقطوع عليه عند الحنفية (١٣١)، فإذا كان ذا رحم محرم فلا يقام الحد على القاطع، وذلك كما يقول الكاساني: "لأن بينهما تبسطاً في المال والحرز لوجود الإذن بالتناول عادة فقد أخذ مالاً لم يحرز عنه الحرز المبني في الحضر ولا السلطان الجاري في السفر فأورث ذلك شبهة في الأجانب لاتحاد السبب وهو قطع الطريق" (١٣٢)، ولأن الأحراز بينهم مفتوحة فلا يعد المال في حرز بالنسبة لهم، ولأن إقامة الحد على ذوي الأرحام يسبب القطيعة بينهم وهذا مخالف لما أوجبه الله من وصل الأقارب، ولأن القرابة تمنع شهادة أحدهم للآخر (١٣٣).

وخالفهم في هذا جمهور أهل العلم كما قال ابن قدامة (١٣٤).

والذي يترجح هو صحة ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وأن هذا الشرط غير سديد؛ لأن النصوص الواردة في عقوبة المحاربين جاءت عامة لم تفرق بين قريب

() .

=

."

() .

() :

(/) .

()

(/) .

() :

(/) .

()

(/) .

(/) :

(/) .

()

وبعيد، كما أنه لا يجوز قياس الخرابه على السرقة؛ إذ لا قياس بين مختلفين، فالجريمة في الخرابه أشد منها في السرقة، وهذا يفترض تشديد العقوبة أكثر من السرقة. أما إذا كان المحاربون جماعة وكان فيهم ذا رحم محرم من المقطوع عليهم، فقد اختلف الفقهاء في إقامة الحد عليهم.

الفريق الأول: أبو حنيفة وذهب إلى إسقاط الحد عنهم جميعاً؛ لأن في ذلك شبهة للأجانب فيسقط الحد عن جميعهم لاتحاد السبب وهو قطع الطريق^(١٣٥).

الفريق الثاني: أبو يوسف^(١٣٦) والشافعية والحنابلة لا يحد ذو الرحم المحرم ويحد من سواه؛ لأنها شبهة اختصت بواحد فلا يسقط الحد عن الباقيين^(١٣٧).

أما المالكية^(١٣٨) فمذهبهم أن لا يقطع الأب فيما سرق من مال الإبن ويقطع ما سواهم من القربات، في حين يرى الظاهرية^(١٣٩) عدم سقوط الحد عن المحاربين أو أحدهم لكونهم من ذوي الأرحام، لأن هذا حق الله ولا يسقط بسبب القرابة، كما أن العقوبة جاءت لأمن الأمة كلها، ومنع المحاربين من الاستمرار في الظلم والفساد، ويستوي في ذلك القريب والبعيد^(١٤٠).

(/) (/) (/)
 (/)

(/) (/)

(/) (/)

(/) (/)

(/) (/)

(/) (/)

والذي يترجح هو ما ذهب إليه الظاهرية ؛ لأن جريمة هؤلاء حراة، وهم بنص الآية الكريمة يحاربون الله ورسوله ، وعليه فالجريمة واقعة على أمن المجتمع فلا مدخل للتخفيف بوجود القرابة أو المحرمة.

:

ذكرنا أن الحراة اعتداء على النفس أو المال أو على كليهما، ونقلنا كلام الفقهاء في اشتراط أن تكون النفس معصومة ، وخلافهم في المستأمن الحربي، وتناول الآن شروط الفقهاء في المال الذي تمت الحراة لأجله.

وقد وضع الفقهاء شروطاً لا بد من توافرها في المال ، وقد أحال الفقهاء هذه الشروط على كتاب السرقة ، وذلك للتشابه بين جريمتي السرقة والحراة ، وقد ذكرت سابقاً أن بعض الفقهاء قد أطلق على الحراة السرقة الكبرى ، وهذه الشروط هي نفس شروط المال المسروق ؛ لأن كليهما اعتداء على حرمة المال ، وهذه الشروط هي :

الشرط الأول: أن يكون المال المأخوذ مالاً مطلقاً ، لإيجاب القطع من خلاف ، وهو ما يتموله الناس ويعتبرونه مالاً محترماً ؛ لأن هذا يدل على أهميته وما لا يتمول فهو تافه حقير ، ولما روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : "لم تكن اليد تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه"^(١٤١) ، ولأن التفاهة تخل بالحرز وبالركن كما قال الكاساني ، أما إخلالها بالحرز فلأن التافه لا يحرز عادة ، وأما إخلالها بالركن فلأن الركن هو الاستخفاء ، وأخذ الشيء التافه مما لا يستخفى منه^(١٤٢).

(/)	(/)	()
.	:	
(/) .	(/) .	()
()	(/) .	

الشرط الثاني: أن يكون متقوماً مطلقاً، وهو المال الذي له قيمة مطلقة، ويعبر عنه بعض الفقهاء بالمال المحترم^(١٤٣)، فلا يقطع في سرقة الخمر أو الخنزير؛ لأن الخمر والخنزير لا قيمة له في حق المسلم^(١٤٤)، كما يجب أن يكون مباح الاستعمال، فلو سرق كتب الحاد وكفر، أو صلياً لا يقطع^(١٤٥).

الشرط الثالث: أن يكون المال معصوماً^(١٤٦)، والمراد به ألا يكون صاحب المال مسلماً أو مقيماً بدار الإسلام بطريق شرعي؛ كالذمي والمستأمن، فإن كان صاحب المال حربياً فلا قطع على سارقه؛ لأن الحربي مباح المال^(١٤٧).

الشرط الرابع: أن يكون المال مملوكاً لغيره ، فلا قطع بما له فيه ملك وإن تعلق به حق لغيره ؛ كالرهن^(١٤٨).

الشرط الخامس: أن يكون المال محرراً^(١٤٩) مطلقاً خالياً عن شبهة العدم.

(/) ()

.()

$$\cdot \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right) \quad \cdot \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right) \quad \cdot \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right)$$

.() .(/)

$$\left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right)$$

.(/) ()

.(/) .(/) ()

$$\cdot \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad \cdot \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right)$$

.(/) ()

(/) (/) ()

.(/)

$$\vdots \quad \left(\quad \right)$$

(/)

وخالف المالكية والظاهرية في هذا فلم يشترطوا حد النصاب في المال المأخوذ في جريمة الحراقة، ويقام الحد في القليل والكثير؛ بلغ النصاب أم لم يبلغ^(١٦٣)؛ لأن المحارب عندهم هو من أخاف الطريق وإن لم يقصد أخذ المال^(١٦٣).

ودليل المالكية على عدم اشتراط النصاب ظاهر آية السرقة؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١٦٤)، فالآية لم تشترط النصاب، وبما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "لعن الله السارق يسرق الحبل فتقطع يده، ويسرق البيضة فتقطع يده"^(١٦٥)، ومن المعلوم أن من الحبال لا يساوي شيئاً، وأن البيضة لا تساوي شيئاً أيضاً^(١٦٦).

والذي يترجح هو ما ذهب إليه المالكية والظاهرية؛ لأن العبرة في الحراقة ليس المال، وإنما أخذه على وجه المغالبة، مما يؤدي إلى إخافة الناس وإرعابهم، وهذا يحصل بأخذ القليل والكثير، كما أنه ينبغي التشدد في شروط المحاربة عن السرقة؛ لأن المحاربة حرب لله ورسوله كما هو معلوم، بينما السرقة فمقصودها الأول أخذ المال، فناسبه اشتراط النصاب أ/ الحراقة فليس مقصودها الأول المال فلا يشترط فيها النصاب.

(/)	(/)	(/)	()
(/)	(/)	(/)	()
()	()	()	()
(: /)	(: /)	(: /)	()
(: /)	(: /)	(: /)	()
(: /)	(: /)	(: /)	()
(: /)	(: /)	(: /)	()

:

الشرط الأول: أن يكون القطع خارج المصر: اتفق الفقهاء على اعتبار جريمة الحراقة خارج المصر^(١٦٧)؛ لأن المكان خارج المصر ناءً، لا يصل إليه الغوث عادةً، وذلك كما لو كان في الصحراء، أما إذا كان قطع الطريق داخل المصر أو في القرى؛ فقد اختلف الفقهاء في ذلك:

الرأي الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة وقول في مذهب الإمام أحمد إلى أنه لا يعتبر المجرم محارباً، ولا تقام عليه عقوبة الحراقة إذا كانت جريمته داخل المصر؛ واستدلوا على ذلك بما يلي:

- ١- أن الغالب والمتعارف عليه أن يكون القطع خارج المصر.
 - ٢- ولأن وجود الجريمة داخل المصر يمكن أن يغيثهم الناس، ويقدموا لهم العون والحماية فتذهب شوكة المعتدين، ولا يتحقق معنى المغالبة، فأشبه فعله الغصب^(١٦٨)، وهذا بخلاف الاعتداء خارج المصر^(١٦٩).
- الرأي الثاني:** ذهب الإمام مالك^(١٧٠) والإمام الشافعي^(١٧١) والقول الثاني عند أحمد^(١٧٢) إلى عدم اشتراط الصحراء لتحقيق جريمة الحراقة، فالمقصود من الحراقة هو

() (/) .
() : (/) :

() :

(/) (/) (/) (/)
(/) (/) (/) (/)
(/) (/)
(/) (/)
(/) (/)
(/) (/)
(/) (/)
(/) (/)

أخذ المال من الناس على وجه الإخافة والغلبة ، ولا فرق بين صحراء أو مصر ؛ جاء في الكافي : " وكل من قتل أحداً على ماله في حضر أو سفر ، أو بر أو بحر ، أو مأمن أو خوف ، فحكمه حكم المحارب سواء ، والإمام مخير فيه " (١٧٣) .

واستدلوا على ذلك بجملة من الأدلة وهي :

الدليل الأول : عموم الآية القرآنية ، ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١٧٤) فهي لم تفرق بين المصر والصحراء .

الدليل الثاني : أن سبب جريمة الحراقة قد تحقق ، وهو أخذ المال والقتل على وجه المحاربة والمجاهرة والمغالبة ، فلا بد من إقامة عقوبة قطع الطريق عليهم .

الدليل الثالث : أن جريمة قطع الطريق في المصر أغلظ منها في الصحراء ؛ لأن تغلظ الجريمة باعتبار المجاهرة والاعتماد على مالهم من المنعة في المصر أظهر .

الدليل الرابع : قياساً على جريمة السرقة ، فلا فرق بين المصر وخارجه في مباشرة السبب بجريمة السرقة ، وقطع الطريق مثله (١٧٥) .

(/)	(/)	() =
(/)	(/)	()
()	(/)	()
()	()	()
(/)	(/)	()
(/)	(/)	()
(/)	(/)	()

والذي يترجح هو الرأي الثاني وهو أن المصر كغيره في اعتبار الحراية ، وما ذكره الفريق الأول من إمكانية الغوث يرجح الرأي الثاني ؛ لأن المجرم يعتمد على قوته وسلاحه ومغالبته ، وليس خائفاً من حقوق الغوث ، فيكون جرمه أشد وذنبه أعظم ، ولهذا وجب التشديد عليه .

الشرط الثاني : أن يكون القطع في ليل أو في نهار أو فيهما : ومن الأمور التي حصل عليها خلاف في شروط الحراية ، هي كون الحراية في النهار دون الليل ، وكانت آراء الفقهاء فيها كالتالي :

الرأي الأول : لجمهور الفقهاء ؛ الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية : وعندهم أنه لا فرق بين الليل والنهار في وقوع جريمة الحراية ، ويقام الحد على المجرم سواء أوقعت جريمته في الليل أو في النهار .

واستدلوا على ذلك بعموم آية الحراية ، فهي لم تفرق بين الليل والنهار^(١٧٦) .

الرأي الثاني : للإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة رحمهم الله تعالى ، وهو التفرقة بين الليل والنهار في اعتبار جريمة الحراية ؛ فيرى الحد في قطع الطريق في المصر ليلاً سواء أكان المحاربون مسلحين أم يحملون عصياً ، ولا يعتبر الفاعلين قاطعي طريق في النهار إلا إذا كانوا مسلحين ، فإن لم يكونوا مسلحين فليسوا بقطاع إذا ارتكبوا جرائمهم في المصر^(١٧٧) .

فالذي نص عليه أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه يعتبر الاعتداء في النهار قطعاً للطريق إذا كان بسلاح ، بينما يعتبر الاعتداء بالليل قطعاً للطريق سواء أكان بسلاح أم

() (/) .

() (/) . (/) .

(/) .

بغير سلاح ، ودليله على هذه التفرقة أن الغوث قلما يتحقق في الليل ، فيستوي فيه السلاح وغيره ، بخلاف النهار.

والذي يترجح هو صحة ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن الآية الكريمة عامة لم تفرق بين ليل ونهار ، كما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يستفصل في حادثة العرنيين هل كان اعتداؤهم بالليل أم بالنهار ، ولو كان هناك فرق لوجب السؤال عن وقت إيقاع الجريمة.

الشرط الثالث: أن يكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر: اختلف الفقهاء في هذه المسألة على رأيين:

الرأي الأول: وهو رأي الطرفين من الحنفية ، وهو أن الجريمة لا تعتبر حراية إلا إذا كانت خارج المصر ، بل ويكون بينهم وبين العمران مسافة القصر على الأقل ، وأساسه الاستحسان ، فإذا كان أقل من ذلك لم يكونوا قطاع طرق ؛ لأن القطع عندهم لا يحصل إلا في الصحراء وفيما بين القرى ، ولا يحصل في الأمصار ، والمسافة التي تحدد الأمصار هي مسافة قصر الصلاة ، وهذا الشرط بناء على اشتراط وقوع الحراية في الصحراء كما ذكرنا سابقاً^(١٧٨).

الرأي الثاني: لجمهور الفقهاء وهو عدم اشتراط هذه المسافة.

ودليلهم القياس وهو أن سبب وجوب الحد قد تحقق وهو قطع الطريق ، فيجب الحد ، وعموم الآية في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا

() (/) . (/) .

(/) .

مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾ ، فهي لم تحدد مسافة لتحقق جريمة الحراية.

والذي يظهر أن هذه الشروط إن كانت تصلح في السابق فلا تصلح في عالم اليوم ؛ لسهولة الاتصالات ، وتعدد طرق المجرمين ووسائلهم.

كما أنه يجاب على الذين يعتبرون إمكانية الغوث ظرفاً مخففاً للجريمة ، بأن سرعة الاتصالات الهاتفية وغيرها تجعل من السهل التبليغ عن المجرم في أي زمان ومكان تقع فيه الجريمة ، وبهذا الاعتبار لن تتحقق جريمة حراية ، وهذا غير صحيح ، فكان لا بد من عدم اعتبار شرط الغوث ، كما أنه نظراً للتطور السكاني والعمراني اليوم قلما توجد مسافة قصر بين القرى ؛ بل أصبحت القرى في معظم الدول متقاربة ، وحتى في البلاد الشاسعة فإن القرى تكون في أقل من مسافة القصر.

وعليه فإن الذي يترجح هو اعتبار جريمة الاعتداء على النفس أو على المال جريمة حراية ، ما دام الاعتداء فيها مجاهرة وعلى وجه المغالبة ، سواء أكانت في مصر أو صحراء ، في ليل أو نهار ، ومع إمكانية الغوث وعدمها ؛ لأن النصوص جاءت عامة ، ويجب أن يبقى العام على عمومته حتى يرد دليل التخصيص.

:

واستكمالا لبيان مقومات الحراية لا بد من بيان الفرق بين جريمة الحراية وغيرها لأن هناك تشابها بين جريمة الحراية وغيرها من جرائم الحدود من وجوه ، واختلاف بينها وبين غيرها من جرائم الحدود من وجوه أخرى ، وجاء هذا المطلب للمقارنة بين الحراية وغيرها من الجرائم.

:

تختلف جريمة الحراية عن غيرها من جرائم الحدود، ولو كان فيها تشابه من وجه أو آخر لبعض الجرائم، فجريمة الحراية انتهاك حرمة النفس، أو المال، أو انتهاك لكليهما، أو التخويف بذلك دون انتهاك، وانتهاك حرمة النفس بجريمة الحراية مشابهة لجريمة القتل، وانتهاك حرمة المال في جريمة الحراية مشابهة للسرقة؛ ولذا فقد ذكرت أن الحنفية أطلقوا على الحراية مصطلح (السرقة الكبرى)، وهنا لا بد أن تكون السرقة مقيدة بالكبرى عند إطلاقها على الحراية ولا تذكر مطلقة، ولكن سميت بالسرقة الكبرى مجازاً وذلك لأن فيها إخفاء عن الإمام أو حراسه لحفظ الطريق.

إلا أن السرقة أخذ للمال خفية، والحراية أخذ للمال مجاهرة وعلى سبيل المغالبة، وقد تختلف الحراية عن السرقة عند بعض الفقهاء في اشتراط النصاب في السرقة وأن يكون المال المسروق من حرز مثله وفي أن حد السرقة لا يسقط بالتوبة بخلاف الحراية، وتختلف أيضاً في العقوبة.

:

تشارك الحراية مع الغصب في أن كلا منهما أخذ للمال على سبيل المجاهرة والمغالبة، وكل منهما يشتركان بقهر المجني عليهما في سبيل الوصول إلى مبتغاه. ولكنهما يختلفان من وجوه^(١٨٠):

الأول: الغصب يكون في الأموال والحراية تكون في الأموال وغير الأموال.

الثاني: الغصب ليس فيه اعتداء على النفس، والحراية فيها اعتداء على النفس (في بعض صورها).

الثالث: الحراة يشترط فيها التهديد بالسلاح (عند الحنفية والحنابلة)، والغضب لا يشترط فيه التهديد بالسلاح.

الرابع: أن الغضب في كثير من صوره يكون فيه نوع من الشبهة، فالجار يأخذ شبراً من جاره، ويقول: هذا حقي، فيكون عنده نوع من الشبهة، ونوع من الاحتيال، قد تكون شبهة حتى بالنسبة له، فيظن أن هذا حقه، وهو في الحقيقة غاصب لمال أخيه، بينما في الحراة فلا توجد هذه الشبهة فهي اعتداء على أمن الناس وأموالهم وحياتهم.

الخامس: الغضب ليس فيه عقوبة بالحد، وإنما فيه تعزيز إذا ثبت، والحراة فيها عقوبة وفيها حد مقدر، وهذا من ناحية الأثر.

السادس: عقوبة الغضب تسقط بعفو المغصوب منه، والحراة لا تسقط بعفو المجني عليه (عند جمهور الفقهاء).

السابع: يستحب العفو عن الغاصب ومسامحته لعظيم الأجر؛ قال تعالى: ﴿وَحَزْزُوا سَنِيَّةً سَنِيَّةً مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^(١٨١)، والحراة لا يجوز للإنسان أن يتنازل فيها عن حقه، ولذلك حكى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الإجماع على أن المحاربين لا تجوز مسامحتهم؛ لأن هذا أمر عظيم جداً، وحتى لو عفا فلا يعتد بعفوه، حيث جاء في مجموعة الفتاوى: "فمن كان من المحاربين قد قتل فإنه يقتله الإمام حدا ولا يجوز العفو عنه بحال بإجماع العلماء"^(١٨٢).

:

ولبيان الفرق بين جريمة الحراة وجريمة البغي لا بد من ذكر تعريفات العلماء لجريمة البغي، ومن تعريفات البغي ما يلي:

() : () .
() : (/) .

يعرف الحنفية البغاة: "بأنهم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الإمام فيدعوهم إلى العود ويكشف شبهتهم" (١٨٣).

وعرف المالكية البغي بأنه: "الامتناع من طاعة من تثبت إمامته في غير معصية بمغالبة، ولو تأولاً" (١٨٤).

أما الشافعية فعرفوا البغاة بقولهم: "هم مخالفوا الإمام بخروج عليه وترك الانقياد، أو منع حق توجه عليهم بشرط شوكة لهم وتأويل، ومطاع فيهم، قيل وإمام منصوب، ولو أظهر قوم رأي الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذي كبيرة ولم يقاتلوا تركوا، وإلا فقطاع طريق" (١٨٥).

البغاة عند الحنابلة: هم القوم الذين يخرجون على الإمام بتأويل سائغ ولهم منعة وشوكة (١٨٦).

والبಾಗಿ في عرف الفقهاء الخارج على الإمام الحق (١٨٧).

من خلال التعريفات السابقة لكل من جريمتي الحراية والبغي نجد أن هناك اختلافاً كبيراً بين كل من الجريمتين؛ من أهمها:

- ١- أن جريمة الحراية اعتداء على الناس، وجريمة البغي خروج على الإمام.
- ٢- أن البغاة خروجهم بتأويل، أما المحاربون فلا شبهة عندهم، وإنما هو محض الاعتداء.

() (/) .

() (/)

() (/)

() (/) .

() (/) .

٣- أن البغي جريمة سياسية، والحرابة ليست كذلك.

ولهذا فقد وجدت أن الغاية والمقصد يختلف عند قتال كل منهم ؛ وقد ذكر الإمام القرابي في كتابه الفروق بعض هذه الفروق ؛ منها :

الأول: أنه يقصد بقتال البغاة ردعهم لا قتلهم، أما المحاربون فيجوز تعمد قتلهم.

الثاني: البغاة يكف عن مدبرهم ولا يجهز على جريحهم، ولا يقتل أسراهم، بخلاف المحاربين فإنه لا يكف عن مدبرهم، ويطالبون بما استهلكوا من دم أو مال في الحرب أو غيرها.

الثالث: البغاة لا تغنم أموالهم، ولا تسبى ذراريهم ولا يستعان على قتالهم بمشرك، بخلاف المحاربين الذين يجوز أسرهم لاستبراء أحوالهم.

الرابع: أن لا تحرق على البغاة مساكنهم ولا يقطع شجرهم، بخلاف أهل الحرابة^(١٨٨).

:

تعتبر جرائم الخطف واحتجاز الرهائن من الجرائم المنظمة ؛ ولكن الشراخ يفردونها بالذكر لما لها من وقع في حياة الناس ، وانتشارها أخيراً من قبل الكثير من الجماعات المسلحة ، وهي التي تهدد أمن الناس ؛ لأنها تنشر الرعب والخوف في نفوسهم ، ولأنها غالباً ما تكون بالتهديد بالسلاح والعنف من أجل الحصول على المال أو بعض المآرب السياسية ، مما يؤدي إلى إخافة الناس وترويعهم ونشر الفساد بين أفراد المجتمع ، وهذه الجرائم غالباً ما تحتاج إلى تدبير وتنسيق مسبق من الجناة .

مما سبق تبين لنا أن جريمة الخطف - خطف الطائرات وخطف السفن - تستهدف التخويف وإلحاق الفزع والرعب بالناس وبأمنهم ، كما أنها تستخدم الأسلحة والقوة والمتفجرات لتحقيق أغراضها ومآربها غير المشروعة ، بالإضافة إلى المجاهرة فهي تحقق كل ما تريده عن طريق إشهار السلاح.

وترتكب جرائم الاختطاف عادة من مجموعات منظمة تتولى التخطيط والتنفيذ والحماية لأعضائها ، حتى تتمكن من الحصول إلى ما ترمي إليه ، فهي تعتبر جريمة ؛ لأنها اعتداء على الضرورات الخمس ؛ الدين والمال والعقل والنفس والعرض ، التي أمرت الشريعة الإسلامية بحفظها وصيانتها من كل مكروه.

وتعتبر جريمة خطف الطائرات من الجرائم التي تشكل من عدة جرائم ؛ القتل والترويع وإهدار المال ، والتي لا يقرها الإسلام مهما كانت الدوافع والأسباب.

ولكن قبل الحكم على جريمة الخطف واحتجاز الرهائن لا بد لنا من ذكر ما ترجح لدينا من مقومات لجريمة الخرابة ، لمعرفة مدى انطباق وصف الخرابة على جرائم الخطف واحتجاز الرهائن ، وهذه المقومات كما ذكرت سابقاً هي :

أن الخرابة يشترط فيها التكليف ؛ فإذا وقعت جريمة الخطف من غير المكلف فلا تعتبر جريمة الخطف هذه جريمة خرابة ؛ لأن الخرابة لا تقع من غير المكلف ، ولكن إذا حصلت جريمة الخرابة من جماعة وكان فيهم صبي أو مجنون فالذي يترجح هو إقامة الحد على البالغ العاقل ، وعلى ذلك فإذا حصلت جريمة الخطف من جماعة وكان فيهم صبي أو مجنون فلا تعتبر جريمة خرابة ، ولا يقام الحد عليهم على رأي الحنفية سواء أكانت المباشرة من الصبي أم من غيره ، أما على رأي الشافعية والحنابلة فيسقط الحد عن الجميع إذا باشر الفعل الصبي أو المجنون ، وإذا باشر الكبار فقط أو الكبار

والصغار معاً أقيم الحد على الكبار، أما على رأي الإمام مالك فلا يقام الحد على الصبي والمجنون ويقام الحد على الباقيين سواء باشروا الفعل أم لم يباشروا. كما أن الحراية تقع من المرأة كما تقع من الرجل كما ترجح سابقاً، فإذا صدرت جريمة الخطف من المرأة مجاهرة باستعمال العنف والغلبة والقهر، وحصل الخوف والرعب فإنها تعتبر جريمة حراية عند جمهور الفقهاء ويقام الحد عليها كالرجل. أما إذا اشتركت المرأة مع الرجال في جريمة الحراية فالذي ترجح هو إقامة الحد على جميعهم، فإذا اشتركت المرأة مع الرجال في جريمة الخطف، فيقام الحد على الجميع.

وتقع الحراية من المسلم أو الذمي أو المستأمن ولا تقع من الحربي، فإن وقعت من الحربي وأسلم قبل القدرة عليه فلا يقام عليه الحد، وكذلك الحال في جريمة الخطف إذا وقعت من الحربي وأسلم قبل القدرة عليه فلا يقام عليه الحد.

وكذلك فقد اختلف الفقهاء في اشتراط السلاح في جريمة الحراية، والذي ترجح هو عدم اشتراط السلاح كما سبق بيانه، فإذا وقعت جريمة الخطف بدون استخدام السلاح فإنها تعتبر جريمة حراية.

والحراية تقع من الواحد كما تقع من الجماعة عند جمهور الفقهاء، وهذا ما ترجح كما سبق ذكره، فلو أن شخصاً قام بجريمة الخطف فلا بد أن يقام عليه حد الحراية؛ فإذا كانت الجريمة من جماعة وباشروا أحدهم الفعل فإنه يقام الحد على المباشر والردء وهذا الذي ترجح سابقاً إقامة الحد على المباشر والردء جميعاً.

وقد ذكرنا سابقاً أن المقطوع عليه لا بد أن يكون معصوم الدم، أما إذا كان حريياً مستأمناً فلا يقام الحد على القاطع عند الحنفية، أما عند الشافعية فيقام الحد على القاطع، فلا بد أن يكون المخطوف معصوم الدم، أما إذا كان حريياً مستأمناً فلا يقام

الحد على القاطع عند الحنفية أما عند الشافعية فيقام عليه الحد ؛ ولا بد أن تكون يد المقطوع عليه على المال صحيحة عند جمهور الفقهاء أما عند الشافعية فتعتبر الجريمة جريمة حراية سواء كانت يده صحيحة أم لا ، فإذا كانت يد المخطوف منه على المال غير صحيحة فتعتبر حراية عند الشافعية أما عند الجمهور فلا تعتبر حراية عندهم.

كما أن الحراية تقع من القريب كما تقع من البعيد وهو قول جمهور الفقهاء ، والذي ترجح هو إقامة الحد على القريب والبعيد ، ف الجريمة الخطف إذا وقعت من ذي رحم ، فيقام عليه الحد ؛ وإذا كانوا جماعة وكان فيهم من أرحام المجني عليه ، فالذي يترجح عدم سقوط الحد عن أحدهم ويقام الحد عليهم جميعاً ولا فرق بين بعيد وقريب وهو قول المالكية والظاهرية.

والحراية تقع في المصر كما تقع خارج المصر كما هو قول مالك والشافعي وقول في مذهب أحمد ، وهو ما ترجح - كما سبق بيانه - ، فإذا وقع الخطف داخل المصر فإن الحد يقام على الخاطفين كما لو كان الخطف خارج المصر.

وتقع جريمة الحراية بالليل كما تقع بالنهار عند جمهور الفقهاء ، وهذا ما ترجح ، وعليه فإن جريمة الخطف تقع سواء أكانت ليلاً أم نهاراً.

وقد وضع الفقهاء - كما سبق ذكره - شروطاً في المال ، لا بد أن تتحقق لينطبق على الجريمة وصف حراية وهذه الشروط هي :

أن يكون مالاً مطلقاً متقوماً معصوماً مملوكاً لغيره محرراً قد بلغ النصاب عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، هذا إذا كان المخطوف في جريمة الحراية مالاً ؛ فمن باب أولى أن تعتبر جريمة الخطف جريمة حراية إذا كان المخطوف إنساناً.

ويشترط الطرفان من الحنفية أن يكون بين المحاربين وبين المصر مسيرة السفر ، أما عند الجمهور فلا يعتبر هذا شرطاً ، والذي ترجح عدم اشتراط مسيرة السفر ، فإذا وقعت جريمة الخطف في أقل من مسيرة السفر فإنها تعتبر جريمة حراية.

ولا بد أن يكون في الجريمة شرط شرعي يجرم الفعل ، وركن مادي وهو القيام بالجرم ، وأن يكون في الجريمة شرط أدبي وهو مسؤولية المجرم عن الفعل الذي وقع منه ، والشروط التي تنطبق عليه على الخلاف في هذه الشروط بين العلماء وليس المجال لتفصيلها. وهذه الشروط تنطبق على جريمة الخطف ، وعلى هذا فإذا اكتفى الخاطفون بمجرد الخطف ، انطبق عليهم وصف من أوصاف الحراية وهو الإرهاب وإخافة الناس ، وإذا جمعوا بين الخطف وسرقة المال انطبق عليهم وصفان من أوصاف الحراية ، وكذلك ما لو جمعوا إلى التهديد وأخذ المال القتل فينطبق عليهم ثلاثة أوصاف لجريمة الحراية.

كما أن مجرد خطف الطائرة أو السفينة وحده يعتبر جريمة سرقة بحد ذاته ، حتى لو كانت فارغة ؛ وذلك لأنها بحد ذاتها مال بل ومن أنفس الأموال ، سواء أكانت مملوكة ملكية خاصة أم مملوكة ملكية عامة.

خلصت هذه الدراسة الى الوصول الى جملة من النتائج وهي على النحو الآتي :

١ - ترجح أن الحراية هي : "كل من قطع السبل وأخافها ، وسعى في الأرض فساداً ، بأخذ المال واستباحة الدماء وهتك ما حرم الله هتكه من المحرمات فهو محارب " .

- ٢- أن جرائم الخطف لها أنواع ومنها خطف الطائرات وليس صحيحا أنه يشترط في الطائرة المختطفة أن تكون محلقة وقت الاختطاف بل يمكن اعتبار الخطف واقعا قبل ذلك وبعده .
- ٣- لا يقام حد الحراة على الصبي والمجنون ويقام على غيرهما سواء باشر الصبي والمجنون ذلك أم لم يباشرا .
- ٤- الرجل والمرأة سواء في جريمة الحراة فلا تشترط الذكورة لإقامة حد الحراة .
- ٥- يشترط في المحارب الا يكون حربيا .
- ٦- يكفي في المحارب القهر والغلبة ولا يشترط أن يكون بسلاح فقد يكون بغيره .
- ٧- لا يشترط العدد في المحاربين فقد يقع الفعل من واحد أو متعدد.
- ٨- تقح جريمة الحراة من الحر والعبد على سواء فلا يشترط في المحارب الحرية .
- ٩- لا تمنع القرابة بين المقتوع والقاطع قيام جرم الحراة .
- ١٠- يشترط في المأخوذ في الحراة إذا أخذ أن يكون مالا متقوما مملوكا للغير من حرز المثل ولا يشترط فيه النصاب .
- ١١- لا فرق في الحراة بين أن تكون داخل البلد أو خارجه .
- ١٢- لا فرق في الحراة أن تكون ليل أو نهار.
- ١٣- جرائم الخطف واحتجاز الرهائن التي تتوفر فيها الشروط السابقة تعتبر من الحراة ويعاقب عليها بعقوبة المحارب ، وما لا فلا ، لأنها ليست حراة عندئذ .

- [١] إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، وأشرف على طبعه عبد السلام هارون، المكتبة العلمية - طهران.
- [٢] أحمد الرييش، جرائم الإرهاب وتطبيقاته الفقهية المعاصرة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- [٣] أحمد، مسند أحمد ت ٢٤١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، جمال عبد اللطيف، سعيد اللحام.
- [٤] الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ت ٣٧٠هـ، تهذيب اللغة، تحقيق: الأستاذ أحمد عبد العليم البردوني، مراجعة الأستاذ علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- [٥] أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- [٦] ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله ت ٥٤٣هـ، أحكام القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، طبعة جديدة، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- [٧] ابن النجار، تقي الدين الفتوحي الحنبلي المصري، ت ٩٧٢هـ، منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، عالم الكتب.
- [٨] ابن الهمام، الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي، ت ٦٨١هـ، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي، تأليف شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، دار الفكر.

- [٩] الأنصاري، الشيخ زكريا الأنصاري، حاشية العلامة الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج، دار الفكر.
- [١٠] البخاري، أبو عبد الله محمد، صحيح البخاري، بيروت - دار الجيل، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ.
- [١١] البخاري، الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ت ٧٣٠هـ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، وضع حواشيه: عبد الله محمود محمد عمر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلميو - بيروت.
- [١٢] البريزات، جهاد محمد، الجريمة المنظمة دراسة تحليلية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، دار الثقافة، عمان.
- [١٣] بسيوني، محمود شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها دولياً وعربياً، دار الشروق - القاهرة، ٢٠٠٤.
- [١٤] البغوي، الإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، ت ٥١٦هـ، تفسير البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- [١٥] البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ت ١٠٥١هـ، الروض المربع شرح زاد المستقنع، تحقيق: عماد عامر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، دار الحديث - القاهرة.
- [١٦] البيهقي، أبو بكر أحمد بن حسين بن علي البيهقي، ت ٤٥٨هـ، السنن الكبرى، دار المعرفه، بيروت - لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- [١٧] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية ت ٧٢٨هـ، *السياسة الشرعية*، تحقيق: أبو عبد الملك سعود بن خلف النويميس الشمري الظاهري، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- [١٨] الجرجاني، علي بن محمد بن علي ت ٨١٦هـ، *التعريفات*، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- [١٩] الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي ت ٣٧٠هـ، *أحكام القرآن*، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- [٢٠] ابن حزم الأندلسي، الإمام أبو محمد علي بن سعيد بت حزم الأندلسي، *المحلى بالآثار*، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- [٢١] الحسيناوي، علي جبار صالح الحسيناوي، *جرائم الخطف دراسة مقارنة لقوانين دول كل من الأردن - العراق - فلسطين - لبنان - مصر - ليبيا - فرنسا - الجزائر - تونس - قطر - المغرب - سوريا - سلطنة عمان - السودان*، ٢٠٠٧، عمان.
- [٢٢] الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب الرعيني ت ٩٥٤هـ، *مواهب الجليل لشرح مختصر خليل*، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، طبعة خاصة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية.
- [٢٣] الخطيب الشربيني، محمد الشربيني الخطيب، *مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج على متن المنهاج*، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

- [٢٤] الدسوقي ، العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، لأبي البركات سيدي أحمد الدردير ، دار الفكر.
- [٢٥] الدمياطي ، العلامة أبو بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد شطا الدمياطي ، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين ، وبهامشه فتح المعين للمؤلف السيد البكري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ١٩٧٠م.
- [٢٦] الرازي ، محمد بن أبو بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، غني بترتيبه : محمود خاطر ، دار الحديث.
- [٢٧] — ، مختار الصحاح ، ضبط وتخرّيج وتعليق : الدكتور مصطفى ديب البغا ، الطبعة الثالثة ، دار العلوم ، دمشق ١٩٨٩م.
- [٢٨] — ، مختار الصحاح ، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان ، طبعة مدققة.
- [٢٩] — ، تفسير الفخر الرازي ، تقديم : خليل الميسر. بيروت : دار الفكر ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- [٣٠] ابن رشد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٩٥هـ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار القلم بيروت - لبنان.
- [٣١] زكريا الأنصاري ، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي ت ٩٢٦هـ ، أسنى المطالب ، تعليق : محمد محمد تامر ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- [٣٢] — ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان.

- [٣٣] أبو زهرة، محمد أبو زهرة، الجرمية والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، مطبعة المدني.
- [٣٤] الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢هـ، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشية بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)،
- [٣٥] الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الثانية، أعيد طبعه بالأوفست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- [٣٦] السراج، عبود السراج، التشريع الجزائري المقارن في الفقه الإسلامي والقانون السوري، مطبعة جامعة دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- [٣٧] سراج، محمد أحمد سراج، ضمان العدوان في الفقه الإسلامي دراسة فقهية مقارنة بإحكام المسؤولية التقصيرية في القانون، دار الثقافة - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (د.ط).
- [٣٨] السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ت ٤٩٠هـ، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية بيروت.
- [٣٩] السرخسي، شمس الدين السرخسي، كتاب المبسوط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- [٤٠] سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الفكر سورية - دمشق.
- [٤١] — ، تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، دار الكتب العلمية.

- [٤٢] الشافعي الصغير، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، الطبعة الأخيرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الفكر بيروت - لبنان.
- [٤٣] الشافعي، أبو اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الفكر (د.ت).
- [٤٤] —، المسند، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- [٤٥] الشربيني، محمد الشربيني الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د.ت).
- [٤٦] الشعراني، عبد الوهاب الشعراني، الميزان الكبرى، مكتبة زهران، (د.ت).
- [٤٧] ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة السابعة، المكتب الإسلامي ١٩٨٩هـ، بيروت - دمشق.
- [٤٨] طارق سرور، الجماعة الإجرامية المنظمة دراسة مقارنة، القاهرة - دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م.
- [٤٩] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت ٣١٠هـ، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (د.ت).
- [٥٠] الطحاوي، الإمام أبو جعفر أحمد ابن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ت ٣٢١هـ، مختصر الطحاوي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار إحياء العلوم بيروت.
- [٥١] ابن عابدين، محمد أمين الشهير بابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار الفكر بيروت - لبنان.

- [٥٢] عبد القادر عودة، *التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي*، الطبعة السابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة.
- [٥٣] الفراهيدي، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ، كتاب *العين*، معجم عربي عربي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
- [٥٤] ابن فرحون، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم ابن الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمري المالكي، *تبصرة الحكام*، خرج أحاديثه وعلق عليه وكتب حواشيه: الشيخ جمال مرعشلي، طبعة خاصة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- [٥٥] الفيروزآبادي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، *المهذب في فقه الإمام الشافعي*، دار الفكر.
- [٥٦] الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي المصباح المنير، معجم عربي - عربي، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- [٥٧] القاضي زاده، شمس الدين أحمد ت ٩٨٨هـ، *نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار*، تعليق: الشيخ عبد الرزاق غالب المهدي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- [٥٨] ابن قدامه، شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامه المقدسي ت ٦٨٢هـ، *الشرح الكبير*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

- [٥٩] ابن قدامه ، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ ، المغني ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، هجر للطباعة والنشر.
- [٦٠] — ، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، حققه وعلق عليه : محمد فارس ، مسعد عبد الحميد السعدني ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- [٦١] القرافي ، الإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي ، الفروق ، وبهامش الكتابين تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية ، عالم الكتب ، بيروت
- [٦٢] القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- [٦٣] القرطبي ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، ت ٤٦٣هـ ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- [٦٤] الكاساني ، الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء ، ت ٥٨٧ هجري ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان.
- [٦٥] الكيسبي ، أحمد الكيسبي ، أحكام السرقة في الشريعة الإسلامية والقانون ، العين - دار الكتاب الجامعي ، ٢٠٠٣م.
- [٦٦] الكيسبي ، سامي جميل الفياض ، الاشتراك في الجريمة في الفقه الإسلامي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م ، دار الكتب العلمية - بيروت.

[٦٧] ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي،
ت ٧٧٤هـ، تفسير القرآن العظيم، دار إحياء التراث العربي ١٣٨٨ هـ -
١٩٦٩ م، بيروت - لبنان.

[٦٨] مالك بن أنس، المدونة الكبرى، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن
الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن الإمام مالك بن أنس، دار صادر.
[٦٩] الماوردي، محمد بن علي، ت ٤٥٠ هـ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية،
الطبعة الأولى، دار الفكر.

[٧٠] محمد رؤاس قلعه جي، الموسوعة الفقهية الميسرة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ -
٢٠٠٠ م، دار النفائس.

[٧١] محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب الأسس
الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، عمان - دار الحامد
للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

[٧٢] محمد مختار الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، باب حد قطاع الطريق، دروس
على شبكة الانترنت (الشبكة الاسلامية). www.islamweb.net. رقم
الدرس (٣٨٩).

[٧٣] المرداوي، العلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي،
الإنصاف في معرفة راجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن
حنبل، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م، دار
إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

[٧٤] مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم بشرح الإمام
النووي، مؤسسة مناهل العرفان بيروت طبعة مرقمة.

[٧٥] — ، تنوير المسالك بشرح وأدلة عمدة السالك وعدة الناسك ، الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، دار المصطفى للطباعة والنشر دمشق.

[٧٦] مصطفى الخن ، الدكتور مصطفى البغا ، علي الشرجي ، الفقه المنهجي على

مذهب الإمام الشافعي ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، دار القلم ، دمشق.

[٧٧] ابن مفلح ، أبو اسحق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن

مفلح المؤرخ الحنبلي ، ت ٨٨٤هـ ، المبدع في شرح المقنع ، الطبعة الأولى

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، المكتب الإسلامي.

[٧٨] ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ، ت ٧١١هـ ، لسان

العرب ، دار صادر ، بيروت.

[٧٩] نادر عبد العزيز شافي ، جريمة الخطف ، القصد الجرمي يحدد العقوبة ، مجلة

الجيش ، العدد ٢٢٩ ، على شبكة الانترنت :

<http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=4774>

[٨٠] ابن نجيم الحنفي ، العلامة الشيخ زين الدين بن ابراهيم بن محمد المعروف بابن

نجيم المصري الحنفي ت ٩٧٠هـ ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ضبطه

وخرج آياته وأحاديثه : الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية بيروت -

لبنان.

[٨١] النسفي ، ابو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ت ٧٠١هـ ، تفسير

النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل ، دار الفكر ، (د.ت).

[٨٢] النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ،

إشراف زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، المكتب

الإسلامي.

[٨٣] — ، المجموع شرح المذهب ، دار الفكر.

- [٨٤] —، تحرير ألفاظ التنبيه، تحقيق: عبد الغني الدقر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار القلم دمشق.
- [٨٥] —، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية بيؤوت - لبنان، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- [٨٦] ابن هبيرة، أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني ت ٥٦٠هـ، اختلاف الأئمة العلماء، تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- [٨٧] هيثم أحمد الناصري، خطف الطائرات، الطبعة الأولى ١٩٧٦م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.
- [٨٨] أبو يعلى الفراء الحنبلي. القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٤م.
- [٨٩] يونس الشافعي، يونس عبد القوي سيد الشافعي، الجريمة والعقاب في الفقه الإسلامي، دراسة فقهية وافية حول قواعد وأصول علم الأجرام في ميزان الفقه الإسلامي، ٢٠٠٣، دار الكتب العلمية - بيروت.

The Compatibility of Kidnappings and Hostage-Taking with the Crime of Banditry in the Islamic Jurisprudence

Osamah Ali Mostafa Alfakeer Alrababah⁽¹⁾, Asmaa Shehadah Bsheer Alzoubee⁽²⁾

(1) Associate Professor, Department of Jurisprudence, Qassim University, Saudi Arabia

(2) Master of Islamic Jurisprudence University of Yarmouk

(Received 10/4/1431H; accepted for publication 16/10/1431H)

Abstract. A number of crimes and contemporary needs of these crimes to adapt legitimate jurisprudential again, and was one of these crimes, kidnappings and hostage-taking, has been likened to some of banditry in Islamic jurisprudence, what is the applicability of the description of banditry on these crimes, and it was this search for an answer to this question been identified as elements of the crime of homicide by reference to the original books of jurisprudence, and applied to the kidnappings and hostage-taking, after research found that some of these crimes fall under the description of banditry and some do not fit the description itself.

(/) - () ()

" "

() . () () .
- / ()
()

(/ / //)

" " .

- -

:

: " "

. . .

.

:

:

"

"

"

"

"

"

()

:

:

()

:

:

"

"

اسمه: "هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، الشهير بالحفيد، وكنيته أبو الوليد.^(١)

مولده: ولد في قرطبة سنة عشرين وخمسمائة من الهجرة (٥٢٠هـ)، قبل وفاة جده القاضي ابن رشد الأكبر بشهر^(٢).

نسبه: ينتسب القاضي ابن رشد الحفيد إلى أسرة مشتهرة بالفقه؛ فقد كان والده أحمد بن محمد بن رشد المولود في سنة سبع وثمانين وأربعمائة من الهجرة (٤٨٧هـ) والمتوفى في سنة: ثلاث وستين وخمسمائة (٥٦٣هـ) فقيها مبجلا، وله شرح على سنن النسائي^(٣).

وكان جده^(٤) محمد بن أحمد بن رشد المولود في سنة خمسين وأربعمائة (٤٥٠هـ)، والمتوفى في سنة عشرين وخمسمائة (٥٢٠هـ)، زعيم فقهاء عصره في المغرب والأندلس، وقد ولي قضاء الجماعة في قرطبة في عهد سلطان المرابطين علي بن يوسف بن تاشفين، ومن أشهر مؤلفاته كتاب: (البيان والتحصيل، لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل) في عشرين مجلداً^(٥)، وهو شرح موسع لكتاب (المستخرجة) أحد أعمدة الفقه المالكي في الأندلس لمحمد بن أحمد العتبي، المتوفى في سنة خمس وخمسين ومائتين (٢٥٥هـ)^(٦). وله في الفقه المالكي أيضاً

()

()

()

()

()

()

()

()

كتاب: (المقدمات)^(٧) ، وهو شرح لكتاب (المدونة) أحد الكتب التي أصلت لمذهب الإمام مالك في المغرب ، الذي جمع فيه قاضي القيروان عبد السلام بن سعيد المعروف بـ (سحنون) المتوفى في سنة أربعين ومائتين (٢٤٠هـ) ما سمعه من الفقيه المصري عبد الرحمن بن القاسم الذي تلمذ للإمام مالك ، ونشر مذهبه في مصر ، والشمال الإفريقي كاملاً^(٨) .

ويشترك ابن رشد الحفيد وجده بهذه التسمية (ابن رشد) ، ولهذا يطلق عليه ابن رشد الحفيد ، ويطلق على جده ابن رشد الجد^(٩) .
(١٠)

أولاً: والده أحمد بن رشد ، وقد استظهر عليه الموطأ حفظاً .

ثانياً: ابن بشكوال ، وقد أخذ عنه الفقه .

ثالثاً: أبو مروان عبد الملك بن مسرة .

رابعاً: أبو بكر بن سمحون .

خامساً: أبو مروان بن حزبول ، وقد أخذ عنه الطب .

()

()

()

()

)

() : ()

() : () .

.(

()

:

أولاً: ابنه القاضي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد،
المتوفى في سنة اثنتين وعشرين وستمائة (٦٢٢هـ).^(١١)

ثانياً: أبو الحسن بن سهل بن مالك.

ثالثاً: أبو محمد بن حوط الله.

رابعاً: أبو بكر بن جهور^(١٢).

:

:

ويشهد له كتابه (بداية المجتهد)، الذي يقول فيه ابن فرحون: "ذكر فيه أسباب
الخلاف فأجاد وأمتع به، ولا يُعَلَّم في وقته أنفع منه، ولا أحسن منه سياقاً".^(١٣)
ويقول عنه مُحَشِّي الكتاب:

"هو هذا الكتاب الذي أبان عن معرفة الرجل بالشرعية، فإنه ذكر فيه أقوال
فقهاء الأمة من الصحابة فمن بعدهم، مع بيان مُسْتَدِّ كلِّ من الكتاب والسنة،
والقياس مع الترجيح، وبيان الصحيح، فخاض في بحر عجاج، ملتطم الأمواج،
واهتدى فيه للسلوك، ونظم جواهره في صحائف تلك السلوك، فرحمه الله رحمة
واسعة"^(١٤).

()

()

()

()

()

:

يقول ابن فرحون: " ودرس الفقه والأصول وعلم الكلام ، ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً ، وعلماً ، وفضلاً " (١٥).

ومن يقرأ كتاب (بداية المجتهد) بتمعن يتبين له بجلاء مقدار تضلع ابن رشد منه ، وقد أشار ابن رشد في كتابه السابق إلى أنّ له كتاباً في علم أصول الفقه ، يقول في معرض حديثه عن عمل أهل المدينة: "وقد تكلمنا في العمل وقوته في كتابنا في الكلام الفقهي ، وهو الذي يدعى بأصول الفقه" (١٦).

()

:

وفيما تقدم في كلام ابن فرحون السابق ما يدل على معرفته به (١٨).

:

ومما يدلّ على معرفته بالحديث ما كان يحكم به على بعض الأحاديث في كتابه: (بداية المجتهد)، كقوله عن حديث عبد الرحمن بن أبي عمار (١٩) في جواز أكل الضبع: "وهذا الحديث وإن كان انفرد به عبد الرحمن فهو ثقة عند جماعة أئمة الحديث" (٢٠).

()

.

()

.

()

.

()

.

()

(:)

:

.

()

.

وقد تبين لنا أنه كان يعتمد كثيراً على الحافظ ابن عبد البر المالكي، كقوله في حديث: "لا نذر في معصية الله، وكفارته كفارة يمين" ^(٢١): "قال أبو عمر بن عبد البر: ضعف أهل الحديث حديث عمران وأبي هريرة؛ لأن حديث أبي هريرة يدور على سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث. وحديث عمران بن الحصين يدور على زهير بن محمد عن أبيه، وأبوه مجهول لم يرو عنه غير ابنه، وزهير أيضاً عنده مناكير، ولكنه خرج مسلم من طريق عقبة بن عامر" ^(٢٢).

ويقول في آخر كتاب الوضوء: "وأكثر ما عولت فيما نقلته من نسبة هذه المذاهب إلى أربابها هو كتاب الاستذكار، وأنا قد أبحثُ لمن وقع من ذلك على وهم لي أن يصلحه" ^(٢٣) وفي هذا النص دليل على الأمانة العلمية عند ابن رشد، وأخلاق العلماء التي يتحلى بها.

:

يقول ابن فرحون: "حكى عنه أنه كان يحفظ شعر المتنبي وحيب. وله تأليف جليلة الفائدة، منها كتاب: (بداية المجتهد، ونهاية المقتصد) في الفقه، ... وكتابه في العربية الذي وسمه بالضروري" ^(٢٤).

وقد نسب ابن سعيد المغربي لابن رشد هذه الأبيات:

ما العِشْقُ شَأْنِي، وَلَكِنْ لَسْتُ أَنْكِرُهُ

كَمْ حَلَّ عُقْدَةَ سُلْوَاني تَذَكَّرُهُ

()

:

()

()

()

()

مَنْ لِي بَعْضُ جُفُونِي عَنْ مُخْبِرَةِ أَلْ
أَجْفَانِ قَدْ أَظْهَرَتْ مَا لَسْتُ أُضْمِرُهُ
لَوْلَا النُّهْيُ لِأَطْعَتُ اللَّحْظَ ثَانِيَةً
فَيَمَنْ يَرُدُّ سَنَا الْأَحَاظِ مَنْظَرُهُ
مَا لَابِنِ سَتِينَ قَادَتُهُ لَغَايَتُهُ
عَشْرِيَّةٌ فَنَأَى عَنْهُ تَصَبُّرُهُ
قَدْ كَانَ رَضْوَى وَقَارًا فَهُوَ سَافِيَةٌ
الْحُسْنُ يُورِدُهُ ، وَالْهُونُ يُصْدِرُهُ^(٢٥)
() :

يقول ابن أبي أصيبعة: "وله في الطب كتاب (الكليات)، وقد أجاد في تأليفه، وكان بينه وبين أبي مروان بن زهر مودة، ولما ألف كتابه هذا في الأمور الكلية قصد من ابن زهر أن يؤلف كتاباً في الأمور الجزئية؛ لتكون جملة كتابيهما ككتاب كامل في صناعة الطب". يقول: "ومن كلام أبي الوليد ابن رشد قال: من اشتغل بعلم التشريح ازداد إيماناً بالله".

وقد ترجم كتاب الكليات إلى اللاتينية، وانتشر في العالم الغربي بعنوان: "COLLIGET". (وقد نشر مؤخراً نصه العربي بعناية لفيف من العلماء)^(٢٧).
وواضح أن التسمية اللاتينية ما هي إلا نقل للعنوان العربي بالحروف اللاتينية مع تغيير طفيف.

()

()

()

:

يقول المقرئ: " وأما الفلسفة فإمامها في عصرنا أبو الوليد بن رشد القرطبي ، وله فيها تصانيف جدها لما رأى انحراف منصور بني عبد المؤمن عن هذا العلم ، وسجنه بسببها ، وكذلك ابن حبيب الذي قتله المأمون بن المنصور المذكور على هذا العلم بإشيلية. وهو علم ممقوت بالأندلس لا يستطيع صاحبه إظهاره ؛ فلذلك تخفى تصانيفه " (٢٨).

ومن أشهر كتبه في الفلسفة كتابه : (تهافت التهافت) (٢٩) الذي رد فيه على كتاب : (تهافت الفلاسفة) للإمام الجليل أبي حامد الغزالي.

امتنح ابن رشد في نهاية حياته بالنفي ، وإحراق كتبه ، حين وُشيَ به عند الخليفة يعقوب المنصور ، ثم عفا عنه ، ولم يعيش بعد نفيه إلا سنة واحدة (٣٠).

توفي - عليه رحمة الله تعالى - في سنة خمس وتسعين وخمسمائة من الهجرة (٥٩٥ هـ) ، ودفن في قرطبة (٣١).

أسباب المحنة : يشير بعض المؤرخين (٣٢) إلى أن السبب في المحنة التي أصابت ابن رشد هو ما رمي به من الزندقة. ولا ريب أن هذه التهمة قد ألصقتها به بعض أعدائه حسداً من عند أنفسهم ؛ لما رأوا من إكرام الخليفة أبي يوسف الملقب بالمنصور له وقد أوجد له هذا التقدير خصوصاً كثراً فسعوا في إفساد العلاقة بينه وبين الخليفة ، يضاف إلى هذا ما ذكره بعض الباحثين أن ابن رشد وصف المنصور في بعض كتبه بأنه ملك البربر ،

()

()

()

()

() ()

()

و أنه كان ينادي الخليفة بقوله : "اسمع يا أخي" خلافاً لما كان يخاطب به الخليفة من عبارات التمجيد والتفخيم.^(٣٣)

وقد ذكرنا سابقاً مقالة ابن رشد : (من اشتغل بعلم التشریح ازداد إيماناً بالله تعالى) وهي عبارة لا تصدر إلا عن مؤمن موحد ، وكتبه في علوم الدين أشهر من أن يشار إليها.

حظي كتاب (بداية المجتهد) باهتمام كثير من الباحثين في العصر الحديث ؛ فطبع عدة طبعات^(٣٤) ، وحققه أكثر من واحد^(٣٥) ، وعني بتخريج أحاديثه ، ودراسة أسانيده ، والحكم

() "

.....
.....
..... / / ()
..... /
..... / : /
..... :
..... ()
.....

() :

-

- :
- :
- :
- :

عليها، المحدث أحمد بن محمد بن صديق الغماري، المتوفى سنة ثمانين وثلاثمائة وألف (١٣٨٠هـ)، وسمى كتابه: " الهداية في تخريج أحاديث البداية"، في ثمانية مجلدات^(٣٦).

وقد نال هذا الكتاب شهرة عالمية من خلال ترجمة بعض فصوله إلى لغات أوروبية؛ فقد ترجم الباحث الجزائري أحمد الأعمش عدة فصول من الكتاب إلى اللغة الفرنسية، ونشرها تباعاً من سنة: ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٤٠، وقام المستشرق: ج. هـ. بوسكيه، والراهب فيريه، وليون برشيه بترجمة ثلاثة فصول أخرى من الكتاب نشرت في الجزائر وتونس في سنة ١٩٤٩، وسنة ١٩٥٤م، وسنة ١٩٥٥م، وترجم فصلاً آخر من الكتاب المستشرق الألماني جريف، ونشر في بون سنة ١٩٥٩م^(٣٧).

وإذا كان من الطبيعي أن يترجم كتاب (الكليات) في الطب إلى لغات أوروبية كما أسلفت القول في ترجمة ابن رشد؛ لأن الطب موضوع إنساني لا تختص به أمة دون أمة، فإن الغريب أن يترجم كتاب فقهي إلى لغات أوروبية، مع أن الفقه موضوع خاص بالأمة الإسلامية.

إن التتبع لسلسلة الترجمات السابقة يقودنا إلى معرفة السبب في ترجمة هذا الكتاب؛ فأول من اضطلع بترجمة بعض فصوله أحمد الأعمش، وهو مسلم جزائري، فلعله قصد من هذه الترجمة تعريف العالم الغربي بأهمية التشريع الإسلامي، ومدى شموليته، ودقة أحكامه، ومناسبته لكل زمان ومكان. واختار كتاب (بداية المجتهد) نموذجاً؛ لسببين:

() / :

: :

" "

() :

() :

أحدهما يخص المؤلف، والآخر يخص الكتاب، فأما الذي يخص المؤلف فهو أن لابن رشد شهرة عالمية نالها من خلال بحوثه في مجال الطب، فاختيار ابن رشد دون غيره من الفقهاء أدعى إلى ذيوع الكتاب وانتشاره، وأما الذي يخص الكتاب فلما يتميز به الكتاب من حرية الفكر، والتحرر من ربكة التقيد بمذهب واحد، وذكر الآراء المتعددة، والأدلة المتنوعة، يضاف إلى هذا وضوح المنهج في الكتاب، ودقته في معالجة المسائل. أما ترجمات المستشرقين فقد جاءت أصداء لتلك الترجمة الأولى التي قام بها أحمد الأعمش، فبعد أن عرفوا قيمة الكتاب صبوا جهودهم على ترجمة ما تبقى من فصوله، من باب الاطلاع على أديان الآخرين وتشريعاتهم، والإفادة من أحكام التشريع الإسلامي في قوانينهم الوضعية.

إن أول ما يستوقفنا في هذا الكتاب تسميته بـ "بداية المجتهد، ونهاية المقتصد"، فماذا قصد ابن رشد من هذا العنوان؟

يقول ابن منظور في معجم (لسان العرب): "والقَصْدُ في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير. وقوله: "ومنهم مُقْتَصِدٌ بين الظالم والسابق" (٣٨).

والجملة الأخيرة من النص تحيلنا إلى قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ﴾ (٣٩)؛ وعلى هذا يكون الاقتصاد في الفقه

() : () .

() : () . " : :

" :

مرتبة متوسطة بين الاجتهاد، وهو أعلى مراتب الفقيه، وبين الابتداء في الفقه، والمقتصد في العرف الفقهي هو ما دون المجتهد، وما فوق المبتدئ. وأما المجتهد فهو اسم فاعل من (اجتهد)، ومصدره اجتهد. ويعرف ابن منظور الاجتهاد بأنه: " بذل الوسع والمجهود ".^(٤٠)

وأما في العرف الفقهي فإن الاجتهاد كما يعرفه الشوكاني: " بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط "^(٤١). وهذا التعريف جامع مانع، فقوله: (بذل الوسع) يخرج به ما يحصل مع التقصير دون بذل جهد، وقوله: (حكم شرعي) يخرج به الأحكام غير الشرعية كاللغوية، والفلسفية، وقوله " بطريق الاستنباط " يخرج بها نيل " الأحكام من النصوص ظاهراً، أو حفظ المسائل، أو استعلامها من المفتي "^(٤٢).

ومن شروط المجتهد عند الأصوليين أن يكون عالماً بما يتعلق بالأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة^(٤٣)، وأن يكون عارفاً بمسائل الإجماع^(٤٤)، وبعلم أصول الفقه، والناسخ والمنسوخ^(٤٥)، ومن أهم هذه الشروط ما ذكره الشوكاني:

" أن يكون عالماً بلسان العرب، بحيث يمكنه تفسير ما ورد من الكتاب والسنة من الغريب ونحوه، ولا يشترط أن يكون حافظاً لها عن ظهر قلب، بل المعتبر أن يكون متمكناً من استخراجها من مؤلفات الأئمة المشتغلين بذلك "^(٤٦).

() ()

() ()

()

()

()

()

()

وأخلص من هذا إلى أن ابن رشد قصد من كتابه كما يظهر من التسمية أن يكون غاية ما يطمح إليه المقتصد المتوسط في الفقه، وبداية لمن أراد أن يرتقي إلى مرتبة الاجتهاد. يقول ابن رشد في آخر باب (الكتابة):

"وذلك أن قصدنا في هذا الكتاب كما قلنا غير مرة هو أن نثبت المسائل المنطوق بها في الشرع: المتفق عليها، والمختلف فيها، ونذكر من المسائل المسكوت عنها التي شهر الخلاف فيها بين فقهاء الأمصار، فإن معرفة هذين الصنفين من المسائل التي تجري للمجتهد مجرى الأصول، في المسكوت عنها، وفي النوازل التي لم يشتهر الخلاف فيها بين فقهاء الأمصار، سواء نقل فيها مذهب عن واحد منهم أو لم يُنقل"^(٤٧). ويقول أيضاً: "بيد أن في قوة هذا الكتاب أن يبلغ به الإنسان كما قلنا رتبة الاجتهاد، إذا تقدم، فعلم من اللغة العربية، وعلم من أصول الفقه ما يكفيه في ذلك، ولذلك رأينا أن أخص الأسماء بهذا الكتاب أن نسميه (بداية المجتهد، وكفاية المقتصد)"^(٤٨).

ويظهر أن هنالك اختلافاً طفيفاً بين الاسم الذي ذكره ابن رشد آنفاً (بداية المجتهد وكفاية المقتصد)، وبين الاسم الذي اشتهر به الكتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد). وفي رأيي أن ابن رشد ذكر اسم الكتاب بالمعنى، بدليل أنه قال في موضع آخر في كتاب الحج: "وهو جزء من كتاب (المجتهد) الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاماً، أو نحوها"^(٤٩). وهو يعني بكتاب المجتهد كتابه (بداية المجتهد)، فمال إلى الاختصار في ذكره، وقد ذكر ابن فرحون المالكي في ترجمة ابن رشد أن "له تأليف جلية الفائدة، منها كتاب: "بداية المجتهد، ونهاية المقتصد" في الفقه، ذكر فيه أسباب

الخلافاً، وعِلل وجهه، فأفاد وأمتع به، ولا يعلم في وقته أنفع منه ولا أحسن سياقاً^(٥٠). فذكر الكتاب بالتسمية المشتهرة، وكذلك صرح ابن عبد الملك المراكشي، في كتابه (الذيل والتكملة)^(٥١). ويمكن أن نوفق بين التسميتين بأن نقول: إن لهذا الكتاب اسمين: أحدهما ما صرح به مؤلفه، والآخر ما اشتهر الكتاب به، كما في كتاب (التيبان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري، الذي اشتهر أيضاً بعنوان: "إملاء ما من به الرحمن".

ونختتم كلامنا في تسمية الكتاب بما ذكره ابن رشد: عن قصده من هذا الكتاب، وأهميته للمجتهد. يقول في كتاب (الصرف):

"فإن هذا الكتاب إنما وضعناه ليلعب به المجتهد في هذه الصناعة رتبة الاجتهاد، إذا حصل ما يجب له أن يحصل قبله من القدر الكافي له في علم النحو واللغة، وصناعة أصول الفقه، ويكفي من ذلك ما هو مساوٍ لجرم هذا الكتاب أو أقل، وبهذه الرتبة يسمى فقيهاً، لا يحفظ مسائل الفقه ولو بلغت في العدد أقصى ما يمكن أن يحفظ إنسان، كما نجد متفقهة زماننا يظنون أن الأفقه هو الذي حفظ مسائل أكثر، وهؤلاء عرض لهم شبيه ما يعرض لمن ظن أن الخفاف هو الذي عنده خفاف كثيرة، لا الذي يقدر على عملها، وهو بين أن الذي عنده خفاف كثيرة سيأتيه إنسان يقدم لا يجد في خفافه ما يصلح لقدمه، فيلجأ إلى صانع الخفاف ضرورة، وهو الذي يصنع لكل قدم خفاً يوافقه، فهذا هو مثال أكثر المتفقهة في هذا الوقت"^(٥٢).

()

()

()

تفرد ابن عبد الملك المراكشي بذكر نصّ عن ابن زرقون المالكي يتهم فيه ابن رشد بسرقة كتاب (بداية المجتهد) ، يقول ابن عبد الملك :

"ونقلت من خط التاريخي المقيّد المفيد أبي العباس بن علي بن هارون ما نصه : "

أخبرني محمد بن أبي الحسن بن زرقون أن القاضي أبا الوليد بن رشد استعار منه كتاباً ضمنه أسباب الخلاف الواقع بين أئمة الأمصار من وضع بعض فقهاء خراسان ، فلم يرده إليه ، وزاد فيه شيئاً من كلام الإمامين أبي عمر بن عبد البر ، وأبي محمد بن حزم ، ونسبه إلى نفسه ، وهو الكتاب المسمى بـ " بداية المجتهد ، ونهاية المقتصد " . قال أبو العباس بن هارون : والرجل غير معروف في الفقه ، وإن كان مقدماً في غير ذلك من المعارف " (٥٣) .

وقد رد الدكتور محمود علي مكي على هذا الاتهام بقوله:

"يلفت النظر في اتهام ابن زرقون أنه لم يحدد اسم ذلك "الفقيه الخراساني" ولا عنوان مؤلفه الذي زعم أن ابن رشد سطا عليه. ولو كان الاتهام صحيحاً لما توارى صاحبه خلف كتاب مجهول، لمؤلف مجهول" (٥٤)

) :) :

()

.

() :

()

وعزا الدكتور مكي سبب هذه التهمة إلى الحسد، والتنافس بين العلماء. ونرى أنه إن كان في الأمر شك فليس في نسبة الكتاب إلى ابن رشد، بل بالتهمة التي ألصقها به ابن زرقون، وأيدها ابن هارون؛ لأن هذا الكتاب متميز في موضوعه، ومنهجه، وترتيبه، وقد لاقى الكثير من الاهتمام من زمن تأليفه حتى عصرنا الحاضر، فكيف يعقل أن يشتهر في عصر ابن رشد، ولا يشتهر في عصر مؤلفه الخراساني المزعوم، ولا يهتم به العلماء، ولا ينقلون عنه، ثم لا تبقى منه إلا نسخة واحدة يحتفظ بها ابن زرقون؟ يضاف إلى هذا أن ابن رشد كان له الكثير من الخصوم والمنافسين في عصره، فلو كان ما ادعاه ابن زرقون صدقاً لما تورعوا عن كيل التهم له في هذا الشأن.

ثم إن نص الكتاب يثبت أنه لابن رشد، فقد نقل عن جده ابن رشد الأكبر في أكثر من موضع؛ فقال في مسألة اختلاف الفقهاء في القراض: "وهو اختيار ابن حبيب واختيار جدّي - رحمة الله عليه -" (٥٥)، وقال في مسألة سؤر الكلب: "وقد ذهب جدي رحمة الله عليه في كتاب "المقدمات" إلى أن هذا الحديث معقل المعنى... (٥٦)"

كما كان يعرض آراءه الطبية في بعض المسائل الفقهية. يقول في كتاب الجنائز: "ويستحب تعجيل دفنه لورود الآثار بذلك، إلا الغريق مخافة أن يكون الماء قد غمره فلم تتبين حياته. قال القاضي: وإذا قيل هذا في الغريق فهو أولى في كثير من المرضى، مثل الذين يصيبهم انطباق العروق، وغير ذلك مما هو معروف عند الأطباء، حتى لقد

قال الأطباء : إن المسكوتين لا ينبغي أن يدفنوا إلا بعد ثلاث^(٥٧) وقال في مسألة حيض الحامل :

" وبذلك أمكن أن يكون حمل على حمل على ما حكاه بقراط ، وجالينوس ، وسائر الأطباء"^(٥٨). ويقول في موضع آخر : " وفي حسّ العظام اختلاف. والأمر مختلف فيه بين الأطباء"^(٥٩) وفي موضع آخر : " فلنفوض أمثال هذه المصالح إلى العلماء بحكمة الشرائع ، الفضلاء الذين لا يهتمون بالحكم بها... كما في أشياء كثيرة من الصنائع يعرض فيها للصناع الشيء وضده مما اكتسبوا من قوة مهنتهم ، إذ لا يمكن أن يُحدَّ في ذلك حدٌّ موقَّتٌ صناعي ، وهذا كثيراً ما يعرض في صناعة الطب وغيرها من الصنائع المختلفة"^(٦٠).

وكان لا يتقيد برأي الإمام مالك ، بل يذكر أقوال الفقهاء من الصحابة ، ومن بعدهم ، والغالب على الفقهاء في عصر ابن رشد التقيد بالمذهب ، ولا يتحرر من ربة التقيد بمذهب بعينه ، والانتصار له إلا مفكر يبحث عن الحق ، ويتنصر له حيث كان ، وعمّن صدر ، مما يدعو إلى الاطمئنان أن كاتب هذا الكتاب هو الفيلسوف ، الطبيب ، ابن رشد الحفيد.

وأما ما تذرعه ابن هارون في تقوية رأي ابن زرقون أن ابن رشد لا يعرف بالفقه ولا صلة له به ، فهذا أمر بعيد عن الصحة ، لأن من ترجموا لابن رشد ذكروا له كتباً أخرى في الفقه ، مثل : " فصل المقال " ، و(كتاب أصول الفقه) ولم يشكك أحد في

نسبتها إليه. وذكر ابن فرحون أن ابن رشد الحفيد كان قاضي الجماعة بقرطبة، ثم قال: "وحدث سيرته في القضاء بقرطبة، وتأثلت له عند الملوك وجاهة عظيمة، ولم يصرفها في ترفيع حال، ولا جمع مال، إنما صرفها على مصالح أهل بلده خاصة، ومنافع أهل الأندلس"^(٦١).

وآخر ما نذكره في هذه المسألة أن هنالك فقهاء أثبات ترجموا لابن رشد، وآخرين نقلوا عنه في كتب الفقه، صرحوا بنسبة الكتاب لابن رشد، فممن ترجموا لابن رشد ابن فرحون^(٦٢)، والقضاعي^(٦٣)، والذهبي^(٦٤)، وممن نقل عنه محمد بن عبد الرحمن المغربي (المتوفى سنة ٩٥٤هـ)^(٦٥) في (مواهب الجليل)، والشوكاني (المتوفى سنة: ١٢٥٥هـ) في (نيل الأوطار)^(٦٦).

وبعد، فإن التهمة التي الصقها ابن زرقون بابن رشد، تهمة باطلة، لا تثبت أمام النقد العلمي، وتظل قولاً لا سند له، وهي بحاجة إلى ما يعضدها من الأدلة والبيانات، ولعل منشأ هذه التهمة التنافس الذي يقع كثيراً بين الأقران، وما أجمل قول الذهبي في هذا الصدد: "كلام الأقران يطوى، ولا يروى"^(٦٧).

()

()

()

()

()

()

()

ظنّ الدكتور محمود علي مكي أن ابن رشد قد صرّح بسنة تأليف الكتاب، واستدل بقول ابن رشد في آخر كتاب الحج: "وبتمام القول في هذا بحسب ترتيبنا تم القول في هذا الكتاب بحسب غرضنا، والله الشكر والحمد كثيراً على ما وفق وهدى ومنّ به من التمام والكمال. وكان الفراغ منه يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى الذي هو عام: أربعة وثمانين وخمسمائة"، وهو جزء من كتاب المجتهد الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاماً أو نحوها".

وفي رأينا أن هذا التاريخ سنة (٥٨٤هـ) ليس تاريخ وضع الكتاب، بل هو تاريخ الانتهاء من كتاب الحج، لأن ابن رشد كان يطلق على الأبواب الكبرى في كتابه اسم (كتب) فيقول كتاب الصوم، كتاب الزكاة. وكان يصرح بهذا في نهاية كل كتاب، فمثلاً يقول في نهاية كتاب الزكاة: " هذا ما رأينا أن نشبهه في هذا الكتاب، وإن تذكرنا شيئاً مما يشاكل غرضنا ألحقناه به إن شاء الله " (٦٨). وكذلك الأمر في نهاية معظم أبواب الكتاب، مثل: الاعتكاف، الجهاد، الأيمان، النذور، الضحايا، الذبائح (٦٩). ولا يستقيم كلام الدكتور مكي السابق إلا إذا قدرنا أنّ كتاب (الحج) هو آخر أبواب (بداية المجتهد) (٧٠)، ولو صح أن كتاب الحج هو آخر أبواب الكتاب كما ذكر الدكتور مكي، لكان تاريخ وضع الكتاب قبيل سنة (٥٦٤هـ)، وتاريخ إضافة كتاب (الحج) سنة (٥٨٤هـ)، ومما يدحض هذا القول - في رأينا - قول ابن رشد في آخر كتاب

()

. / / / / / : / ()

() () ()

: " - .

الأقضية في آخر الكتاب: "كامل كتاب الأقضية، وبكماله كامل جميع الديوان"^(٧١) فاستخدم مصطلح (الديوان) لأنه يجمع جميع الأبواب الفقهية التي سماها ابن رشد "كتباً"، ولم أجده يستخدم لفظة (الديوان) في غير هذا الموضع، بخلاف "الكتاب" الذي تكرر استخدامه في نهاية كل مبحث كما تقدم، وكان يقصد به الباب مما يؤيد أن آخر أبواب الكتاب باب الأقضية، لا باب الحج.

ومما يتصل بالمسألة السابقة قول ابن رشد في النص السابق:

"وهو جزء من كتاب (المجتهد) الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاماً..."^(٧٢) ويتعجب الدكتور محمود علي مكي قائلاً: "غير أنه لم يزدنا بياناً لا هو ولا من ترجموا له حول ذلك الكتاب. ولماذا احتفظ به بغير أن يخرج به للناس على مدى عشرين سنة؟! "^(٧٣).

وفي رأينا أن كتاب (المجتهد) هو كتاب "بداية المجتهد" نفسه، وعادة المصنفين أن يعودوا إلى ما صنفوه، ويُعملوا فيه يد الإصلاح بالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، وإضافة فصول كثرت الحاجة إليها لم تكن أضيفت من قبل، ويزيد قولنا قوة أمران:

أولاً: ما ذكره ابن رشد آنفاً أن كتاب الحج جزء من كتاب (المجتهد)، ولا يضاف إلى الكتاب إلا ما هو من جنسه، وكتاب الحج في منهجه، وترتيبه، وعرض مسائل الفقه لا يختلف عن كتاب: "بداية المجتهد". أما ما ذكره الدكتور مكي^(٧٤) أن كتاب (المجتهد) قد يكون هو الكتاب الذي أشار إليه ابن رشد بقوله في معرض الحديث عن عمل أهل المدينة:

()

()

()

()

"وقد تكلمنا في العمل وقوته في كتابنا في الكلام الفقهي، وهو الذي يدعى بأصول الفقه"^(٧٥) فظاهر أن الكتاب الذي أشار إليه ابن رشد كتاب في علم أصول الفقه الذي يهتم ببحث الأدلة الإجمالية في الفقه، لا الأدلة التفصيلية التي هي من شأن علم الفقه، وكتاب (بداية المجتهد)، - ومنه كتاب (الحج) - يهتم بذكر الأدلة التفصيلية.

ثانياً: أن كل من اطلعنا عليهم ممن ترجموا لابن رشد لم يذكروا له كتاباً باسم (المجتهد)، ولا يعقل أن يفهموا من كلام ابن رشد السابق أن له كتاباً باسم (المجتهد)، ثم لا يدرجوه في كُتب مصنفاته.

بعد هذا التّطواف في "بداية المجتهد" نوّد أن نسجل أبرز النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

١ - كان الدّافع وراء ترجمة الكتاب إلى لغات أوروپيّة هو ما ناله ابن رشد من شهرة عالمية من خلال بحوثه في مجال الطب، فضلاً عمّا يّتميز به الكتاب نفسه. وكان حرص غير المسلمين على ترجمة بعض فصول الكتاب، من باب الاطلاع على أديان الآخرين وتشريعاتهم، والإفادة من أحكام الشريعة الإسلامي في قوانينهم الوضعية.

٢ - قصد ابن رشد من كتابه: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" كما يظهر من التسمية أن يكون غاية ما يطمح إليه المقتصد المتوسط في الفقه، وبداية لمن أراد أن يرتقي إلى مرتبة الاجتهاد.

٣ - اشتهر هذا الكتاب بتسميتين: أولاهما ما صرح به مؤلفه: "بداية المجتهد وكفاية المقتصد"، والأخرى ما اشتهر الكتاب به: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد".

٤ - إن التهمة التي الصقها ابن زرقون بابن رشد ، بأنه انتحل كتاب "بداية المجتهد" تهمة باطلة ، لا تثبت أمام النقد العلمي ، وتظل قولاً لا سند له ، وهي بحاجة إلى ما يعضدها من الأدلة والبيانات.

٥ - لم يصرح ابن رشد بسنة تأليف كتابه أما سنة (٥٨٤هـ) التي ظن الدكتور مكّي أنها سنة وضع الكتاب ، فهي تاريخ الانتهاء من كتاب الحج ، وهو جزء من "بداية المجتهد" وليس آخر أبواب الكتاب.

٦ - كتاب (المجتهد) الذي أشار إليه ابن رشد هو كتاب "بداية المجتهد" نفسه ، وليس كتاباً آخر كما ذهب إليه الدكتور مكّي.

تلك أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث. ولا ندعي أنها الفصيل ، ولكن حسبنا أننا اجتهدنا ، فقد نصيب حيناً ، ونخطئ أحياناً ، ولا يخلو الأمر في الحالتين من جني ثمار التدقيق ، وتذوق حلاوة التحقيق.

- والله الموفق والهادي إلى سواء الطريق -

*

[١] ابن أبي أصيبعة : موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة (ت٦٦٨هـ) ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، تحقيق : نزار رضا ، بيروت ، دار مكتبة الحياة.

[٢] ابن حجر : أحمد بن علي العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) (ط١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م) تلخيص الحبير ، تحقيق : عبد الله هاشم اليماني ، المدينة المنورة.

[٣] الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان(ت: ٧٤٨هـ)(ط١٣٤١هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط٩، بيروت، مؤسسة الرسالة.

❖ ابن رشد: محمد بن أحمد (ت: ٥٩٥هـ):

[٤] (١٩٨٣)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: عبد الحليم محمد عبد الحليم، ط٢، القاهرة، دار الكتب الإسلامية.

[٥] (١٩٨٨)، نفسه، ط١، بيروت، دار القلم. (النسخة المعتمدة في هذا البحث)

[٦] (١٩٩٥)، نفسه، تحقيق: ماجد الحموي، بيروت، دار ابن حزم.

[٧] (١٩٩٧)، نفسه، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية.

[٨] (١٩٩٧)، نفسه، تحقيق: عبد المجيد طعمة، بيروت، دار المعرفة.

[٩] (٢٠٠٢)، نفسه، تحقيق: هيثم خليفة، بيروت، المكتبة العصرية.

[١٠] زيدان: عبد الكريم(ط١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، الوجيز في أصول الفقه، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.

[١١] ابن سعيد المغربي(ط١٩٥٥)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، القاهرة دار المعارف.

❖ الشوكاني: محمد بن علي(ت١٢٥٠هـ)

[١٢] (ط١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تحقيق: محمد سعيد البدري، ط١، بيروت، دار الفكر.

[١٣] نيل الأوطار، دار الجليل، بيروت.

[١٤] ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ) (١٣٨٧هـ) / التمهيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

[١٥] عبد اللطيف محمد آل عبد اللطيف: طريق الرشد في تخريج أحاديث بداية ابن رشد، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.

[١٦] ابن عبد الملك المراكشي: (١٩٦٥)، الذيل والتكملة، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة.

[١٧] الغماري: أحمد بن محمد (ت ١٣٨٠هـ) (ط ١٩٨٧م)، الهداية في تخريج أحاديث البداية، ط ١، بيروت، دار الكتب.

[١٨] ابن فرحون: إبراهيم بن علي (١٩١١)، الديباج المذهب، القاهرة، مكتبة السعادة.

[١٩] مخلوف (ط ١٣٤٩هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط ١، بيروت، دار الكتاب العربي.

[٢٠] المغربي: محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٥٤هـ) (ط ١٣٩٨هـ)، مواهب الجليل، ط ٢، بيروت، دار الفكر.

[٢١] المقرئ: أحمد بن محمد التلمساني (ط ١٩٨٦م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

[٢٢] مكي: محمود علي (١٩٩٥)، قراءة في كتاب (بداية المجتهد)، الكويت، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية.

[٢٣] ابن الملقن: سراج الدين عمر بن علي الأنصاري (ت ٨٠٤هـ) (ط ١٤١٠هـ)، خلاصة البدر المنير، تحقيق: حمدي عبد المجيد، ط ١، الرياض، مكتبة الرشيد.

[٢٤] ابن منظور: محمد بن مكرم الإفريقي (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط ١، بيروت، دار صادر.

"Bedayat Almojtahed wa Nehayat Almoqtased" Important, is Named, and his Years, to the Author to Document the Rate of

Dr. Haron Alrababah⁽¹⁾, Dr. Ahmad Hasan Alrababah⁽²⁾

(1) Assistant Professor, Department of Arabic language, albatra University

(2) Assistant Professor, Department of figh, Qassim University, Saudi Arabia

(Received 22/4/1431H; accepted for publication 16/10/1431H)

Abstract. Received the book "BEDAYAT AL MOJTAHED" the judge Abu-Walid Muhammad ibn Ahmad ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Rushd al-Qurtubi high fame, old and new, has received a large share of interest in study and research.

We have seen that highlight the aspects of this book has not received its due - we believe - so our research will be added to a modest effort of the applicants, did not pay attention to many of the issues enough rations to search a lot of former scientists.

We search boot includes a brief definition of Judge Ibn Rushd the grandson, in terms of: name, birth, lineage, elders, his students excelled in science, distress and death.

And then we dealt with issues that we believe has not received sufficient attention in the book "BEDAYAT AL MOJTAHED", namely:

First: The importance of the book: and we have focused on the world-renowned Ming, through the translation of some chapters to the European languages; as making an Algerian researcher Ahmed A'mash, and orientalist: c. E. Bousquet, and the monk Ferré, Lyon Brchih (4). Clearly show the reasons which we believe were behind the translations.

II: Designation of the book: The reason for this is given an interpretation by reference to specialized sources, and Cfna the texts of "BEDAYAT AL MOJTAHED" supports what we have. We discussed the label that became famous by the book "the beginning of industrious, frugal and the end", and the label mentioned by Ibn Rushd himself "the beginning of industrious, and the adequacy of the prudent".

III: Documenting the proportion of the book to the author: We discussed the text's unique'm Malik Marrakech Ibn Zarkon Maliki, accusing Ibn Rushd stole the book (BEDAYAT AL MOJTAHED), and we responded to him in a scientifically objective, and we tried to discover personal Ibn Rushd of the texts of the book, in addition to statements from the trustworthy scholars.

IV: The Year of development of the book: and we discussed what the writer of Dr. Mahmoud Ali Makki, that Ibn Rushd had said a year writing the book, and quoted the statement by Ibn Rushd in the last book of Hajj.

We do not claim that what we said in this research is the end, but we have tried to raise some of the issues that deserve discussion, as it was said: "We saw right could be wrong, wrong and the opinion of others could be right."

(/) - () ()

.

(// //)

.

.

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

يعد استثمار المال و تنميته من مقاصد التشريع وقد تعددت صور وأشكال هذا الاستثمار قديماً وحديثاً ويرجع ذلك إلى طبيعة الحياة التي يعيشها الناس و التحديات التي يواجهونها في واقعهم ، ومن هذه الطرق إنشاء الشركات المساهمة العامة فإنها تحتل مكانة متميزة في الحياة الإقتصادية ، وليس أدل على ذلك من تزايد نطاقها المستمر في الواقع العملي ، وما حققته من مشاريع كبيرة في شتى مجالات الحياة المتنوعة.فهي تقوم على استثمار الأموال ، دون الحاجة إلى وجود أصحابها ، مما يسمح لكثير من الأفراد والمؤسسات بالمشاركة فيها بأموالهم ، مع احتفاظهم بعملهم الأصلي ، مما أدى إلى سهولة جذب الأموال إلى هذه الشركات ، لإنشاء المشروعات الكبيرة ، التي يعجز غالب الأفراد القيام بها ، ومما لا ريب فيه أن ضخامة المشروعات الكبيرة التي تحققها تلك الشركات تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، فرأس مال الشركة المساهمة هو أساسها ونواتها الصلبة حيث لا وجود للشركة إلا به.ومن هنا فإن الأنظمة قد أولت عناية كبيرة بهذه الشركة ، وكل ما يتعلق بها من أحكام ومن هذه الأحكام كيفية تأسيسها وطرق انتهاءها ، ولهذا فقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تأسيس الشركة المساهمة العامة وتصفياتها في قانون الشركات الأردني مقارناً بالشرعية الإسلامية.

جاء هذا البحث ليجيب عن التساؤلات التالية :

- ماهي الشركة المساهمة ؟
- ما تكييفها الفقهي ؟

- ما وجه الشبه و المفارقة بين تأسيس الشركة في الفقه و القانون ؟
- ما هي طرق انتهائها (تصفيتها) في قانون الشركات الأردني ؟
- ما أوجه شبه هذه الأوجه في الشريعة الإسلامية ؟
- ما مدى التقارب بين طرق التصفية للشركات المساهمة في قانون الشركات الأردني و الشريعة الإسلامية.؟

اعتمد الباحث في بحثه هذا على المنهجين التاليين :

- المنهج الوصفي القائم على وصف الواقعة و بين حقيقتها.
- المنهج التحليلي الاستنباطي القائم على التحليل والاستنتاج و المناقشة والرد.

جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي :

- المقدمة وفيها أهمية الموضوع ومشكلة البحث ومنهجية الدراسة.

• المبحث الأول: في مفهوم الشركة المساهمة وتكييفها الفقهي ويحوي :

- تعريف الشركة
- تعريف الشركة المساهمة العامة
- التكييف الفقهي للشركة المساهمة

• المبحث الثاني: في طرق تصفية الشركة في قانون الشركات الأردني ومقارنتها

بالشريعة الإسلامية.

- معنى التصفية
- طرق التصفية
- التصفية الاختيارية وموقف الشريعة منها

- التصفية الإجبارية وموقف الشريعة منها

• الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

هذا ما وفقني الله لكتابته فإن يكن صواباً فمن الله تعالى وإن يكن خطأً فمن نفسي و الشيطان واستغفر الله تعالى.

:

:

الشركة من الفعل (شَرَكَ)، وتكون بكسر الراء و فتحها، وجمع الشريك شركاء وشاركه صار شريكه، واشتركا في كذا وتشاركا^(١)، وتعني اختلاط نصيبين فصاعداً لامتزاج واجتماع^(٢)، فيقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، و اشترك الرجلان و تشاركا و شارك أحدهما الآخر، و الجمع أشراك و شركاء، وقد جاء في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه و سلم: " من أعتق شركاً له في عبد (أي حصة) " ^(٣) فالشركة توزيع الشيء بين اثنين فأكثر^(٤).

يقول ابن فارس في أصل الشركة اللغوي: " الشين والراء والكاف أصلان: - أحدهما يدل على مقارنة و خلاف انفراد، و الآخر يدل على امتداد و استقامة،

() : (\) .

() : (\)

() : "

(/) : "

() .

() : (/) () :

() : (\) .

فالأول: الشركة، وهو أن يكون الشيء بين اثنين، لا ينفرد به أحدهما، ويقال شاركت فلاناً في الشيء إذا صرت شريكه " (٥).

:

الشركة في لغة الفقه تطلق على معنيين:

:

هي اختصاص بين اثنين أو أكثر في محل واحد (٦). وهذا المعنى ينصرف إلى شركة الملك لا العقد؛ فالشيء المملوك يختص به أصحابه فقط، ثم إن هذا المعنى للشركة يدخل فيه غيرها من العقود كالوكالة و المساقاة و المزارعة ففي كل منها اختصاص لإثنين فأكثر في محل واحد (٧).

:

وهي التي تنشأ بين الناس بالعقد ويكون غرضها الأساس تحقيق الربح، يقول القانوني في كلامه عن معنى الشركة: " وفي الشريعة عبارة عن اختلاط المالين فصاعداً بحيث لا يفرق أحد الشخصين عن الآخر ثم يطلق هذا الاسم على العقد أي عقد الشركة " (٨) وعرفها الفقهاء عدة تعاريف (٩).

() : (/) .
()
() : -
() : (\) " ()
:
(\)
() : :
(/) : (/) : (/)
() : (/) : (/)

التعريف المختار للشركة هو: " هي عقد بين اثنين أو أكثر يتفقان فيه على القيام بنشاط اقتصادي معين بقصد تحقيق الربح " (١٠).

فالشركة عقد ينشأ بين اثنين فأكثر باختيارهم و رضاهم^(١١)، يتفق فيه الأطراف على القيام بنشاط أو مشروع اقتصادي معين هدفه تحقيق الربح، فيشمل هذا التعريف شركة العنان و المضاربة و الوجوه والشركات الحديثة كالمساهمة و المحاصة وغيرها.

:

تناول قانون الشركات الأردني لعام ٢٠٠٦م موضوع الشركة المساهمة العامة، حيث جاء في المادة ٩٠ تحت عنوان تأسيس الشركة المساهمة العامة وعنوانها ومدتها ما نصه:

أ (تتألف الشركة المساهمة العامة من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين يكتبون فيها باسمهم قابلة للدراج في اسواق للاوراق المالية وللتداول والتحويل وفقا لاحكام هذا القانون واي تشريعات اخرى معمول بها.

() : () .":

:"

(-)

(/)

: () :

(/) : () :

.(

":

()

"

/ .

٢- رأس المال في هذه الشركة مقسم على شكل أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية.

٣- محدودية المسؤولية في الشركة بمعنى أن مسؤولية الشريك في هذه الشركة لا تتعدى حصته من رأس مال الشركة، فقد جاء في المادة (٩١) من قانون الشركات الأردني: "تعتبر الذمة المالية للشركة المساهمة العامة، مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها، و تكون الشركة بموجوداتها و أموالها مسؤولة عن الديون و الالتزامات المترتبة عليها، و لا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون و الالتزامات، إلا بقدر الأسهم التي يملكها في الشركة" (١٦).

٤- اسم الشركة مستمد من غاية إنشائها، فلا تسمى بأسماء الأشخاص الطبيعيين كما في شركات الأشخاص، و تم استثناء حالة واحدة هي إذا كانت غاية الشركة المساهمة العامة استثمار براءة اختراع، وهذا الاختراع مسجل بصورة قانونية باسم شخص ما، فيجوز - و الحالة هكذا - أن تسمى الشركة باسم هذا الشخص الطبيعي، انظر في الأعلى مادة (٩٠) فقرة ج من قانون الشركات الأردني (١٧).

()

•

المؤسسون هم مجموعة من الأشخاص يشكلون نواة الشركة، يشترط أن لا يقل عددهم عن اثنين؛ فلا يتصور وجود شركة من شخص واحد إلا في حالات معينة نص عليها القانون فقد أجاز القانون أن يكون مؤسس الشركة شخصاً واحداً، بعد تنسيب مبرر يرفعه مراقب الشركات إلى الوزير، الذي أجاز له القانون

()	()	()
.	.	.
()	()	()
:	:	:
()	()	()

الموافقة على هذا التنسيب، جاء في المادة (٩٠) في الفقرتين أ و ب من قانون الشركات الأردني :

تتألف الشركة المساهمة العامة من عدد من المؤسسين، لا يقل عن اثنين يكتسبون فيها بأسهم قابلة للإدراج في أسواق للأوراق المالية، و للتداول و التحويل وفقاً لأحكام هذا القانون، و أيّ تشريعاتٍ أخرى معمول بها.

يجوز للوزير بناءً على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على أن يكون مؤسس الشركة المساهمة العامة المحدودة شخصاً واحداً " (١٩).

أما بالنسبة لمساهمة هؤلاء المؤسسين، فيُشترط أن لا تزيد مساهمتهم في هذه الشركة عند تأسيسها على (٧٥٪) من رأس مال الشركة المكتتب به، كما ويُحظر عليهم أن يكتسبوا بالأسهم المطروحة للاكتتاب في مرحلة التأسيس، أما إذا أغلق الاكتتاب، فيجيز القانون لهم أن يغطوا قيمة الأسهم المتبقية بعد انقضاء ثلاثة أيام على إغلاق الاكتتاب، جاء في المادة (٩٩) الفقرتان ب و ج من قانون الشركات الأردني :

ب) يجب أن لا تزيد مساهمة المؤسس / المؤسسين في الشركة المساهمة العامة عند التأسيس على ٧٥ ٪ من رأس المال المكتتب به، و يترتب على المؤسس أو لجنة المؤسسين طرح الأسهم المتبقية للاكتتاب، حسب ما يسمح به قانون الأوراق المالية المعمول به.

ج) يحظر على مؤسسي الشركة المساهمة العامة الاكتتاب بالأسهم المطروحة للاكتتاب في مرحلة التأسيس، إلا أنه يجوز لهم تغطية ما تبقى من الأسهم بعد انقضاء ثلاثة أيام على إغلاق الاكتتاب " (٢٠).

()	()
()	()

•
مر سابقاً أن رأس مال الشركة^(٢١) يقسم إلى أسهم متساوية القيمة، واشترط القانون في رأس مال الشركة عدة أمور هي :

- ١ - أن يكون رأس مال الشركة (المصرح به و المكتتب به) بالدينار.
- ٢ - أن تكون قيمة السهم الواحد ديناراً أردنياً.
- ٣ - أن لا يقل رأس المال المكتتب به عن مائة ألف دينار (١٠٠,٠٠٠) أو (٢٠ %) من رأس المال المصرح به.

فقد جاء في المادة (٩٥) الفقرة أ من قانون الشركات الأردني :

أ) يحدد رأس مال الشركة المساهمة العامة المصرح به ، و كذلك الجزء المكتتب به فعلاً بالدينار الأردني ، و يقسم إلى أسهم اسمية ، و تكون قيمة السهم ديناراً واحداً ، شريطة أن لا يقل رأس المال المصرح به عن خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار و رأس المال المكتتب به عن مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دينار، أو عشرين بالمائة (٢٠ %) من رأس المال المصرح به أيهما أكثر " (٢٢).

()

•
لا بدّ لهذه الشركة من إدارة تقوم برسم سياساتها ، و تحقيق مرادها و غاياتها ، و قد بين القانون أنّ مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة يتكون من مجموعة من

() :

؛ .

(/) . :

() : () ()

() : () ()

؛ () :

الأعضاء يتم انتخابهم من قبل أعضاء الهيئة العامة عن طريق التصويت السري، أما عددهم فيشترط القانون أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أشخاص، ولا يزيد عن ثلاثة عشر شخصاً، ومدة الإدارة لهذا المجلس هي أربع سنوات، جاء في المادة (١٣٢) الفقرة أ من قانون الشركات الأردني: "يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة أشخاص، ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً، وفقاً لما يحدده نظام الشركة، ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري، وفقاً لأحكام هذا القانون، ويقوم بمهام ومسؤوليات إدارة أعمالها لمدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ انتخابه" (٢٤).

:

بعد العرض السابق للشركة المساهمة العامة، فإننا نستطيع تكييفها على أنها شركة جديدة تدرج في الفقه الإسلامي تحت شركات الأموال ولا يشترط بالضرورة أن نجد صورة قديمة تشابهها أو أن تكون قريبة منها (٢٥)، فالمعاملات في مجملها معللة وصور العقود فيها غير توقيفية فالناس لهم الحرية في إنشاء ما بدا لهم من العقود بشرط عدم مخالفة القواعد العامة والكلية التي أقرها الشرع.

وهذا ما أخذ به مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة عشرة في الدوحة حيث جاء في قراره المتعلق بالشركات ما نصه: "الأصل في الشركات الجواز إذا خلت من المحرمات والموانع الشرعية في نشاطاتها، فإن كان أصل نشاطها حراماً كالبنوك الربوية أو الشركات التي تتعامل بالمحرمات كالمتاجرة في المخدرات والأعراض والخنازير في كل

() ()
()

أو بعض معاملاتها، فهي شركات محرمة لا يجوز تملك أسهمها ولا المتاجرة بها. كما يتعين أن تخلو من الغرر والجهالة المفضية للنزاع، وأي سبب من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى بطلان الشركة أو فسادها في الشريعة.

ثالثا: يحرم على الشركة أن تصدر أسهم تمتع أو أسهم امتياز أو سندات قرض.

رابعا: في حالة وقوع خسارة لرأس المال، فإنه يجب أن يتحمل كل شريك حصته من الخسارة بنسبة مساهمته في رأس المال.

خامسا: إن المساهم في الشركة يملك حصة شائعة من موجوداتها بمقدار ما يملكه من أسهم، وتبقى ملكية الرقبة له إلى أن تنتقل إلى غيره لأي سبب من الأسباب، من تخارج أو غيره.^(٢٦)

هناك عدة أمور تؤيد التأصيل السابق لهذه الشركة، وهذه الأمور هي:

١ - قرر الفقهاء قاعدة في العقود ألا وهي الأصل في العقود الصحة^(٢٧)

٢ - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "البيع والهبة والإجارة وغيرها هي من العادات التي يحتاج الناس إليها في معاشهم كالأكل والشرب واللباس فإن الشريعة قد جاءت في هذه العادات، فحرمت منها ما فيه فساد أو جبت ما لا بد منه..... وإذا كان كذلك فالناس يتبايعون ويستأجرون كيف شاؤوا ما لم تحرم الشريعة كما يأكلون

() : (/) .

() : (/) : (/) .

(/) .

ويشربون كيف شاؤوا ما لم تحرم الشريعة... وما لم تحد الشريعة في ذلك حداً فيبقون فيه على الإطلاق الأصلي" (٢٨).

- يقول الشيخ مصطفى الزرقا: "و الشرع الإسلامي لم يحصر التعاقد في موضوعات معينة يمنع تجاوزها إلى موضوعات أخرى ، وليس في نصوص الشريعة ما يوجب تحديد أنواع العقود أو تقييد موضوعاتها إلا بأن تكون غير منافية لما قرره الشرع من القواعد والشرائط العامة في التعاقد و المبدأ العام في هذا الشأن (٢٩) قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ سورة المائدة الآية ١.

٢- تختلف الشركة المساهمة العامة عن الصور القديمة من عدة وجوه أهمها من وجهة نظري :

(حرية الفسخ : فالحكم الفقهي للشركة أنها جائزة أي يجوز للشريك أن يفسخ الشركة متى شاء وهذا الأمر غير متحقق في الشركة المساهمة العامة فالشريك فقط يملك بيع حصته لا فسخ الشركة.

(محدودية المسؤولية : فالشريك في الشركة المساهمة العامة مسئول عن التزامات الشركة بحدود حصته من رأس المال فقط ، أما في الشركة عند الفقهاء فالشريك مسئول عن التزامات الشركة وإن زادت عن نصيبه في الشركة.

فإن هذين الأمرين لم يوجد في أحكام الشركة عند الفقهاء القدامى.حتى أن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أعطت الشركة المساهمة العامة أحكام شركة العنان إلا في هذين الأمرين (٣٠).

()	:	(\)
()	:	(\)
()	:	(\)

- ٣- مقصود هؤلاء الشركاء هو تحقيق الربح الذي يترتب عليه تحمل الخسارة .
إن حدثت . لهذه الشركة على حسب الحصص في رأس المال وهذا من معاني الشركة وأصولها في الإسلام.
- ٤- ثم إن هناك التوكيل من الشركاء لمجلس الإدارة بأن يدير هذه الشركة ويلتزم بغايات و أهداف هذه الشركة و الغرض الذي أنشئت من أجله ، وهذا يؤكد على ما اشترطه الفقهاء في الشريك أن يكون أهلاً للتوكيل و التوكل.

:

:

تصفية الشركة مصطلح قانوني يقصد به :
"القيام بمجموعة الأعمال التي تهدف إلى إنهاء العمليات الجارية للشركة ،
وتسوية كافة حقوقها وديونها بقصد تحديد الصافي من أموالها ، لقسمته بين الشركاء" (٣١)

:

•

- هو من يعهد إليه مباشرة أعمال تصفية الشركة المنحلة قانونياً ، وإذا خلا عقد الشركة من شروط تعيين المصفي يجب تطبيق القواعد التالية :
- ١- يقوم بالتصفية إما جميع الشركاء أو مصفي واحد تعينهم أغلبية الشركاء .
- ٢- إذا لم يتفق الشركاء على تعيين مصفي يتولى القاضي تعيينه بناء على طلب أحدهم .
- ٣- في الحالات التي تكون الشركة فيها باطلة تعين المحكمة المصفي .
- ٤- حين تعيين المصفي يعتبر المديرون في حكم المصفين في مواجهة الغير .

() : () .

• :

يتم تحديد سلطاتها إما في عقد الشركة المنحلة أو بحكم المحكمة أو بقرار من أغلبية الشركاء ، وتكون كالتالي :

- ١ - أن يبدأ بمجرد أصول وخصوم الشركة.
- ٢ - تحويل موجودات الشركة لنقود.
- ٣ - لا يحق له بيع أموال الشركة إلا إذا صرح لهم.
- ٤ - لا يجوز له البدء في أعمال جديدة إلا أن تكون لإتمام أعمال سابقة.
- ٥ - استيفاء حقوق الشركة لدى الغير.
- ٦ - يجوز للمصفي مطالبة الشركاء بتقديم حصصهم أو الباقي منها.
- ٧ - بعد ثلاثة أشهر من مباشرة المصفي يعمل جرد بجميع ما للشركة من أصول وما عليها من خصوم.

- ٨ - إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر.

:

بين القانون أن الشركة تنقضي بطريقتين :

الطريقة الأولى : التصفية الاختيارية.

الطريقة الثانية : الاجبارية.

:

وتكون في أربع حالات :

(انتهاء المدة المعينة لهذه الشركة.

(إتمام الغاية التي أنشئت الشركة من أجلها أو استحالة تنفيذها.

(صدور قرار من الشركة نفسها يقضي بحلها.

- (في أي حالة أخرى ينص عليها نظام الشركة.
- جاء في المادة (٢٥٩) من قانون الشركات الأردني: " تصفى الشركة المساهمة العامة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية :
- ١ - بانتهاء المدة المعينة للشركة ما لم تقرر الهيئة العامة تمديدتها.
 - ٢ - بإتمام أو انتفاء الغاية التي تأسست الشركة من أجلها أو باستحالة إتمام هذه الغاية أو انتفاءها.
 - ٣ - بصدر قرار من الهيئة العامة للشركة بفسخها و تصفيتها.
 - ٤ - في الحالات الأخرى التي ينص عليها نظام الشركة " (٣٢)
- :

- وتكون في أربع حالات هي :
- (مخالفتها الجسيمة للقانون أو لنظامها الأساسي.
- (إذا عجزت عن الوفاء بالتزاماتها.
- (إذا توقفت عن العمل مدة سنة دون أي سبب مبرر.
- (إذا زاد مجموع خسائرها على (٧٥٪) من رأسمالها المكتتب به.
- جاء في المادة (٢٦٦) فقرة أ من قانون الشركات الأردني: " يقدم طلب التصفية الإجبارية إلى المحكمة بلائحة دعوى من المحامي العام المدني أو المراقب أو من ينييه وللمحكمة أن تقرر التصفية في أي من الحالات التالية :
- ١ - إذا ارتكبت الشركة مخالفة جسيمة للقانون أو لنظامها الأساسي.
 - ٢ - إذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها.
 - ٣ - إذا توقفت عن أعمالها مدة سنة دون سبب مبرر أو مشروع.

٤- إذا زاد مجموع خسائر الشركة على (٧٥٪) من رأس مالها المكتتب به ما لم تقرر هيئتها العامة زيادة رأسمالها " (٣٣).

:

تقرر أن الشركة المساهمة العامة هي شركة أموال فطرق انتهاءها هي طرق انتهاء الشركة في الفقه الإسلامي (٣٤).

وسيتم التركيز هنا على الطرق التي نص عليها القانون ومقارنتها بالشريعة الإسلامية ويتضح ذلك في الأمور الآتية:

—

توقيت الشركة جائز في الشريعة الإسلامية فالشركاء لهم حق تحديد مدة هذه الشركة وهذا ما قال به الحنفية^(٣٥) والحنابلة^(٣٦). جاء في رد المحتار: " وإن وقتا لذلك وقتا بأن قال ما اشترت اليوم فهو بيننا صح التوقيت ، فما اشتراه بعد اليوم يكون للمشتري خاصة ، وكذا لو وقت المضاربة ؛ لأنها والشركة توكيل والوكالة مما يتوقف

(٣٧)

[illegible]

- يقول المرداوي: " وإن شرطاً تأقيت المضاربة ، فهل تفسد؟ على روايتين...
إحداهما لا تفسد، وهو الصحيح من المذهب " (٣٨)
- وقال ابن قدامة : (ويصح تأقيت المضاربة " (٣٩).

-

إذا تم انجاز العمل الذي قامت الشركة من أجله فإن الشركة تنتهي وهذا أمر جائز في الشريعة و ليس هناك ما يمنعه فهو راجع إلى اتفاق الشركاء واختيارهم ، بل إن العقد إذا حقق المراد منه لم يكن لوجوده فائدة ، فعقد البيع بعد تسلم البائع الثمن و تسلم المشتري للسلعة ينتهي وتذهب فائدته لتحقيق المقصود منه.

-

اعتبار هلاك معظم رأس مال الشركة او معظمه مبطلاً للشركة أمر جائز ، يقول الكاساني: " وأما الذي يخص البعض دون البعض فأنواع منها هلاك المالكين أو أحدهما قبل الشراء في الشركة بالأموال " (٤٠)
يقول ابن عابدين: " ثم الشركة تبطل بهلاك أحد المالكين لأن المقصود بالشركة التصرف بها لا عينها " (٤١)

(/)	:	()
(/)	:	()
.	:	()
(/)	:	()

:
(/) : (- /) : (/)
(- /) : (- /) :

-

عن اتفاق المساهمين على حل الشركة و انقضائها أمر جائز شرعاً فهم أصحابها ومن حقهم أن يحلوها متى شاءوا. و قال صاحب البدائع^(٤٢) : " أما الذي يعم الكل فأنواع : منها الفسخ من أحد الشريكين لأنه عقد جائز غير لازم فكان محتملاً الفسخ ، فإذا فسخه أحدهما عند وجود شرط الفسخ يفسخ "

- يقول الرملي في نهاية المحتاج^(٤٣) : " ولكل فسخه أي عقد الشركة (متى شاء) لما مر أنها توكيل وتوكل "

- يقول ابن قدامة^(٤٤) : " والشركة من العقود الجائزة ، تبطل بموت أحد الشريكين ، وجنونه ، والحجر عليه للسفه ، وبالفسخ من أحدهما ؛ لأنها عقد جائز ، فبطلت بذلك ، كالوكالة "

-

%

كل ذلك يعد من الأمور الجائزة شرعاً إذ هو بمثابة الشرط^(٤٥) فإذا خالفت الشركة هذا الشرط وجب عليها أن تلتزم بتبعاته ، ومثل هذا الشرط جائز لا يؤثر على صحة عقد الشركة ، بل هو محقق للمصلحة و حماية المال وهذا يندرج تحت باب السياسة الشرعية وتصرف الإمام على الرعية بما يحقق مصالحهم وفي هذا الشأن يقول

() : (/) .

() : (/)

() : (/) .

() : () .

العز: " يتصرف الولاية ونوابهم بما ذكرنا من التصرفات بما هو الأصلح للمولى عليه درءا للضرر والفساد، وجلبا للنفع والرشاد ، ولا يقتصر أحدهم على الصلاح مع القدرة على الأصلح ؛ إلا أن يؤدي إلى مشقة شديدة ، ولا يتخيرون في التصرف حسب تخيرهم في حقوق أنفسهم، مثل: أن يبيعوا درهما بدرهم ، أو مكيلة زيب بمثلها، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ، وإن كان هذا في حقوق اليتامى ؛ فأولى أن يثبت في حقوق عامة المسلمين فيما يتصرف فيه الأئمة من الأموال العامة ؛ لأن اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتناؤه بالمصالح الخاصة ، وكل تصرف جر فسادا أو دفع صلاحا = فهو منهي عنه ، كإضاعة المال بغير فائدة..^(٤٦)

- وقال العلامة القرافي المالكي في الفروق^(٤٧): "اعلم أن كل من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى الوصية لا يحل له أن يتصرف إلا بجلب مصلحة ، أو درء مفسدة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ، ولقوله عليه السلام " من ولي من أمور أمتي شيئا ثم لم يجتهد لهم ، ولم ينصح فالجنة عليه حرام ". وقال الفقيه الحنفي ابن نجيم في الأشباه والنظائر^(٤٨) "تصرف القاضي فيما له فعله في أموال اليتامى ، والتركات ، والأوقاف مقيد بالمصلحة ، فإن لم يكن مبنيا عليها لم يصح. " وفي المنتور في القواعد للفقيه يقول الزركشي الشافعي^(٤٩) " تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة نص عليه : قال الفارسي في عيون المسائل : قال الشافعي - رحمه الله - : "منزلة الوالي من الرعية : منزلة الولي من اليتيم "

() : (/)

() : (\) .

() : () .

() : (/) .

بعد النهاية من كتابة هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية :

١ - إن الشركة المساهمة العامة شركة من شركات الأموال يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة ، كل مساهم فيها مسؤول عن التزامات الشركة بقدر أسهمه فيها ، و لا تعنون الشركة باسم أحد الشركاء بل لها اسم تجاري يشير إلى غايتها و يخصصها.

٢ - تؤصل الشركة المساهمة من الناحية الشرعية على أنها شركة جديدة تندرج تحت شركات الأموال في الفقه الإسلامي.

٣ - تأخذ الشركة المساهمة العامة الأحكام الفقهية بشركات الأموال في الفقه الإسلامي.

٤ - التصفية هي القيام بمجموعة الأعمال التي تهدف إلى إنهاء العمليات الجارية للشركة ، و تسوية كافة حقوقها و ديونها بقصد تحديد الصافي من أموالها لقسمته بين الشركاء.

٥ - تصفى الشركة المساهمة العامة في قانون الشركات الأردني اما تصفية اختيارية بقرار من هيئتها العامة غير العادية او تصفية اجبارية بقرار قطعي من المحكمة

٦ - تتفق الشريعة الإسلامية و طرق تصفية الشركة في قانون الشركات

الأردني وهذا الاتفاق يرجع إلى أمرين :

(أن الفقهاء نصوا على بعض حالات التصفية نصاً صريحاً مثل التوقيت والفسخ وهلاك رأس المال ويلحظ هذا في التصفية الاختيارية.

(إن بعض حالات التصفية ترجع إلى قواعد الفقه العامة القائمة على السياسة الشرعية مثل توقف الشركة مدة عام دون عمل بلا مبرر أو مخالفة الشركة للنظام العام ويلحظ هذا في التصفية الإجبارية.

٧- ذكر قانون الشركات حالات معينة في التصفية الإجبارية بينما نرى أن الشريعة تركت موضوع التصفية الإجبارية للإمام أو القاضي فهو يقدر مثل هذه الحالة ولذا كانت الشريعة أوسع من القانون في هذه الطريقة.

٨- يلتقي القانون و الشريعة في أن جميع حالات التصفية كانت مبنية على المصلحة الخاصة المتعلقة بالشركاء او العملاء وعلى المصلحة العامة بالدولة و الأفراد في مخالفة القانون او التأثير على سير العملية الاقتصادية.

- [١] البهوتي: منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: هلال مصيلحي _ دار الفكر، بيروت ١٩٨٢م.
- [٢] بو ذياب سلمان بو ذياب، القانون التجاري، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ١٩٩٥م.
- [٣] ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم، القواعد النورانية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ تحقيق: محمد الفقي.
- [٤] الجرجاني: علي بن محمد، التعريفات، تحقيق عبد المنعم الحفني، دار الرشيد.
- [٥] أبو جيب: سعدي، القاموس الفقهي لغة و اصطلاحاً _ دار الفكر، ط ١ ١٩٨٢م.

- [٦] ابن حجر: احمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ١٩٨٦م.
- [٧] حسين مرعي، القاموس الفقهي _ دار المجتبى، ط١، ١٩٩٢م.
- [٨] الحصكفي: محمد بن علي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مطبوع مع حاشية ابن عابدين.
- [٩] الخطاب: محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل _ دار الفكر بيروت ١٩٧٩م.
- [١٠] الحفيف: علي الحفيف، الشركات في الفقه الإسلامي، ١٩٦٢م، معهد الدراسات العربية العالية.
- [١١] الخياط: عبد العزيز عزت، الشركات في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة بيروت ط٤، ١٩٩٤م.
- [١٢] الرازي: محمد، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ١٩٩٥م، طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر.
- [١٣] ابن رجب: عبد الرحمن بن احمد، القواعد الفقهية، مكتبة نزار مصطفى، مكة، ط٢، ١٩٩٩م.
- [١٤] الرملي: شمس الدين محمد أبي العباس، نهاية المحتاج، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- [١٥] الزرقاني: محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- [١٦] الزرقا: احمد، شرح القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٩هـ.

- [١٧] الزركشي: محمد بن بهادر، المنشور في القواعد، تحقيق: د. تيسير فائق احمد _
وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢ ١٩٨٥ م.
- [١٨] الزيادات: عماد عبد الحفيظ، شركة الأعمال وأحكامها في الفقه الإسلامي،
دار النفائس، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- [١٩] سامي: فوزي محمد، القانون التجاري، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان، ط ١
١٩٩٩ م.
- [٢٠] سانو، قطب سانو، الشركات الحديثة، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي في
دورته الرابعة عشرة، المنعقد في قطر عام ٢٠٠٣ م.
- [٢١] شبير، محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، دار النفائس، عمان
ط ١، ٢٠٠٤ م.
- [٢٢] الشربيني: محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج _ دار
الفكر بيروت.
- [٢٣] الشربيني: محمد الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق: مكتب
البحوث و الدراسات _ دار الفكر، بيروت.
- [٢٤] الصيفي: عبدالله علي، الشركة القابضة وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار
النفائس، عمان، ط ١، ٢٠٠٦ م.
- [٢٥] ابن عابدين: محمد بن علاء الدين، رد المحتار على الدر المختار _ دار الفكر،
بيروت ط ٢، ١٩٦٦ م
- [٢٦] عبد المنعم: محمود عبد الرحمن، معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية، دار
الفضيلة - القاهرة.

[٢٧] العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأناس، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٢٨] العكيلي: عزيز العكيلي، القانون التجاري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م.

[٢٩] العموش: ابراهيم العموش، شرح قانون الشركات الأردني، ط ١، ١٩٩٤م

[٣٠] عيد: إدوار عيد، الشركات التجارية، مطبعة النجوى، بيروت، ١٩٧٠م

[٣١] غطاشة: احمد عبد اللطيف، الشركات التجارية، دار صفاء للنشر، عمان، ط ١، ١٩٩٩م.

[٣٢] ابن فارس: احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة _ دار الجيل، ط ١، ١٩٩١م.

[٣٣] الفيروز آبادي: محمد بن يعقوب، القاموس المحيط _ مؤسسة الرسالة ط ٦، ١٩٩٨م.

[٣٤] ابن قدامة: عبدالله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل _ دار الفكر بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.

[٣٥] القرافي: احمد بن إدريس، الفروق، عالم الكتب.

[٣٦] القونوي: قاسم بن عبدالله، أنيس الفقهاء، دار الوفاء، جدة، ١٤٠٦هـ ط ١، تحقيق: د. احمد الكبيسي.

[٣٧] الكاساني: أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع _ دار الكتاب العربي، بيروت ط ٢، ١٩٨٢م.

[٣٨] كراجه: عبد الحليم كراجه و آخرون، مبادئ القانون التجاري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط ٢، ٢٠٠١م.

- [٣٩] مالك بن أنس، المدونة الكبرى، دار صادر، بيروت.
- [٤٠] المرداوي: علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد، تحقيق: محمد حامد الفقي _ دار إحياء التراث، بيروت.
- [٤١] المرزوقي: صالح بن زابن، شركات المساهمة في النظام السعودي، مطابع الصفا، السعودية.
- [٤٢] المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، الهداية شرح البداية، المكتبة الإسلامية.
- [٤٣] مسلم: مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مراجعة: محمد فؤاد عبد الباقي _ دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧٤هـ _ ١٩٥٤م.
- [٤٤] ابن مفلح: ابراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع _ المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٠م
- [٤٥] المناوي: محمد عبدالرؤوف، التوقيف على مهمات التعريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط ١ ١٩٩٠م.
- [٤٦] ابن منظور: جمال الدين بن مكرم، لسان العرب _ مؤسسة التاريخ العربي بيروت، ط ١ ١٩٩٣م.
- [٤٧] ابن نجيم: زين الدين بن ابراهيم، الأشباه و النظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- [٤٨] نقابة المحامين: قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م و قانون الأوراق المالية قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م، اعداد المكتب الفني بإدارة المحامي الأستاذ: إبراهيم أبو رحمة، ١٩٩٧م.
- [٤٩] قانون الشركات المعدل لعام ٢٠٠٦م.

[٥٠] النووي: يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين _ المكتب الإسلامي
بيروت، ط ٢ ١٤٠٥هـ.

[٥١] وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية (جزء الشركة) ، الطبعة التجريبية.

Public Shareholding Company Building and the liquidation of the Companies Act in the Jordanian Islamic law, Comparative

Abdullah Ali Al-saifi

Assistant Professor, college of sharia and Islamic studies, Jordan University

(Received 16/10/1431H; accepted for publication 26/2/1432H)

Abstract. Public Shareholding Company take a place of great importance in the functioning of the economic processes of any country , the legislator took care of establishment and the end of it, this research has addressed the issue of creating a Public Shareholding Company and the ending of the Companies Act compared with the Jordanian companies law, and Islamic law, Jordanian law told the methods of incorporation and those are the founders, said the law as well as how the ending and the company was ended in two ways first way of voluntary ending and the way the second forced ending, this research was to show the comparison between the company's foundation in law and jurisprudence basis and methods of ending of the company law and methods of completion in the doctrine to show up degree of harmonization and approval and the convergence between the law and the law in this subject, The research found that the company contribute to unleashing similar company originally, but they differ in how it established that most of the ways in which the legislature considered the legal way to liquidate the company is legitimate ways in Islamic wholesale Thus it is clear that corporate law with the twins, the Jordanian Islamic law in the issue of liquidation of a Public Shareholding Company significantly.

(/) - () ()

.

-

(// //)

.

.

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آل بيته المطهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فموضوع طهارة المياه المستعملة المعالجة من الموضوعات المستجدة التي لم يتعرض لها الفقهاء من قبل بهذه الصورة وأن كانوا قد تحدثوا عن تطهير الماء المتنجس بالنزح أو الإضافة أو المكاثرة، إلا أنهم لم يتناولوا مسألة المياه المعالجة بالطرق الصناعية كما هو الحال في عصرنا الحاضر، وهذا يرجع إلى عدم توفر إمكانيات معالجة المياه المستعملة آنذاك، إلا أن الناظر في التراث الفقهي يجد أن الفقهاء قد تعرضوا لمسألة تمس طهارة المياه المستعملة المعالجة بطريقه غير مباشرة، وذلك حينما بحثوا أثر استحالة المواد النجسة على الحكم بطهارتها.

كما تعرضوا لمسألة سقي المزروعات والثمار بالنجاسات وهو ما تفعله بعض الدول عند الاكتفاء بمعالجة المياه المستعملة معالجة أولية دون التنقية الكاملة.

لقد أصبحت معالجة المياه المستعملة في زماننا أمراً ضرورياً للدول الفقيرة بمصادر المياه الطبيعية حيث تجد في ذلك بديلاً عن المصادر الطبيعية للماء، كما وأن الأمر يحتم على جميع الدول معالجة المياه المستعملة، للتخلص مما تحويه من سموم وأضرار، حيث تشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة للكائنات الحية والبيئة.

استظهار الحكم الشرعي في معرفة حكم طهارة المياه المستعملة المعالجة، والتعرف على مدى طهارة المياه المستعملة أثناء مراحل معالجتها.

ومن هنا كان عنوان البحث :

المياه المعالجة وحكمها في الفقه الإسلامي

وكانت خطة البحث على النحو التالي :

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وتوضيح مشكلة الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، والخطة التفصيلية للبحث، والمنهج الذي سيسلكه الباحث.

المبحث الأول: المياه المستعملة ومراحل معالجتها

المطلب الأول: تعريف المياه المستعملة وبيان عناصرها

الفرع الأول: تعريف المياه المستعملة

الفرع الثاني: عناصر المياه المستعملة

المطلب الثاني: مراحل معالجة المياه المستعملة

الفرع الأول: المرحلة الأولى (الابتدائية)

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: (المعالجة الأولية للمياه المستعملة)

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: (الثانوية أو البيولوجية)

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة: (المعالجة المتقدمة)

الفرع الخامس: المرحلة الأخيرة: (تطهير المياه)

المبحث الثاني: طهارة المياه المستعملة المعالجة وحكم استخدامها في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: مدى طهارة المياه المستعملة المعالجة

الفرع الأول: مدى طهارة المياه المستعملة قبل المعالجة الثالثة

الفرع الثاني: مدى طهارة المياه المستعملة بعد المعالجة الثالثة

الفرع الثالث: مدى طهارة المياه المستعملة بعد المعالجة الرابعة

المطلب الثاني: استخدامات المياه المعالجة وحكمها في الفقه الإسلامي

الفرع الأول: حكم استخدام المياه المستعملة المعالجة بالمرحلة الثالثة

الفرع الثاني: حكم استخدام المياه المستعملة المعالجة بالمرحلة الرابعة

الفرع الثالث : حكم استخدام المياه المستعملة المعالجة بالمرحلة الخامسة
الخاتمة : وفيها أهم النتائج

- ١ - كان المنهج في البحث استقرائيا وتحليليا.
 - ٢ - عمدت في هذا البحث إلى جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية.
 - ٣ - ذكرت الآراء الفقهية للمذاهب المعتمدة من مصادرها.
 - ٤ - ذكرت أدلة كل رأي من الآراء ، ثم مناقشة هذه الأدلة وبيان الرأي الراجح مع بيان سبب الترجيح.
 - ٥ - لم اعتمد الترتيب الزمني في عرض الأقوال والآراء ، وإنما أجعل الرأي المرجوح أولا ثم الراجح ثانياً.
 - ٦ - كذلك عزوت النصوص من الآيات الكريمة إلى مظانها في كتاب الله وأما نصوص السنة فأخرجها من كتب الحديث والأثر.
- هذا والله أسأل التوفيق في هذا البحث ، وإنني إذا أصبت فيه الخير فمن الله وحده ، وأن أخطأت فمن نفسي والشيطان. والحمد لله رب العالمين

:

في هذا المبحث أتناول تعريف المياه المستعملة وبيان عناصرها التي تدخل فيها ،
ثم بيان مراحل معالجة المياه المستعملة ، ولذا كان هذا المبحث في مطلبين :

:

وفيه فرعان :

:

هي المياه الناجمة عن مختلف الاستخدامات المنزلية وكل ما يمكن أن يصب في
شبكة الصرف الصحي للمدينة .

- ومن خلال التعريف السابق يتبين أن مصادر المياه المستعملة تتكون من :
- ١- المياه المستعملة في الأغراض المنزلية والتجارية وغيرها كالمدارس والفنادق والمطاعم.
 - ٢- مياه الاستعمالات الصناعية.
 - ٣- مياه الأمطار في حالة دمج شبكة المجاري بشبكة تصريف السيول.
 - ٤- المياه المتسربة من عدة مصادر وخاصة الجوفية.^(١)
- :

تحتوي المياه المستعملة على عنصرين :

- العنصر الأول:** تحتوي المياه المستعملة حوالي ٩٩٪ من الماء ، وتشكل المياه العذبة المستهلكة حوالي ٨٠ ٪ من إجمالي المياه المستعملة.
- العنصر الثاني:** الملوثات الضارة والشوائب ، وتشكل حوالي ١٪ ، وتنحصر هذه الملوثات فيما يلي :
- أولاً: الملوثات البيولوجية:** وهي من أهم أنواع الملوثات التي توجد في المياه المستعملة ، ويشكل بعضها خطراً كبيراً على الصحة العامة ومنها :
- ١- النباتات: كأوراق الأشجار والأغصان الشجرية ، وهذه في أصلها طاهرة ولا تؤثر في طهارة الماء.

() : . .

٢- العضويات الدقيقة المختلطة: كالفيروسات والبكتيريا والكائنات وحيدة الخلية كالأميبا والجراديا والديدان.

٣- الحيوانات: وهي التي توجد ميتة عادة في مياه المصرف الصحي كالقوارض، والقطط، ومختلف أنواع الحيوانات الأخرى.^(٢)

ثانيا: الملوثات الفيزيائية: وهي تلك الملوثات التي يمكن إزالتها بعمليات بسيطة كالترسيب، ومن أهمها: الرمال والأتربة، وهذه الملوثات لا تسبب عادة أي أضرار بيئية.^(٣)

ثالثا: الملوثات الكيميائية: هي من أهم الملوثات خطراً نظراً لما تحتويه من عناصر سامة، ويصعب التخلص منها بعمليات المعالجة البيولوجية التقليدية، وتنحصر هذه الملوثات في ثلاثة أصناف:

١- المواد اللاعضوية: هي الناجمة عن بعض المركبات الكيميائية اللاعضوية ومنها:

القلوية والكلوريدات والمعادن الثقيلة والنيتروجين والفسفور والكبريت

٢- الغازات: وهي الناجمة عن بعض التفاعلات البيوكيميائية، ومنها: كبريت الهيدروجين، والأمونيا، والميثان

()

()

٣- المواد العضوية: وهي الناجمة عن فضلات الطعام والصناعات المختلفة، ومنها: الهيدروكربونات، والدهن والزيوت والشحوم والمبيدات الحشرية والفينول والبروتينات.

رغم أن نسبة الملوثات والشوائب المختلفة في المياه المستعملة، لا تزيد عن الواحد في المئة من إجمالي هذه المياه، إلا أنها تعتبر مصدراً مهماً للتلوث البيئي، ومعظم الأمراض السارية التي تشكل خطراً على الصحة العامة.^(٤)

:

تتم معالجته المياه المستعملة عبر مراحل متعددة، ويمكن حصرها في خمس مراحل، المرحلة الأولى (الابتدائية)، المرحلة الثانية (الأولية)، المرحلة الثالثة (الثانوية)، والمرحلة الرابعة (المتقدمة)، والمرحلة الأخيرة (التطهير).

: ()

تحتوي المياه المستعملة على جسيمات صلبة عضوية ولا عضوية و بالنظر لحجمها فإنها إذا لم تزال فربما تؤدي إلى إحداث المشكلات في أجهزة المعالجة التالية ولتقليل الصعوبات والمشكلات القادمة من حجم هذه المواد الصلبة، وبلوغ هذه الغاية يتم الآتي:

١- إزالتها كلياً.

٢- عزلها عن ماء الصرف ثم إعادتها إلى مجرى مياه الصرف بعد تصغير حجمها.

٣- تصغير حجمها دون عزلها عن مجرى الصرف.

في خلال هذه المرحلة يتم إزالة المواد الصلبة اللاعضوية كبيرة الحجم، وذلك لحماية أجهزة محطة معالجه المياه ومنع انسداد الأنابيب والمضخات المختلفة الموجودة في المراحل اللاحقة، ولذلك فإن الماء يمر بخطوات خلال المعالجة الابتدائية وهي كالتالي :

١- **المصافي:** تستخدم هذه الوحدات لحجز وإزالة المواد الصلبة كبيرة الحجم، كالورق والأخشاب والحيوانات الميتة والشعر والألياف، ومنع دخولها مع مياه المجاري إلى مراحل المعالجة اللاحقة.

وللمصافي ثلاثة أشكال :

١- سلكيه أو شبكية دائرية.

٢- قضبانية خشنة، وهذه يجري تنظيفها في العادة يدوياً، ويكون التباعد بين قضبانها من ٣٠ - ٢٠٠ ملم.

٣- قضبانية ناعمة وهذه يجري تنظيفها ميكانيكياً، ويكون التباعد بين قضبانها من ٥ - ٢٥ ملم.

تحتجز المصافي ذات القضبان الخشنة من المواد الصلبة بين (٠,٠٠٤ - ٠,٠٤) متر مكعب لكل ١٠٠٠ متر مكعب من المياه المستعملة، بينما يتراوح محجوز المصافي ذات القضبان الناعمة من (٠,٠٤ - ٠,٢) متر مكعب لكل ١٠٠٠ متر مكعب من المياه الواردة.

ويتم التخلص من المواد الصلبة العالقة في المصافي القضبانية، بإحدى الطرق الآتية :

١- التفتيت بوساطة أجهزة التفتيت ومن ثم إعادة إلى المعالجة.

٢- الحرق في أفران خاصة أو مع الحمأة (بالنسبة لمحطات المعالجة الكبيرة).

٣- الخلط مع الفضلات الصلبة البلدية.

٤ - الدفن في الموقع (بالنسبة لمحطات المعالجة الكبيرة).

٥ - الطرح في مقالب خاصة.^(٥)

٢- أجهزة التفتيت: هي عبارة عن أجهزة التفتيت وتقطيع المواد الصلبة كالأحجار والألياف الصغيرة.

٣- غرف الرمال: وهي أحواض لترسيب الرمال والمواد العالقة غير العضوية في أحواض خاصة تمر فيها المياه في فترة معينة وتحت ظروف تساعد على هبوط المواد العالقة إلى قاع هذه الأحواض وذلك للسماح للمواد العضوية بالترسيب على حدة في المراحل القادمة ، ومن أهم أنواع غرف الرمال:

(غرف الرمال ذات الجريان الأفقي وهي مستطيلة الشكل.

(غرف الرمال المهواة، وفيها يسمح للهواء بالدخول ليساعد على فصل المواد العضوية العالقة بالذرات العضوية.

(غرف الرمال السلكونية أو الدوامية، حيث يعتمد فصل الرمال عن المياه على القوه النابذة.^(٦)

٤- أحواض التعاؤل: وهي أحواض يهدف من خلالها تخفيف من حدة التغيرات في كميته الجريان أو شدة مياه المجاري الواصلة إلى محطة المعالجة وذلك للحصول على معدل شبه ثابت للجريان وتركيز شبه ثابت للملوثات الموجودة في مياه المجاري الداخلة إلى محطة المعالجة.^(٧)

()

()

()

() :

تعالج المياه المستعملة في المرحلة الثانية بخطوتين :

١ - أحواض التعويم: وهي أحواض يتم من خلالها إزالة الزيوت والشحوم وبعض المواد الأخرى خفيفة الوزن وبعض الفضلات الصناعية الخفيفة.

آلية استخدامها :

١ - يحقن الهواء بضغط عالٍ نسبياً في مياه المجاري ليؤدي ذلك إلى زيادة ذوبان الهواء في المياه.

٢ - يمرر الضغط مرة أخرى إلى الضغط الجوي، فتطلق فقاعات الهواء الناعمة الكثيرة إلى سطح الماء حاملة معها المواد الخفيفة إلى السطح حيث يتم جمعها وفصلها عن مياه المجاري.^(٨)

٢ - أحواض الترسيب الأولي: هي أحواض تزال وتفصل من خلالها المواد الصلبة اللاعضوية القابلة للترسيب عن المياه عن طريق ترسيبها على جوانب وقاع هذه الأحواض.

ولأحواض الترسيب أشكال ثلاثة :

١ - المرسبات المستطيلة.

٢ - المرسبات الدائرية.

٣ - الأحواض المزودة بأمشاط لازالة الحمأة^(٩) المترسبة في مركز الحوض وسحبها وضخها إلى الخارج ، وقد تضاف بعض المواد الكيميائية لتسريع عملية الترسيب.

ويمكن في هذه المرحلة إزالة ٣٥ - ٥٠ ٪ من المواد العضوية القابلة للتحلل إضافة إلى ٥٠ - ٧٠ ٪ من المواد العالقة^(١٠).

ويلاحظ في هذه المرحلة تحسن صفات المياه وتهيؤها للمرحلة القادمة، إلا أن الملاحظ كذلك أنها لا تزال غير صالحة للاستعمال بعد.

() :

تعالج هذه المرحلة بالاعتماد على ظاهرة طبيعية حيث تسلط على المياه البكتيريا والكائنات الحية الدقيقة، بهدف تحويل المواد العضوية الدقيقة العالقة والتي لم ترسب في أحواض الترسيب الابتدائي، والمواد العضوية الذائبة، إلى مواد ثابتة صعبة التحول في صورة كتله حيوية تتألف في معظمها من البكتيريا وبعض الكائنات الحية الدقيقة، بهدف فصلها عن المياه ومعالجتها على انفراد^(١١).

كما تقوم بعض أنواع البكتيريا بتكسير المواد العضوية (الأكسدة البيولوجية للمادة العضوية)، حيث تعد العناصر العضوية مصدراً لغذاء تلك البكتيريا فتحصل هذه البكتيريا على الطاقة اللازمة لاستمرار حياتها بقدرتها على الحركة والتكاثر، وإنتاج خلايا جديدة، فيتم تحليل هذه المركبات العضوية إلى مواد غازية تتطاير^(١٢)

وتتم المعالجة الثانوية في وحدتين رئيسيتين وهما^(١٣) :

<http://mmes.com/m1-eng/water-dis.htm> ()

()

()

()

١ - **المفاعل أو حمض التهوية:** حيث تجري كافة العمليات البيولوجية بتوفير المواد العضوية، كالبكتيريا.

٢ - **حوض الترسيب الثانوي أو النهائي:** حيث تساق المواد الصلبة المعلقة في المحلول البيولوجي والتي تشكل البكتيريا معظمها حين وجودها في حوض التهوية إلى حوض الترسيب حيث يساعد تجمع هذه المعلقات البيولوجية ذات الوزن النوعي الثقيل على ترسيبها بسهولة في أحواض الترسيب على شكل حمأة^(١٤)، وبالتالي يمكن إزالتها والتخلص منها بسهولة.

ويمكن من خلال المعالجة الثانوية إزالة ما يقرب من ٩٠ ٪ من المواد القابلة للتحلل إضافة إلى ٨٥ ٪ من المواد العالقة^(١٥).

: ()

يتم تطبيق هذه المعالجة عند الحاجة إلى ماء نقي بدرجة عالية، حيث تتم فيها عمليات متقدمة لإزالة ما تبقى من الملوثات والمواد السامة، وتتضمن هذه العمليات ما يلي^(١٦)

١ - **التخثر الكيميائي والترسيب:** التخثر الكيميائي عبارة عن إضافة مواد كيميائية تساعد على إحداث تغيير فيزيوكيميائي للجسيمات ينتج عنها تلاحقها مع بعضها وتجمعها، فيزيد حجمها وترسب نتيجة لذلك، مما يستخدم من المخثرات مركبات الحديد والألومنيوم والكالسيوم.

() :

() <http://mmes.com/m1-eng/water-dis.htm>

() <http://mmes.com/m1-eng/water-dis.htm>

٢- الترشيح الرملي: عبارة عن عمليات تسمح بنفاذ الماء وحجز المواد العالقة التي تم ترسيبها، أثناء مرور الماء خلال طبقه مسامية من الرمل، لا يقل سمكها عن ٥٠ سم^(١٧).

٣- الامتصاص الكربوني: يتم استخدام كربون منشط لإزالة المواد العضوية المذابة من خلال إمرار المياه في خزانات تحتوي على الوسط الكربوني.

٤- التبادل الأيوني: من خلال هذه العملية يتم إحلال أية أيونات غير قابله للذوبان بأيونات أخرى.

٥- التناضح العكسي: يتم في هذه العملية ضخ الماء تحت ضغط عالٍ من خلال غشاء رقيق ذي فتحاتٍ صغيرة جداً يسمح بمرور جزيئات الماء فقط ويمنع جزيئات الأملاح^(١٨).

: () () :

تطهير الماء: هو إبادة جميع ما قد يحويه الماء من بكتيريا مسببة للأمراض كـبكتيريا القولون.

وتتم عملية التطهير بإحدى الطرق الآتية:

١- التطهير بالكلور.

٢- التطهير بالأوزون.

٣- تعريض الماء للأشعة فوق البنفسجية.

() : . .

()

()

- ٤- التسخين.
- ٥- التطهير بالجير.
- ٦- التطهير بالبروم واليود.
- ٧- تعريض الماء لأشعة الموجات فوق الصوتية.

:

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول مدى طهارة المياه المستعملة المعالجة، المطلب الثاني استخدامات المياه المستعملة وحكمها في الفقه الإسلامي.

:

- ينقسم هذا المطلب بالنظر إلى مراحل معالجة المياه المستعملة إلى ثلاثة فروع:
- الفرع الأول: مدى طهارة المياه المستعملة قبل المعالجة الثالثة.
 - الفرع الثاني: مدى طهارة المياه المستعملة بعد المعالجة الثالثة.
 - الفرع الثالث: مدى طهارة المياه المستعملة بعد المعالجة الرابعة.

:

الأصل أن المياه المستعملة قبل بدء مرحلة المعالجة الثالثة نجسة، نظراً لما خالطها من النجاسات، والتي أثرت في لون الماء وطعمه ورائحته نظراً لوجود نسبة عالية من النجاسة في المياه المستعملة.

:

يتم تسليط البكتيريا والأحياء الدقيقة على المياه المستعملة للتخلص من المواد العضوية والمواد العالقة من خلال ظاهرة (الأكسدة البيولوجية)، وبالتالي

يفترض أن يتم التخلص من المواد العضوية وغيرها من النجاسات ويعمل بمفهوم الاستحالة.^(٢٠)

إلا أن الحقيقة أن الماء لم يطهر نظراً لوجود ١٠ ٪ من المواد القابلة للتحلل و ١٥ ٪ من المواد العالقة التي تؤثر في لونه و طعمه ورائحته ، والوصف الذي ارتبطت به أحكام الطهارة أو النجاسة للماء هو اللون أو الطعم أو الرائحة.

:

المياه بعد المعالجة الرابعة تعود إلى أصلها ، فتصبح طاهرة ، إذ لا يلجأ للمعالجة الرابعة إلا للحصول على ماء نقي خالٍ من السموم والملوثات ، وبقاء نسبة ضئيلة من البكتيريا لا تؤثر في طهارة المياه المستعملة للمعالجة ، إذ إن الماء في هذه المرحلة يكون قد استحال مره أخرى وتكون عملية الاستحالة عن طريق اكتساب الصفات والخصائص الأصلية للماء فلا ينبعث منه رائحة ولا يظهر عليه لون ولا يطعم له طعم ، لتفكك النجاسات عنه تماماً.

وبناء على ما تقدم ، يظهر خلاف فقهي منشؤه هل لاستحلال العين النجسة إلى مادة أخرى مغايرة في الأوصاف والتركيب ، أثر في الحكم بطهارته ؟
اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين :

()

:

-

-

-

القول الأول: ذهب الشافعية^(٢١) والحنابلة^(٢٢)، وأبو يوسف من الحنفية^(٢٣) إلى انه لا أثر لاستحالة المواد النجسة على حكمها. ومن المتأخرين الشيخ بكر ابو زيد عضو المجمع الفقهي الإسلامي بمكة حيث نص على ما يلي:

فإن المجاري معدة في الأصل لصرف ما يضر الناس في الدين والبدن طلبا للطهارة ودفعاً لتلوث البيئة.

وبحكم الوسائل الحديثة لاستصلاح ومعالجة مشمولها لتحويله إلى مياه عذبة منقاة صالحة للاستعمالات المشروعة والمباحة مثل: التطهر بها، وشربها، وسقي الحرت منها، بحكم ذلك صار السبر للعلل والأوصاف القاضية بالمنع في كل أو بعض الاستعمالات، فتحصل أن مياه المجاري قبل التنقية معلة بأمور:

الأول: الفضلات النجسة بالطعم واللون والرائحة.

الثاني: فضلات الأمراض المعدية وكثافة الأدوية والجراثيم (البكتريا).

الثالث: علة الاستخباث والاستقذار لما تتحول إليه باعتبار أصلها ولما يتولد عنها في ذات المجاري من الدواب والحشرات المستقذرة طبعاً وشرعاً.

()

-

.

-

-

-

-

-

.

-

-

() :

:

(:)

() :

-

ولذا صار النظر بعد التنقية في مدى زوال تلکم العلل وعليه : فإن استحالتها من النجاسة بزوال طعمها ولونها وريحها لا يعني ذلك زوال ما فيها من العلل والجراثيم الضارة.

والجهات الزراعية توالي الإعلام بعدم سقي ما يؤكل نتاجه من الخضار بدون طبخ فكيف بشربها مباشرة. ومن مقاصد الإسلام المحافظة على الأجسام ؛ ولذا لا يورد ممرض على مصح ، والمنع لاستصلاح الأبدان واجب كالمنع لاستصلاح الأديان. ولو زالت هذه العلل لبقیت علة الاستخباث والاستقذار باعتبار الأصل لماء يعتصر من البول والغائط فيستعمل في الشرعيات والعادات على قدم التساوي. وقد علم من مذهب الشافعية ، والمعتمد لدى الحنبلية أن الاستحالة هنا لا تؤول إلى الطهارة، مستدلين بحديث النهي عن ركوب الجلالة وحلييها، رواه أصحاب السنن وغيرهم ولعلل أخرى.

ومع العلم أن الخلاف الجاري بين متقدمي العلماء في التحول من نجس إلى طاهر هو في قضايا أعيان، وعلى سبيل القطع لم يفرعوا حكم التحول على ما هو موجود حاليا في المجاري من ذلكم الزخم الهائل من النجاسات والقاذورات وفضلات المصححات والمستشفيات، وحال المسلمين لم تصل بهم إلى هذا الحد من الاضرار لتتقية الرجيع للتطهر به وشربه ، ولا عبرة بتسويغه في البلاد الكافرة لفساد طبائعهم بالكفر.

وهناك البديل بتنقية مياه البحار، وتغطية أكبر قدر ممكن من التكاليف ، وذلك بزيادة سعر الاستهلاك للماء ، بما لا ضرر فيه ، وينتج أعمال قاعدة الشريعة في النهي عن الإسراف في الماء ، والله أعلم.^(٢٤)

القول الثاني: ذهب الحنفية ^(٢٥) والمالكية ^(٢٦) ورواية عن الحنابلة ^(٢٧) والظاهرية ^(٢٨)، إلى أن استحالة المواد النجسة مؤثرة في طهارتها. وبهذا القول اخذ المجمع الفقهي ^(٢٩)، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ^(٣٠) حيث كانت تفاصيل هذه الفتوى كما يأتي

الفتوى رقم ٢٤٦٨

سؤال: ماذا يقول العلماء الكرام في الماء المستعمل في المراحيض والحمامات ومع هذا الماء العذرة والبول ويروح هذا الماء إلى مكينة ويتغير الرائحة الكريهة من هذا الماء ويختلط مع هذا الماء بالأدوية ويختلط مع هذه الماء الطاهر ويرجع هذا الماء إلى المراحيض والحمامات ثانياً وإلى المطعم هل يجوز استعمال هذا الماء في الوضوء والاغتسال من جهة الشرع أم لا؟

الجواب: الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه.. وبعد:
لقد درس هذا الموضوع من قبل مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية وصدر فيه قرار هذا مضمونه: (اطلع المجلس على البحث المعد في ذلك من

() : ()

() :

() (/) (/) .

() (/)

() : ()

()

() .

قبل اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء كما اطلع المجلس على خطاب معالي وزير الزراعة والمياه رقم ١ \ ١٢٩٩ وتاريخ ٣٠ \ ٥ \ ١٣٩٨ هـ، وبعد البحث والمداولة والمناقشة قرر المجلس ما يلي :

بناءً على ما ذكره أهل العلم من أن الماء الكثير المتغير بنجاسة يظهر إذا زال تغيره بنفسه أو بإضافة ماء طهور إليه أو زال تغيره بطول مكث أو تأثير الشمس ومرور الرياح عليه أو نحو ذلك لزوال الحكم بزوال علته.

وحيث إن المياه المتنجسة يمكن التخلص من نجاستها بعدة وسائل وحيث إن تنقيتها وتخليصها مما طرأ عليها من النجاسات بواسطة الطرق الفنية الحديثة لأعمال التنقية يعتبر من أحسن وسائل الترشيح والتطهير حيث يبذل الكثير من الأسباب المادية لتخليص هذه المياه من النجاسات كما يشهد ذلك ويقرره الخبراء المختصون بذلك ممن لا يتطرق الشك إليهم في عملهم وخبرتهم وتجاربهم.

لذلك فإن المجلس يرى طهارتها بعد تنقيتها التنقية الكاملة بحيث تعود إلى خلقتها الأولى لا يرى فيها تغير بنجاسة في طعم ولا لون ولا ريح ويجوز استعمالها في إزالة الأحداث والأخبثات وتحصل الطهارة بها منها كما يجوز شربها إلا إذا كانت هناك أضرار صحية تنشأ عن استعمالها فيمتنع ذلك محافظة على النفس وتفادياً للضرر لا لنجاستها.

والمجلس إذ يقرر ذلك يستحسن الاستغناء عنها في استعمالها للشرب متى وجد إلى ذلك سبيل احتياطاً للصحة واتقاءً للضرر وتنزهاً عما تستقذره النفوس وتفر منه الطباع. وبالله التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. ^(٣١)

وجاء عن مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي: "بعد مراجعة المختصين بالتقنية بالطريقة الكيماوية ، وما قرروه من أن التقنية تتم بإزالة النجاسة منه على مراحل أربع

.... قرر المجلس ما يلي: إن ماء المجاري إذا بقي بالطريقة المذكورة، ولم يبق للنجاسة أي أثر في طعمه ولا في لونه ولا في ريحه صار طهوراً يجوز رفع الحدث وإزالة النجاسة به، بناء على الضابط الفقهي الذي يقرر أن الماء الكثير الذي وقعت فيه نجاسة، يظهر بزوال هذه النجاسة منه إذا لم يبق لها أي أثر فيه ' والله أعلم" (٣٢)

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول من السنة والمعقول:

من السنة:

١ - أن أبا طلحة رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا، فقال "أهرقها"، قال أفلا أخلها؟ قال: "لا" (٣٣)

وجه الدلالة: نهى النبي ﷺ عن التخليل يدل على عدم الجواز، إذ لو جاز لندبه إليه لما فيه من إصلاح مال اليتيم^{٣٤}.

()

()

(/) ()

(/) (:)

❦

:

(/) ()

٢- عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال: " نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة ^(٣٥) وألبانها ^(٣٦) .

وجه الدلالة: لو كانت النجاسة تطهر بالاستحالة لما نهى النبي ﷺ عن أكل لحمها وشرب لبنها، لأن الغرض أن النجاسات التي تأكلها من عذرة وجيف ونحوهما لا أثر لها في اللحم واللبن المراد تناولها، لاستحالتها، لأنه لا يحمل صفات تلك النجاسة ولا اسمها، وبذا علمنا أنه لا أثر للاستحالة في تطهير الأشياء أو إباحتها ^(٣٧) .

أن أجزاء النجاسة قائمة، فلا تثبت الطهارة مع بقاء العين النجسة ^(٣٨) .

أدلة القول الثاني: أما الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني فهي:

١- أن الشرع رتب حكم النجاسة بناء على الأوصاف والمعاني التي قامت بتلك النجاسات، فإذا انتفت هذه الأوصاف والمعاني عن هذه الأعيان فقد انتفى عنها حكم النجاسة، ولا عبرة بالأصل.

() :

()

()

()

()

()

(/) . ()

الذي استحالت منه ، لأن هذه الأعيان لم تتناولها النصوص التي حكمت بنجاستها ، لا لفضاً ، ولا معنى ، ولا قياساً ، فليست نجسة بناءً على أن الأصل في الأشياء الطهارة^(٣٩) .

٢- أن أصل الشرع يجري على إعمال أثر الاستحالة ، سواءً في حل الأشياء وطهارتها ، أو في تحريمها ونجاستها ، وفيما يلي أمثله على ذلك^(٤٠) :

(أن الخمر إذا تخللت بنفسها حلت بالإجماع^(٤١) ، وما هذا إلا لأنها استحالت إلى غيرها ، مما لا يصدق عليها وصف الخمر ، فانتفى عنها حكم التحريم .

(أن العصير الطاهر الحلال إذا استحال إلى خمر فانه نجس - على قول الجمهور - محرماً اتفاقاً ، فعرفنا أن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها^(٤٢) .

وهنا أثرت استحالة العصير إلى خمر في حكمه ، وهكذا .

١ - مناقشه أدلة القول الأول : نوقش استدلال أصحاب القول الأول بحديث

أبي طلحه رضي الله عنه بما يلي :

قال الزيلعي : " بأنه محمول على التغليظ والتشديد ، لأنه كان في ابتداء الإسلام ، كما ورد ذلك في سؤر الكلب ، بدليل أنه ورد في بعض طرقه الأمر بكسر الدنان وتقطيع الزقاق " .^(٤٣)

-
- ()
- (/) .
- (/) .
- ()
- ()
- ()
- ()

اعترض على هذه المناقشة بالآتي :

١ - أن أمر الله تعالى ورسوله ﷺ لا ينسخ إلا بأمر من الله ورسوله ، ولم يرد بعد هذا نص ينسخه.

٢ - أن الخلفاء الراشدين ﷺ بعد موته ﷺ عملوا بهذا ، كما ثبت عن عمر بن الخطاب ﷺ ، أنه قال : " لا تأكلوا خل الخمر ، إلا خمراً بدأ الله بفسادها ، ولا جناح على مسلم أن يشتري من خل أهل الذمة ^(٤٤) " .

٣ - أن يقال : الصحابة كانوا أطوع الناس لله ورسوله ، ولهذا لما حرم عليهم الخمر أراقوها ، فإذا كانوا مع هذا قد نهوا عن تخليلها وأمروا بإراقتها فمن بعدهم من القرون أولى منهم بذلك ، فإنهم أقل طاعة لله ورسوله منهم ^(٤٥) .

ونوقش الدليل الثاني بان حديث ابن عمر ﷺ ، والمصرح فيه بنهي النبي ﷺ عن أكل الجلالة ، قد يكون دليلاً لأصحاب القول الثاني ذلك أن الجلالة إذا حبست بعد ظهور النتن فيها ، وعلفت شيئاً طاهراً فزال ما بها من الرائحة والنتن جاز أكلها من غير كراهة أو تحريم إجماعاً ^(٤٦)

() "

(/) () "

- (:)

- (:) ()

- (/) ()

الترجيح: أميل إلى ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، والقاضي بان لاستحالة المواد النجسة أثر في طهارتها وحلها، وذلك لقوة ما استدل به أصحاب القول الثاني، وأما ما استدل به أصحاب القول الأول فيجاء عنه بالآتي:

١- بالنسبة لما روي عن أبي طلحة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهاه عن تخليل الخمر: إذ نهى النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون لصلة أخرى وهي التذريع بإبقاء الخمر لقصد تخليلها فتكون داعية لشربها.

وهذا ما ذكره ابن الشاط: "وجعله مانعاً في الإحالة سداً للذريعة، فإننا إذا جوزنا إبقاءه في الملك زماناً، وفي ذلك الزمان ربما انبعثت الدواعي لشربها، فقد رتب على المعنى الواحد كون القصد يقتضي في الإحالة المنع، وفي الإزالة الإباحة" ^(٤٧).

٢- يرد على الاستدلال بحديث ابن عمر رضي الله عنه، أن آثار النجاسة قد اختلطت بلحم ودم الجلالة، ومحل النزاع يبحث في زوال آثار النجاسة تماماً، واستحالة ذلك مواد أخرى مغايرة تماماً في الصفات والمعاني، أكسبته صفة الطهورية.

٣- ويرد على استدلالهم بالمعقول بان أجزاء النجاسة قد تحولت إلى أجزاء أخرى ولذا فإن أجزاء النجاسة لم تعد قائمة على صورتها التي من أجلها كان حكم التحريم، بل تحولت إلى أجزاء أخرى، وبالتالي فإنه يبدو لي أن استدلالهم بالمعقول خارج محل النزاع.

وما ذهب إليه أصحاب القول الثاني يتفق مع القياس إذ بنو أدلتهم على ربط الأحكام بعلمها، فاعتبروا أن الحكم بالنجاسة يدور مع العلة وجوداً وعدماً، أما ما قرره أصحاب القول الأول يقضى بإعمال الاستحالة في التنجيس دون إعمالها في التطهير.

وما انتهى إليه أصحاب القول الأول، قد يؤدي إلى العمل بما هو ممتنع شرعاً، كتحريم اللبن، لأنه دم استحال لبناً، وان يحرم الثمر والزرع المسقي بالعذرة والبول، وان يبيح العذرة والبول، لأنهما طعام وماء حلالان استحالا إلى اسم منصوص على تحريم المسمى به^(٤٨).

والأخذ بالقول الثاني قد يبدو منسجماً مع مبدأ رفع المشقة والأخذ بالتيسر، حيث يقول الله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٤٩)، ولا يخفى مدى التيسر في القول بطهارة النجاسات التي استحالت إلى مواد طاهرة، إذ في ذلك تخفيف من كلفة تحلية مياه البحر ومن ناحية أخرى تلاحظ الدول التي تعتمد على المياه الجوفية أن المياه تنضب شيئاً فشيئاً نظراً لمحدودية هذه المياه.

ثم إن الماء يعرف بأوصافه وأهمها انعدام اللون والطعم والرائحة، فإذا عاد الماء المستعمل عند مكائثرته أو معالجته فأصبح بلا لون أو طعم أو ريح فإنه طاهر لا محالة، وهذا ما نص عليه فقهاء الشافعية بل قالوا ما هو أكثر من ذلك من أن الماء النجس إذا كوثر فصار بلا لون ولا طعم ولا رائحة عاد طاهراً مطهراً^(٥٠).

ثم إن عملية تدوير المياه أمر فطري طبيعي، ذلك أن دورة المياه الطبيعية تقتضي أن تعود المياه المستعملة بل والنجسة إلى الطبيعة على شكل وصورة أخرى إما من خلال التبخر أو الترشح عبر طبقات الأرض لتعود مياهها يمكن استخدامها بل وشربها من جديد، وكل ما يمكن وصف مرحلة المعالجة الصناعية هو أنها عملية تسريع لمعالجة المياه المستعملة لتعود إلى سابق عهدها طاهرة ومطهرة.

() (/) .

() .

() .

:

ينقسم المطلب الثاني إلى ثلاثة فروع:

:

بناءً على ما تقدم في معرض الحديث عن طهارة المياه المستعملة المعالجة ثلاثياً من بقاء صفة النجاسة، فإن حكم استخدام المياه المعالجة يختلف بحسب نوع الاستخدام إلى نوعين:

- ١- الاستخدام البشري، كالشرب والوضوء وحكمه المنع لأنها مياه نجسة ولا يجوز الانتفاع بها مباشرة، وهو ما اتفق عليه الفقهاء^(٥١).
- ٢- الاستخدام الزراعي كسقي المزروعات وتنظيفها وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: ذهب الحنابلة في المعتمد إلى حرمة الزروع والثمار التي سقيت بالنجاسة، وهي نجسة غير طاهرة لاختلاطها بماء نجس.^(٥٢)

القول الثاني: ذهب الحنفية^(٥٣) والمالكية^(٥٤) والشافعية^(٥٥) وقول عند الحنابلة اختاره ابن عقيل إلى طهارة المزروعات والثمار التي سقيت بماء نجس وبالتالي فهي حلال.

()

() :

(/) .

() :

()

(/) .

()

:

أدلة القول الأول: استدلووا بالأثر والقياس:

١ - من الأثر: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "كنا نكري أرض رسول الله ﷺ ونشترط عليهم أن لا يزيلوها بعذرة الناس ^(٥٦)".

وجه الاستدلال: لولا تأثير التسميد بالنجاسة على الزروع والثمار لما اشترط على المستأجر

للأرض ترك هذا التسميد فدل على تحريم هذا التصرف ^(٥٧).

٢ - من القياس أن هذه الزروع والثمار تتغذى بالنجاسات وتترقى فيها أجزاؤها، كالجلالة، ولا تعتبر الاستحالة، لأنها لا تطهر ^(٥٨).

أدلة القول الثاني: استدلووا بآثار الصحابة والمعقول:

١ - عن سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه، انه كان يحمل مكمل عذرة ^(٥٩) إلى أرض له ^(٦٠). وهذا دليل على جوازه، إذ لو كان ممنوعا لما فعله ﷺ.

٢ - من المعقول: أن الثمرة إنما هي فروع من الشجرة وهي طاهرة والأصل أن ما تفرع عن الطاهر طاهر مثله ^(٦١).

()

() (/) (/) (/)

() :

() :

()

(/) (/)

المنافشة والترجيح: يبدو لي رجحان ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني وهم الجمهور، والذي يقول بطهارة الثمار والزروع التي سقيت بالماء المتنجس وذلك لما يأتي:

١- أثر ابن عباس مردود، لأنه ضعيف الإسناد، فلا يصح الاستدلال به^(٦٢). وإن قلنا بصحته جدلاً، فلا يدل على المنع وإنما يدل على فعل الأولى والأفضل، وهذا شأن أصحاب النبي ﷺ بالسعي نحو الأفضل والأحسن، وترك الفضول لا يعني حرمة، ودليل صرفه عن ظاهره بقية النصوص التي استدلت بها الفريق المخالف.

٢- ثم إن النجاسة الموجودة في السماد لم تعد قائمه وإنما تحولت إلى أجزاء أخرى، إذ أنها اختلطت بالتراب بما فيه من أملاح ومعادن:

علمنا فيما سبق في أثناء الحديث عن المرحلة الرابعة (المتقدمة)، أنها مرحلة يهدف منها تنقية المياه المستعملة من جميع النجاسات العالقة بها وآثارها، حتى يعود الماء إلى أصل خلقته، وهنا يثور سؤال: هل يمكن استخدام المياه المعالجة بالمرحلة الرابعة في كافة الاستعمالات البشرية المباشرة وغير المباشرة على حد سواء؟ الإجابة تكمن في التفرقة بين مسألتين:

المسألة الأولى: حكم استخدام المياه المعالجة في المرحلة الرابعة في الوضوء والاغتسال.

المسألة الثانية: حكم استخدام المياه المعالجة بالمرحلة الرابعة في الشرب.

أولاً: المسألة الأولى: يجوز استخدام الماء المعالج بالمرحلة الرابعة في الوضوء والاغتسال لصيرورته إلى أصل خلقته بعد القضاء على كافة النجاسات المؤثرة في

صفاته ، وبالتالي فإنه يصبح ماءً طاهراً مطهراً ، ولم يعد يشكل ضرراً عند استخدامه ، وما قد يبقى من البكتيريا ينحصر أثرها على الشرب دون الجلد.

وهذا ما جاءت المجامع الفقهية لإقراره ومنها مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي حيث نص : على أن "ماء المجاري إذا نقي بالطرق المذكورة أو ما يماثلها ولم يبق للنجاسة أثر في طعمه ولا في لونه ولا في ريحه صار طهوراً ، يجوز رفع الحدث به وإزالة النجس" (٦٣).

ثانياً : المسألة الثانية : تقدم فيما سبق أن هذه المرحلة يلجأ إليها للحصول على ماء نقي بحسب المواصفات والمقاييس الطبيعية للماء ، إلا أنه نظراً لبقاء نسبه بسيطة من البكتيريا التي قد تكون مصدراً لبعض الأمراض ، فإنه أخذاً بقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" (٦٤) يمنع شربها إلا لضرورة.

:

تهدف هذه المعالجة إلى إبادة جميع ما قد يحتويه الماء من البكتيريا ، والتي قد تشكل مصدراً لبعض الأمراض أثناء شربها ، وبالتالي فما من شك في أن الماء أصبح خالياً مما قد يسبب مرضاً ، وعليه فيجوز استخدام الماء لجميع الاستعمالات من الشرب وغيره .
كما يتضح أن شرب المياه المعالجة لا يحرم ما دام أن الضرر منتفٍ ، إلا أنه يستحسن العدول عن شرب المياه المعالجة ، وهذا يؤيده قرار اللجنة الدائمة (٦٥) ،

()

()

()

وكل ذلك احتياطاً للصحة وتنزهاً عما تستقذره النفوس خصوصاً عندما تكون ذاكرةً لماهية وحقيقة المياه المعالجة قبل ذلك.

١ - أن المياه المستعملة تشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة ، لاحتوائها على ملوثات بيولوجية وفيزيائية وكيميائية.

٢ - تمر المياه المستعملة بخمس مراحل :

(ابتدائية : إزالة المواد الصلبة.

(أوليه : تتمثل بعملية الترسيب.

(ثانوية : إدخال البكتيريا إلى الماء.

(متقدمة : تتمثل بالعمليات الكيميائية لإزالة المواد الملوثة والسامة.

هـ) نهائية : تتمثل بعملية التطهير بالكلور... الخ.

٣ - المياه المستعملة قبل المعالجة الثالثة (المرحلة الثانوية) نجسة ، نظراً لبقاء آثار النجاسة.

٤ - تطهر المياه المستعملة بعد المعالجة الرابعة (المرحلة المتقدمة) ، فيجوز استعمالها في الغسل والوضوء ، استحالة المواد النجسة وانفكاكها عن المياه المستعملة ، ويمنع استعمالها في الشرب ، احتياطاً للصحة.

٥ - يجوز سقي المزروعات والثمار بالمياه النجسة.

٦ - يجوز استعمال المياه المستعملة بعد المعالجة النهائية في الشرب ، لانتفاء

الضرر عنها.

- [١] أحمد البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، (ت: محمد عبد القادر)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- [٢] سليمان السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، (ت: محمد محي الدين)، دار الفكر، بيروت
- [٣] عبد الله الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- [٤] أحمد بن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافع الكبير، مؤسسة قرطبة، القاهرة - مصر ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- [٥] أبو بكر الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (ت: محمد طعمه الحلبي)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- [٦] ابن همام، فتح القدير، دار الفكر، بيروت.
- [٧] عثمان الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة الطبعة الثانية.
- [٨] محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- [٩] محمد العبدري، التاج والأكليل، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [١٠] محمد الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- [١١] محمد الشريني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (ت: علي معوض وعادل أحمد)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

[١٢] محي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، (ت: محمد المطيعي)، مكتبة الإرشاد، جده - السعودية.

[١٣] احمد بن تيميه، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ومجموعة الفتاوى ابن تيمية، (ت: عامر الجزار وأنور الباز)، دار الوفاء ومكتبه العبيكان، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

[١٤] سليمان المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[١٥] موفق الدين عبد الله ابن قدامه المقدسي، المغني، دار الإحياء للتراث، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

[١٦] محمد بن مفلح، الفروع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

[١٧] منصور البهوتي، شرح منتهى الإرادات، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

[١٨] علي ابن حزم، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت.

[١٩] أحمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية.

[٢٠] محمد قلعجي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

[٢١] علي بن حزم، مراتب الإجماع، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٢٢] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد الدويش، العبيكان، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤١٤ هـ.

- [٢٣] مجلة مجمع الفقه الإسلامي (رابطة العالم الإسلامي)، السنة التاسعة عشر، العدد الحادي والعشرون، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- [٢٤] أحمد فيصل، وصالح محمد، منظمات الصرف الصحي ومعالجة مياه المجاري، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
- [٢٥] إسلام محمود إبراهيم، الصرف الصحي، معالجة المخلفات السائلة، مكتبة المجتمع العربي، ط ١، ٢٠٠٧.
- [٢٦] سلوى حجار، الهندسة الصحية مياه المجاري، مديرية الكتب والمطبوعات، ١٩٨١.
- [٢٧] عبد طالب الزهراوي، ضبط تنقية المياه العادمة، ط ١، ٢٠٠٣.
- [٢٨] محمد فرج، الهندسة الصحية، دار الكتاب الحديث، ط ١، (٣ أجزاء). ٢٠٠٠.
- [٢٩] معهد السيطرة على تلوث الماء البريطاني، العمليات التمهيدية في معالجة المياه المستعملة، ١٩٨٢، ترجمة: فخري آغا وسوتل قنبر.

[٣٠] <http://mmes.com/ml-eng/water-dis.htm>.

Water Treatment and its Rule in Islamic Jurisprudence

Osamah Ali Mostafa Alfakeer Alrababah

Associate Professor, Department of Jurisprudence, Qassim University, Saudi Arabia

(Received 18/10/1431H; accepted for publication 26/2/1432H)

Abstract. The issue of water treatment Emerging issues that have arisen about the development of applied science and led to being able to re-use of water or another general n Is this treated water into the rule of purity or impurity? Is Imenk benefit in some way allowed in Islam? After the reference to define the concept of treatment who are specialists in the natural sciences you apply these concepts to asset legitimacy in dealing with this kind of developments, and show that some forms of treatment is not sufficient to demonstrate the description of Purity on the treated water, some of which was sufficient to achieve Description Purity them.

(/) - () ()

" "

.

(// //)

.

.

.

.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فقد جاء الشرع بحفظ اللسان ، والنهي عما يقترفه هذا العضو من ألفاظ ممنوعة ، ولا شك أن أمر اللسان من الأمور الخطيرة ، فإنه أسرع الأعضاء حركة ، فلا شيء أسرع ولا أسهل حركة منه ، ولهذا كان الزلل بهذا العضو وهذه الجارحة من أعظم الزلل وأكبره عند الله ﷻ ، ولذلك كان المصطفى ﷺ عندما علّم معاذاً ؓ حديثاً جليلاً فيه وصايا جامعة عظيمة وسأله معاذ : يا رسول الله ، وإننا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال المصطفى ﷺ له : «تكلتك أمك يا معاذ! وهل يكب الناس في النار على وجوههم - أو قال : على مناخرهم - إلا حصائد ألسنتهم؟»^(١).

وقال ﷺ - مبيناً خطورة ما يتفوه به الإنسان - : «إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقي لها بالاً يرفعه الله بها درجات ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في جهنم»^(٢).

وكان المصطفى ﷺ كما قال ابن القيم^(٣) - يتخير في خطابه ، ويختار لأئمة أحسن الألفاظ وأجملها وألطفها ، وأبعده من ألفاظ أهل الجفاء والغلظة والفحش ، فلم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ولا صخاباً^(٤) ولا فظاً.

() (/) ()
() () () (/)
() ()
() : () (/)
(/)
() ﷺ ()

وكان يكره أن يستعمل اللفظ الشريف المصون في حق من ليس كذلك ، وأن يستعمل اللفظ المهين المكروه في حق من ليس من أهله^(٥).

فيجب على المسلم أن يحتاط ويتحرز قبل أن يتفوه بأي شيء قد يضره أو يهلكه. وليس من شك في أن التوحيد أشرف العلوم ، وشرف العلم بشرف المعلوم ، والمسلم مأمور بتحقيق التوحيد لله ﷻ في الربوبية ، والألوهية ، والأسماء والصفات ، ومأمور بتحقيق التوحيد في القول والعمل والقلب ، وهذه الأركان الثلاثة جماع أمر الإيمان عند أهل السنة والجماعة.

وإن الوقوع فيما يناقض التوحيد أو ينافي كماله الواجب من أخطر المعاصي على العبد ، ومن ذلك الولوج في الألفاظ الشركية ، التي حذر منها المصطفى ﷺ ، ونهى أمته عنها ، ومن ذلك سب الريح ، حيث سيكون هذا البحث متعلقاً بجمع ودراسة المسائل العقيدية المتعلقة بذلك.

١ - أهمية بحث ودراسة مسائل العقيدة بشكل عام ، ومسائل التوحيد بشكل خاص ، وضرورة العناية بمسائله وإبرازها ، وأهمية التحذير مما يناقضه ، أو ينافي كماله الواجب ، ويقدر فيه ، ومن الأمور القادحة في التوحيد سب الريح.

()=

(/) : () (/)
(/) (/)
(- /)
() : - () -
(/) ()

٢ - انتشار سب الريح أو الغبار أو الأجواء المصاحبة للريح بين كثير من الناس ، وبشكل واضح وصريح في المناطق التي تشهد هبوب الكثير من الرياح الحارة أو الباردة ، وما يصاحبها من غبار وأتربة وتقلبات جوية ، وكثير من الناس لا يتفطنون إلى خطورة سب الريح أو لعنها ، وخطورة ما يفضي إليه ذلك.

٣ - وجود مادة علمية جيدة من كتب العلماء المتقدمين والمتأخرين تعين على بحث ودراسة هذه المسألة دراسة عقدية من جميع جوانبها.

٤ - عدم وجود دراسة عقدية أفردت هذه المسألة بالبحث. وفيما يلي خطة البحث ومنهجه.

يتكون البحث من مقدمة ، وخمسة مباحث ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر ، وفهرس للموضوعات.

المقدمة ، وفيها أهمية الموضوع ، وأسباب بحثه ، وخطة البحث ، ومنهج البحث.

- المبحث الأول : تعريف الريح ، وبعض صفاتها وأحوالها.
- المبحث الثاني : صلة هذه المسألة بالاعتقاد.
- المبحث الثالث : النصوص الواردة في المسألة.
- المبحث الرابع : المحاذير العقدية في سب الريح ، وحكم سب الريح.
- المبحث الخامس : تفسير ما ورد أن الريح من رُوح الله.
- الخاتمة : وفيها أبرز نتائج البحث ، وأتبع البحث بفهرس المصادر والموضوعات.

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي ، والتزمت أصول البحث العلمي ، كتخريج الآيات ، والأحاديث ، والحكم عليها إن كانت خارج الصحيحين ،

وعرفت بالأعلام عدا الصحابة - ﷺ أجمعين - ، ووثقت الآثار والأقوال ، وعلقت على ما يحتاج إلى تعليق.

وما كان من صواب في بحثي فمن الله ﷻ ، وهو المحمود على إحسانه وتوفيقه ، وما كان من خطأ أو زلل فمن نفسي المقصرة ومن الشيطان - نعوذ بالله منه - ، وأسأل الله أن يبارك في عملي ، وأن يعصمني من البدع والأهواء ، وأن يحسن خاتمتي ، وأن يغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين إنه سميع قريب مجيب الدعاء ، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

:

«أصل الريح: رَوْحٌ»^(٦). وهو في اللغة بمعنى: الراحة والرحمة ونسيم الريح ، والريّح جمعها: أرواح وأراويح وأرياح ورياح وريحٌ ، والريح: الغلبة والقوة والرحمة والنصرة والدولة والشيء الطيب ، والرائحة ، ويوم راح: شديدها ، وقد راح يراح ريحاً بالكسر ، ويوم ريحٌ: ككيّس: طيبها ، وراحت الريح الشيء تراحه: أصابته ، والشجر: وجد الريح ، وريح الغدير: أصابته ، والقوم: دخلوا فيها ، كأراحوا ، أو أصابتهم فجاحتهم ، والريحان: نبت طيب الرائحة أو كل نبت كذلك.

والريح نسيم الهواء أو الهواء المسيّر بين السماء والأرض ، والريح بمعنى الرائحة: عرض يدرك بحاسة الشم ، يقال: ريح زكية ، ويقال: لا يطلق اسم الريح

إلا على الطيب من النسيم، أما الرائحة فهي النسيم طيباً كان أم تنناً، والريح الهواء الخارج من أحد السبيلين، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذه المعاني اللغوية^(٧).
وأما الفرق بين الريح والرياح، فقد قال العلامة ابن منده^(٨): ذكر الفرق بين الريح والرياح، ومن قال: إن الله يرسل الريح للنقمة، والرياح للرحمة، ومن قال: معنى الرياح والريح واحد، قال الله ﷻ: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾^(٩)، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾^(١٠). وروي عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ يدعو إذا رأى الريح: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»^(١١)، وقال أبي بن كعب ؓ: ما كان في القرآن الرياح فهي الرحمة والريح العذاب^(١٢).

$$\begin{array}{rcl}
& .(\quad - \quad / \quad) & (\quad) \\
/ \quad - \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) : \\
.(\quad) - & - & (\quad / \quad) (\quad - \\
(\quad) & & (\quad) \\
(\quad / \quad) & (\quad / \quad) & : .(\quad) \\
& .(\quad / \quad) & (\quad / \quad) \\
& & .(\quad) (\quad) \\
& & .(\quad) (\quad) \\
(\quad / \quad) & (\quad) & (\quad) (\quad) \\
& (\quad / \quad) & (\quad) \\
& & (\quad) \\
(\quad) (\quad / \quad) & : .(\quad) (\quad) \\
& :(\quad / \quad) & (\quad) (\quad / \quad) \\
& . & \\
(\quad) (\quad / \quad) (\quad / \quad) & & (\quad / \quad) (\quad) \\
(\quad - \quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad) \\
& & .(\quad / \quad)
\end{array}$$

وقال الكفوي^(١٣) : كل ما في القرآن من الرياح فهو الرحمة ، وكل ما فيه من الريح فهو العذاب ، وأما ﴿ رِيحٌ طَيِّبَةٌ ﴾^(١٤) فباعتبار ما تشهيه السفن^(١٥) .
 ويعرض العلامة القرطبي^(١٦) الخلاف في هذه القضية في كلام نفيس محقق فيقول : من وحدَّ الريح ؛ فلأنه اسمٌ للجنس يدل على القليل والكثير ، ومن جمع فلاختلاف الجهات التي تهب منها الرياح ، ومن جمع مع الرحمة ووحد مع العذاب ، فإنه فعل ذلك اعتباراً بالأغلب في القرآن ، نحو ﴿ الرِّيحُ مُبَشِّرَتٌ ﴾^(١٧) ، و ﴿ الرِّيحُ الْعَقِيمَ ﴾^(١٨) .

فجاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة مفردة مع العذاب إلا في يونس في قوله : ﴿ وَجَرَيْنَ بِهِمُ رِيحٌ طَيِّبَةٌ ﴾^(١٩) . ورُوي أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا هبت الريح : «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً» ، وذلك لأن ريح العذاب شديدة ملتزمة الأجزاء كأنها جسم واحد ، وريح الرحمة ليّنة متقطعة فلذلك هي رياح ، فأفردت مع الفلك في

()	()
(/)	() . :
() .	(/) (/)
()	()
()	()
()	()
()	() . :
(/)	(/)
()	()
()	()
()	()

مُسْتَمِرٍّ ﴿٢٦﴾ ، وقدرها في آية أخرى بسبع في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوهَا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿٦﴾ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمْنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٢٧﴾﴾ .

وقد جعل الله الريح مسخرة لبعض خلقه ، كسليمان عليه السلام ، قال ﷺ : ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ مُتَاءِجَةً حَيْثُ أَصَابَ﴾ ﴿٢٨﴾ .

وقد ذكر لنا الله ﷻ بعض فوائد الرياح ومنها: نقل السحاب إلى الأرض الميتة،

كما

قال ﷻ : ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ لَّيْلَةٍ فَبَزَلْنَا بِهٖ أَمْءًا فَأَخْرَجْنَا بِهٖ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿٢٩﴾ ، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا سَوَّيْنَا أَلَمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهٖ زَرْعًا نَأْكُلُ مِنْهٗ أَنْعَمُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ ﴿٣٠﴾ .

ومن طرق سوق الماء: نقل الريح للسحاب ، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ۖ فَإِذَا أَصَابَ بِهٖ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

لَمُبْلِسِينَ ﴿٤٩﴾ فَأَنْظِرْ إِلَىٰ ءَاثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾.

ومن فوائد الرياح تلقيح النبات، قال ﷺ: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفَحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ ^(٣٢)، ومن فوائدها تحريك السفن بإذن الله، قال ﷺ: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ ^(٣٣) **﴿٣٢﴾** إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾.

والرياح من الآيات التي قد تدخل السرور على النفس ويستبشر بها، قال ﷺ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ ^(٣٤)، وقال ﷺ: ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلِ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۖ أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ^(٣٥)، وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ۚ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ^(٣٦).

وللرياح خزنة من الملائكة تصرفها بأمر الله ﷻ وإذنه، كما جاء في بعض النصوص ^(٣٧).

() (-) .

() () .

() (-)

() () .

() () .

() () .

() : () ()

(/ -) .

:

لا يستقيم توحيد المسلم حتى يعتقد بأنواع التوحيد الثلاثة، ومنها: توحيد الربوبية،

— وسيأتي تعريفه —، ويعتقد تفرد الله وحده بكل الأفعال، ومنها: النفع والضرر، فلا يمكن لأحد غير الله ﷻ أن يجلب للعبد النفع أو يدفع عنه الضرر، كما قال تعالى: ﴿وإن يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٣٨).

فبين ﷻ أن الخير والشر مقدران على الإنسان من الله ﷻ وحده.

كما بين الله سبحانه أن سيدنا محمداً ﷺ وهو أكرم خلق الله على الله لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، فكيف بغيره؟ قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (٣٩)، وقال: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ (٤٠)، وكذلك فقد ذم الله تعالى الذين يلجأون إلى غيره بالدعاء والتوسل لجلب الخير أو دفع الضرر، حيث إنهم عاجزون عن ذلك فقال الله تعالى ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشَفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ (٤١).

وإن في معرفة أفعال الله ما يقود العبد إلى تحقيق توحيد العبادة لله وحده، فتوحيد الربوبية يعتبر الباب والمدخل الذي يلج منه العبد إلى توحيد الألوهية، وذلك

() ()

() ()

() ()

() () :

أن العبد إذا تيقن أن ربه تعالى هو الذي بيده كل شيء ومن ذلك النفع والضرر، لا شريك له في ذلك، فإنه يقدم عبادته على كل شيء، بل يعبد وحده بالحب والخوف والرجاء، وجميع معاني العبودية، وبذلك يتحقق له توحيد الألوهية.

قال ابن القيم: يثبت قدم العبد في توحيد الربوبية، ثم يرقى منه صاعداً إلى توحيد الإلهية، فإنه إذا تيقن أن الضر والنفع، والعطاء والمنع، والهدى والضلال، والسعادة والشقاء، كل ذلك بيد الله لا بيد غيره، وأنه الذي يقلب القلوب ويصرفها كيف يشاء، وأنه لا موفق إلا من وفقه وأعانه، ولا مخذول إلا من خذله وأهانته وتخلّى عنه، وأن أصح القلوب وأسلمها وأقومها وأرقها وأصفها وأشدّها وألينها من اتخذه وحده إلهاً ومعبوداً، فكان أحب إليه من كل ما سواه، وأخوف عنده من كل ما سواه، وأرجى له من كل ما سواه، فتتقدم محبته في قلبه جميع المحاب، ويتقدم خوفه في قلبه جميع المخوفات، فتتساق المخاوف كلها تبعاً لخوفه، ويتقدم رجاءه في قلبه جميع الرجاء، فينساق كل رجاء تبعاً لرجائه، فهذا علامة توحيد الإلهية في هذا القلب، والباب الذي دخل إليه منه توحيد الربوبية، أي باب توحيد الإلهية هو توحيد الربوبية^(٤٢).

إذا تقرر ذلك علم أن الإتيان بشيء من المخلات أو النواقض لهذا الاعتقاد يعد مما ينافي التوحيد أو يناقضه - حسب حال صاحبه كما سيأتي في حكم ساب الريح - فاسب الريح محل بالتوحيد من حيث أنه ينسب الأمور إلى غير الله^(٤٣). وقد جعله الإمام محمد بن عبد الوهاب^(٤٤) من ضمن أبواب كتاب التوحيد^(٤٥).

() (/) .

() (/) .

() ()

قال الشيخ د. صالح الفوزان - حفظه الله في شرحه كتاب التوحيد - : هذا الباب - يعني باب النهي عن سب الريح - من جنس الأبواب السابقة التي فيها النهي عن سب الدهر ، والنهي عن قول : (لو) وغير ذلك ، والنهي عن التنجيم ، كل ما فيه إضافة الأشياء إلى غير الله ﷻ فإنه منهي عنه ، لأن الأمور كلها بيد الله ﷻ ، وهو خالقها ومدبرها ، فتضاف إليه ﷻ ولا تضاف إلى غيره لا إضافة سب ولا إضافة مدح ؛ لأن في هذا تنقصاً لله ﷻ وإسناد الأمور إلى غيره^(٤٦) .

« فباب النهي عن سب الريح الذي جاء به الشيخ بعد ذلك داخل في معنى اتخاذ أنداد مع الله ، لأنها - أي الريح - إنما تهب عن إيجاد الله ﷻ وخلقها لها وأمره ، لأنه هو الذي أوجدها وأمرها ، فمسيبتها سبة للفاعل وهو الله ﷻ »^(٤٧) .

وسب الريح محل بالتوحيد من حيث أنه اعتراض على خلق الله ، والاعتراض عليها اعتراض على خالقها ، « فإذا عرف الإنسان مثل هذه العقيدة عرف كمال التصرف ، وفوض أموره إلى الله ﷻ ، ورضي به ، فاستعاذ به من شر ما في المخلوقات التي يملك الرب ﷻ إرسالها ، وسأله من خير ما في هذه المخلوقات ، فالله هو المالك لإعطاء الخير منها وتسخيرها ، واعتقد بعد ذلك أنه له وحده التدبير والأمر والنهي ، واعتقد بعد ذلك أن الذين يعترضون على تصرفه وتقديره قد نقصت عقائدهم ونقص

$$\begin{array}{rcl}
 () & : & () . \\
 () & & (/) \\
 () & & (/) . \\
 () & & () . \\
 () & & (/) . \\
 () & : & () . \\
 () & - & () .
 \end{array}$$

توحيدهم ؛ حيث يجعلون معه متصرفاً ، ويجعلون الريح لها شيء من التصرف أو نحو ذلك ، واعتقد بعد ذلك أن الرب تعالى حكيم في أمره وحكيم في تصرفه ، فهو لم يرسل هذه الرياح إلا لحكمة عظيمة تعجز العقول عن إدراكها ، فإذا عرفنا شيئاً من الحكم تحدثنا به ، وإذا جهلنا شيئاً سلمنا الأمر إلى الله وقلنا : هذا تصرفه وتديره ، فليس لنا الاعتراض على شيء مما قدره وقضاه»^(٤٨).

إن كون سب الريح محل بالتوحيد من حيث أن الواجب على الإنسان العبودية والخضوع لله وليس له حق الاعتراض عليه ، فإذا اعترض على أفعال الله لم يلتزم بالعبودية وكأنه جعل نفسه نداً لله.

وسب الريح - كما سيأتي - قد يؤدي إلى سب من أرسلها ، وهذه ردة والعياذ بالله ، وفي سب الريح أذية لله ﷻ وتشبه بأهل الجاهلية ، وقد أمرنا بمجانبة أفعالهم. وسب الريح وغيره من المخلوقات نقص في الإيمان وضعف في التوحيد ، لأنه معصية ، وعدم امتثال لأمر المصطفى ﷺ ، ومعلوم أن سائر المعاصي تنقص التوحيد والإيمان^(٤٩).

ولما نهى النبي ﷺ عن سب الريح أرشد إلى الدعاء فقال : « فإذا رأيتم ما تكرهون ، فقولوا : اللهم إنا نسألك من خير هذه الريح ، وخير ما فيها ، وخير ما أمرت به ، ونعوذ بك من شر هذه الريح ، وشر ما فيها ، وشر ما أمرت به »^(٥٠). ومعنى الاستعاذة كأنك تقول : أعوذ بك يا رب ، بمعنى : ألتجئ إليك ، وأتحصن بك ، وأحتمي بك ، وأستجير بك ، فأنت الملاذ ، وأنت المرتجى من شر هذه

() ~ (/) .
() : () . (~) .
() .

الريح التي أرسلتها، والتي هي تصرفك، فهذا دعاء جامع يفيد أن الإنسان يعترف بأن هذه الريح من الله وليس من نفسها ثارت، وليس أحد من الخلق أثارها، أو تصرف فيها، ويفيد أن التصرف إلى الله، وأنه الذي يُسأل ويستعاذ به^(٥١).

قال العلامة عبد الرحمن بن حسن^(٥٢): فهى ﷺ أهل الإيمان عما يقوله أهل الجهل والجفاء، وأرشدهم إلى ما يُحب أن يقال عند هبوب الرياح ثم ساق الحديث، ثم قال: يعني إذا رأيتم ما تكرهون من الريح إذا هبت فارجعوا إلى ربكم بالتوحيد، ففي هذا عبودية لله، وطاعة له ولرسوله، واستدفاع للشرور به، وتعرض لفضله ونعمته، وهذه حال أهل التوحيد والإيمان، خلافاً لحال أهل الفسوق والعصيان، الذين حرموا ذوق طعم التوحيد الذى هو حقيقة الإيمان^(٥٣).

وكان المصطفى ﷺ يدعو بأدعية كثيرة إذا هبت الريح، منها ما في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح قال: «اللهم إني أسألك خيرها، وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أرسلت به»، قالت: وإذا تحيَّلت السماء تغير لونه وخرج ودخل وأقبل وأدبر، فإذا مطرت سُرِّي عنه، فعرفت ذلك في وجهه، قالت عائشة: فسألته فقال: «لعلَّه يا عائشة كما قال قوم عاد: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُنْطَرِنًا﴾» (٥٤).

$$\begin{array}{rcl}
 & & .(\quad /) \quad (\quad) \\
 (\quad) & & (\quad) \\
 .(\quad /) & (\quad /) & (\quad /) : .(\quad) \\
 & & .(\quad - \quad /) \quad (\quad) \\
 (\quad) & (\quad) & (\quad) \\
 & & .(\quad) = =
 \end{array}$$

قال أنس ؓ: كانت الريح الشديدة إذا هبت عُرف ذلك في وجه النبي ﷺ^(٥٥).
وعن سلمة بن الأكوع ؓ قال: كان النبي ﷺ إذا اشتدت الريح يقول: «اللهم
لقحاً لا عقيماً»^(٥٦).

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا رأى ناشئاً في أفق السماء ترك العمل
وإن كان في صلاته، ثم يقول: «اللهم إني أعوذ بك من شرها»، فإن مطر قال: «اللهم
صيباً هنيئاً»^(٥٧).

وعن عقبة بن عامر ؓ قال: بينا أنا أسير مع رسول الله ﷺ إذ غشيتنا ريح وظلمة
شديدة، فجعل رسول الله ﷺ يتعوذ ب: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾^(٥٨)، و﴿قُلْ أَعُوذُ

() () : () .
(/) .
() () () :
((/)) .
(/) ()
() : ()
() : () : ()
() () () ()
() ()
(/) :
() : : :
(/) : : : « » :
() ()

يَرْبِّ النَّاسِ ﴿٥٩﴾، ويقول: «يا عقبة، تعوذ بهما فما تعوذ متعوذ بمثلهما»، وسمعتَه يؤمنا بهما في الصلاة^(٦٠).

وفي إرشاد النبي ﷺ إلى الدعاء عند هبوب الريح أمر بالتوجه إلى الله بسائر أنواع التعبد، وليس يخفى أن الدعاء من أجل العبادات، بل هو العبادة، كما قال ﷺ: «إن الدعاء هو العبادة»^(٦١)، وذلك لأن فيه من ذل السؤال، وذل الحاجة والافتقار إلى الله - تعالى - والتضرع والانكسار بين يديه، ما يظهر حقيقة العبودية لله - تعالى -، ولذلك كان أكرم شيء على الله - تعالى -.

«وما هذه المرتبة السامية والمنزلة العالية - والله أعلم - إلا لأنه يجتمع فيه من أنواع التعبد ما لا يجتمع في غيره، فيستدعي حضور القلب وعبادة الله بالتوجه والقصد، والرجاء، والتوكل، والرغبة فيما عنده، والرغبة من عذابه، ويستدعي عبادة اللسان من اللهج بالتمجيد، والتحميد، والتقديس، والطلب، والمسألة والابتهاال، والتضرع، ويستدعي عبادة البدن بالانكسار، والاستكانة بين يدي الله -

() ()
 () ()
 (/) ()
 : ﴿
 : «
 ()
 - : (/) :
 : :
 : -
 : «
 (/) () (/) ﴿ ()
 () ()

تعالى - والتذلل له ، والتبرؤ من الحول والقوة إلا به ، مستغنياً به - سبحانه - دون سواه ، إلى آخر ما هنالك من أنواع العبادة التي يشتمل عليها الدعاء»^(٦٢).

والدعاء له منزلة عظيمة في العقيدة ، وصلة قوية بها ، ويدخل في باب التوحيد ، ومنه توحيد الربوبية ، فحين يدعو المسلم الله لطلب الخير والاستعاذة من الشر ؛ فهو يعتقد أنه لا نافع له ولا ضار إلا الله وحده لا شريك له.

وينبغي أن يعلم أنه لا تعارض بين ما يقدره الله على الخلق ومن ذلك الريح وبين دعاء المسلم الله خير هذه الريح والتعوذ من شرها ، فإن الذي قضى وقدر هو الذي أمر بالدعاء ، والدعاء سبب من الأسباب ، والمسبب الله ﷻ ، وهناك بعض الأشياء قدرت على أسباب ، إذا وجدت أسبابها وجدت مسبباتها ، والدعاء سبب من هذه الأسباب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٦٣) : الدعاء في اقتضائه الإجابة كسائر الأعمال الصالحة في اقتضائها الإثابة ، وكسائر الأسباب في اقتضائها المسببات ، ومن قال : إن الدعاء علامة ودلالة محضة على حصول المطلوب المسؤول ، وليس بسبب ، أو هو عبادة محضة لا أثر له في حصول المطلوب وجوداً ولا عدماً ، بل ما يحصل بالدعاء يحصل بدونه ، فهما قولان ضعيفان ؛ فإن الله علّق الإجابة به تعليق المسبب بالسبب ، كقوله : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾^(٦٤) ، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها

() ~ : » () .

()

(/) : () ()

(/) (/) (/)

() () .

إحدى خصال ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها»، قالوا: يا رسول الله، إذا نكث! قال: «الله أكثر»^(٦٥). فعلق العطاء بالدعاء تعليق الوعد والجزاء بالعمل المأمور به.

والمقصود أن يعلم أن الدعاء والسؤال هو سبب لنيل المطلوب المسؤول، ليس وجوده كعدمه في ذلك، ولا هو علامة محضة، كما دل عليه الكتاب والسنة.

ثم قال الشيخ: وأما قول القائل: وإن كان الدعاء مما هو كائن، فما فائدة الأمر به ولا بد من وقوعه؟ فيقال: الدعاء المأمور به لا يجب كوناً، بل إذا أمر الله العباد بالدعاء، فمنهم من يطيعه فيستجاب له دعاؤه، وينال طلبته، ويدل ذلك على أن المعلوم المقدور هو الدعاء والإجابة، ومنهم من يعصيه فلا يدعو، فلا يحصل ما علق بالدعاء، فيدل ذلك على أنه ليس في المعلوم المقدور الدعاء ولا الإجابة، فالدعاء الكائن هو الذي تقدم العلم بأنه كائن، والدعاء الذي لا يكون هو الذي تقدم العلم بأنه لا يكون.

فإن قيل: فما فائدة الأمر فيما علم أنه يكون من الدعاء؟ قيل: الأمر هو سبب أيضاً في امتثال المأمور به، كسائر الأسباب، فالدعاء سبب يدفع البلاء، فإذا كان أقوى منه دفعه، وإن كان سبب البلاء أقوى لم يدفعه، لكن يخففه ويضعفه، ولهذا أمر عند الكسوف والآيات بالصلاة والدعاء والاستغفار والصدقة والعق. والله أعلم^(٦٦).

(/) (/) ()
 () () ()
 (- /) ()

فينبغي على العبد أن يدعو الله عند هبوب الريح خائفاً متضرعاً منكسراً، والله ﷻ يتعرف على عباده بالرخاء، كما أنه يتعرف عليهم بالشدة، حتى يعلموا ويعرفوا ربوبيته وقهره وجبروته، ويعلموا حلمه وتودده ورحمته للعباد.

قال الشيخ د. صالح الفوزان - في شرحه حديث النهي عن سب الريح -: في الحديث دليل على أن المسلمين عند الشدائد يتوجهون إلى الله بالدعاء والتضرع والتوحيد، ولا يتركون الدعاء، ولا يتوجهون إلى غيره كحال مشركي هذا الزمان الذين إذا وقعوا في شدة فإنهم ينادون بالشرك، ويدعون غير الله ﷻ، يدعون من يخلصهم من الموتى ومن الأولياء والصالحين، يهتفون بأسمائهم، ويذكرون أسماءهم حتى يخلصوهم، ويتواصون بذلك^(٦٧).

:

ورد في النهي عن سب الريح وأوصافها أحاديث كثيرة - كما قال الشوكاني -^{(٦٨)(٦٩)}، ومن هذه الأحاديث:

١ - ما رواه أبي بن كعب ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الريح، فإذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: اللهم إنا نسألك من خير هذه الريح، وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، ونعوذ بك من شر هذه الريح، وشر ما فيها، وشر ما أمرت به»^(٧٠).

()	(/)	.
()		
()	()	: .()
()	(/)	.
()	- (/)	.
()	:	()

وجاء عن أبي عن النبي ﷺ بلفظ: «لا تسبوا الريح فإنها من روح الله، وسلوا الله خيرها، وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، وتعوذوا بالله من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أرسلت به»^(٧١).

٢- ما رواه أبو هريرة ؓ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسبوها، وسلوا الله خيرها، واستعيذوا بالله من شرها»^(٧٢).

وجاء الحديث عن أبي هريرة بسياق آخر، قال ؓ: أخذت ريح بطريق مكة وعمر ابن الخطاب حاج، فاشتدت عليهم، فقال عمر لمن حوله: من يحدثنا عن الريح؟ فلم يرجعوا إليه شيئاً، فبلغني الذي سأل عنه عمر من ذلك، فاستحثت

() . : . =

() ()

() ()

: (/)

...

(/) ()

() (/) ()

: = =

(/) .

() (/) ()

(/) (/) () ()

:

(/)) .

() .

راحلتي حتى أدركته، فقلت: يا أمير المؤمنين، أُخبرت أنك سألت عن الريح، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الريح من روح الله، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسبوها، وسلوا الله خيرها، واستعينوا به من شرها»^(٧٣).

وعنه ﷺ مرفوعاً بلفظ: «لا تسبوا الريح فإنها تجيء بالرحمة والعذاب، ولكن سلوا الله خيرها، وتعوذوا بالله من شرها»^(٧٤).

٣- ما رواه ابن عباس ﷺ قال: إن رجلاً لعن الريح عند النبي ﷺ فقال ﷺ: «لا تلعن الريح فإنها مأمورة، وإن من لعن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه»^(٧٥).

٤- ما رواه جابر بن عبد الله ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لا تسبوا الليل والنهار ولا الشمس ولا الرياح، فإنها ترسل رحمة لقوم وعذاباً لآخرين»^(٧٦).

() (/) () ()
: ()
. (/)
: (/) ()
. (/)
() () () ()
(/) () ()
: () () ()
(/)
() . ﷺ
(/)
: (/) () ()
. (/)
:

وجاءت بعض الآثار عن بعض الصحابة في النهي عن سب الريح ومنها:

١ - قال عبد الرحمن بن أبزى رضي الله عنه: «هاجت الريح على عهد أبي فسيبها إنسان، فقال أبي: لا تسبوا الريح، ولكن قولوا: نسأل الله خيرها وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، ونتعوذ بالله من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أرسلت به»^(٧٧).

وروي عن أبي رضي الله عنه بلفظ: لا تسبوا الريح فإنها من نفس الرحمن^(٧٨).

٢ - وعن مجاهد^(٧٩) قال: هاجت ريح فسيبها، فقال ابن عباس رضي الله عنه: لا تسبوها فإنها تجيء بالرحمة، وتجيء بالعذاب، ولكن قولوا: اللهم اجعلها رحمة، ولا تجعلها عذاباً^(٨٠).

(/) : (/) . =

.

»: :

() (/) .«

() (/) : ()

.

»: (/)

.(/) () «!

() () ()

() (/) () (/)

.() ()

() () ()

()

. () ()

()

(/) : . ()

٣ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لا تسبوا الرياح فإنها بُشْرٌ ونذرٌ ولواقع، ولكن استعينوا بالله من شر ما أرسلت به ^(٨١).

:

:

:

من أنواع التوحيد عند أهل السنة والجماعة: توحيد الربوبية، ويعرفه العلماء والأئمة بأنه: إفراد الله - تعالى - بالخلق والملك ^(٨٢).

فإفراد الله تعالى بالخلق يراد به: الإقرار والاعتراف أنه تعالى هو وحده الخالق لكل شيء، لا شريك له في ذلك، قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ^(٨٣)، وإفراد الله تعالى بالملك فيراد به أمران متلازمان: الأول: الاعتراف بأنه تعالى المالك للكون أجمع بما فيه، لا شريك له في ملكه، والثاني: أنه المدبر له والمتصرف فيه بما شاء، لا شريك له في ذلك ^(٨٤).

		(/)	(/)	(/) =
	()	(/)		()
(/)		(/)		()
				.
(/)	()			()
				.
(/)	(/) (/)	:	()	
()	(/)			
			()	
-	-		:	()
(/)				

وقد جاءت النصوص في ذم من يضيف إنعام الله إلى غيره، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد ذم سبحانه من كفر بعد إيمانه كما قال: ﴿قُلْ مَنْ يُضَيِّكُم مِّنْ ظُلُمَتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ الآية^(٩٠). فهذا في كشف الضر، وفي النعم قال: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾^(٩١) أي: شكركم وشكر ما رزقكم الله، ونصييكم تجعلونه تكدياً وهو الاستسقاء بالأنواء، كما ثبت في حديث ابن عباس ؓ الصحيح قال: مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ فقال ﷺ: «أصبح من الناس شاكرو ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا»، فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾^(٩٢) حتى بلغ ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾^{(٩٣)(٩٤)}.

وفي الصحيح أيضاً عن أبي هريرة ؓ عن رسول الله ﷺ قال: «ما أنزل الله من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين، ينزل الله الغيث، فيقولون: الكوكب كذا وكذا»، وفي لفظ: «بكوكب كذا وكذا»^(٩٥).

وفي الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني ؓ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح على إثر سماء كانت من الليل، قال: «أتدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فمن قال: مطرنا

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ، ومن قال : مطرنا بنوء كذا وكذا ، فذاك كافر بي مؤمن بالكواكب»^(٩٦).

وهذا كثير جداً في الكتاب والسنة ، يذم سبحانه من يضيف إنعامه إلى غيره ، ويشركه به ، قال بعض السلف : هو كفولهم : كانت الريح طيبة والملاح حاذقاً^(٩٧).

«يعني أن من إنكارهم لنعمة الله أنهم إذا ساروا في البحر في السفن التي كانت تسير بالريح إذا نجوا من البحر وخرجوا إلى البر يثنون على الريح وعلى الملاح ، ولا يقولون : هذا بفضل الله ، بل يقولون : كانت الريح التي حملت السفينة طيبة»^(٩٨).

قال الشيخ سليمان بن عبد الله^(٩٩) : يكون نسبة ذلك^(١٠٠) من جنس نسبة المطر إلى الأنواء ، وإن كان المتكلم بذلك لم يقصد أن الريح هو الفاعل من دون الله وأمره ، وإنما أراد أنه سبب ، لكن لا ينبغي أن يكون الريح أو الملاح سبباً أو جزءاً من سبب ، ولو شاء الرب تبارك وتعالى لسلبه سببته ، فلم يكن سبباً أصلاً ، فلا يليق بالمنعم عليه المطلوب منه الشكر أن ينسى من بيده الخير كله وهو على كل شيء قدير ، ويضيف النعم إلى غيره ، بل يذكرها مضافة منسوبة إلى مولاهما والمنعم بها وهو المنعم على

()	()	()
()	(- /)	()
()	(/)	()
()	()	()
(/)	:	()
()		()
:		()

الإطلاق، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ تُمْرُوا إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ ﴾ (١٠١)(١٠٢).

إن من يسب الريح فقد اعتقد أن الريح هي تصنع هذه الأمور وتحدثها، وأنها مستقلة بنفسها، وهذا شرك أكبر في الربوبية^(١٠٣).

قال د. صالح الفوزان - حفظه الله - : كل ما فيه إضافة الأشياء إلى غير الله ﷻ فإنه منهى عنه، لأن الأمور كلها بيد الله ﷻ، وهو خالقها ومدبرها، فتضاف إليه ﷻ ولا تضاف إلى غيره لا إضافة سب ولا إضافة مدح، لأن في هذا تنقصاً لله ﷻ وإسناد الأمور إلى غيره^(١٠٤).

ولهذا أمر النبي ﷺ بالاستعاذة بالله عند هبوب الريح - كما تقدم -، قال العلامة ابن جبرين ~ : ومعنى الاستعاذة كأنك تقول : أعوذ بك يا رب، بمعنى : ألتجئ إليك، وأتحصن بك، وأحتمي بك، وأستجير بك، فإنك أنت الملاذ، وأنت المرتجى من شر هذه الريح التي أرسلتها، والتي هي تصرفك.

فهذا دعاء جامع يفيد أن الإنسان يعترف بأن هذه الريح من الله، وليست من نفسها ثارت، وليس أحد من الخلق أثارها أو تصرف فيها، ويفيد أن التصرف إلى الله، وأنه الذي يُسأل ويُستعاذ به^(١٠٥).

() ()

() ()

() (/) :

() (/)

() (/)

إن تحقيق التوحيد - كما قال الشيخ سليمان بن عبد الله - هو الاحتراز من الشرك بالله في الألفاظ، وإن لم يقصد المتكلم بها معنى لا يجوز، بل ربما تجري على لسانه من غير قصد، كما يجري على لسانه ألفاظ من الشرك الأصغر لا يقصدها^(١٠٦).
وإن من ينسب الأشياء إلى الظواهر الطبيعية أو الرياح فهذا فيه سوء أدب مع الله، نعم، إن الله جعل للأشياء أسباباً، ولكن هو الذي خلق الأسباب، وهو الذي سخرها وأودع فيها الأسرار، فالواجب أن تسند هذه الأمور إلى الله ﷻ، هذا هو التوحيد، وعلى المسلم أن يحاسب نفسه، ويلومها، ويستغفر الله، ولا يلوم الرياح ولا غيرها^(١٠٧).

وإضافة إلى كونه سوء أدب مع الله وإسناداً للأمور إلى غيره، فليس له مستند عقلي ولا نقلي، بل هو محض جهل، وقائله جاهل في أي عصر كان، ولأهل زماننا - كما قال العلامة الألوسي -^(١٠٨) حظ وافر من هذا الاعتقاد الباطل، والله المستعان^(١٠٩).

:

من المحاذير الخطيرة في سب الرياح: أن الذي يسبها - كما قال العلامة ابن جبرين - كأنه يعترض على الله، ويطعن في حكمته، ويطعن في تصرفه؛ لأنه يسب ما لا يستحق السب من الرياح المسخرة، ودعاء النبي ﷺ وطلبه من الله خير هذه

() ()

() : (/)

()

(/) : () ()

(/) (/)

()

()

الريح واستعاذته من شر ما فيها يفيد النهي عن الاعتراض على خلق الله المسخر المدير، فالاعتراض عليه اعتراض على الخالق، فيجب على المسلم أن يعتقد أن الرب تعالى حكيم في أمره، وحكيم في تصرفه، فهو لم يرسل هذه الرياح إلا لحكمة عظيمة تعجز العقول عن إدراكها، فإذا عرفنا شيئاً من الحكم تحدثنا به، وإذا جهلنا شيئاً سلمنا الأمر إلى الله، وقلنا: هذا تصرفه وتديره، فليس لنا الاعتراض على شيء مما قدره وقضاه، والله تعالى أعلم^(١١٠).

وما دامت الريح قدراً من قدره سبحانه، فإن سبها أو لعنها سب ولعن لمن ليس أهلاً للسب واللعن، وقد جاء في الحديث النهي عن لعن الريح - كما تقدم - والصفات المقتضية للعن ثلاثة كما قاله الغزالي^(١١١): الكفر والبدعة والفسق^(١١٢). وليست الريح متصفة بواحدة منها^(١١٣).

وسب الريح أو غيرها من المخلوقات ليس فيه جدوى أو فائدة^(١١٤)، فهي لا تملك شيئاً ولا تدبر أمراً.

ويجب على المسلم أن يرضى بقضاء الله وقدره، ويعتقد أن الريح من الأسباب، وأنها إن كانت شراً فهي تأديب من الله لعباده وتطهير، ولا يذمها أو يسبها ويلعنها، فإن هذا اتهام لله ﷻ فيما قضى الله له، وقد حذر المصطفى ﷺ من ذلك، فقد

() (/) .

()

() (/) : (/) (/)

(/) (/) .

() - (/) - .

() : (/) .

() : (/) .

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا نبي الله، أي العمل أفضل؟ قال: «الإيمان بالله وتصديق به وجهاد في سبيله» قال: أريد أهون من ذلك يا رسول الله، قال: «السماحة والصبر»، قال: أريد أهون من ذلك يا رسول الله، قال: «لا تتهم الله في شيء قُضي لك»^(١١٥).

وإن المعارض على أقدار الله يتبع في ذلك منهج اللعين إبليس، حيث كان أول المعارضين على أقدار الله، «فإنه ينظر بمجرد عقله، فقال: كيف يفضل الطين على جوهر النار؟ وفي ضمن اعتراضه أن حكمتك قاصرة، وأن رأيي أجود، فلو لقيت أنا إبليس كنت أقول له: حدثني عن فهمك هذا الذي رفعت به أمر النار على الطين، أهو وهبه الله لك أم حصل لك من غير موهبته؟ فإنه سيقول: وهبه لي، فأقول: أفيهب لك كمال الفهم الذي لا تدركه حكمته، فترى أنت الصواب، ويرى هو الخطأ؟ وتبع إبليس في تغفيله واعتراضه خلق كثير، مثل ابن الراوندي^(١١٦) والمعري^(١١٧)، ومن قوله:

إذا كان لا يحظى برزقك عاقل وترزق مجنوناً وترزق أحمقاً

() (/) ()

: ﴿

.(/) .

()

: ﴿

.(/) (/) (/) (- /)

() ()

(/) : ()

.(/) (/) (/) (/)

فلا ذنب يا رب السماء على امرئ رأى منك ما لا يشتهي فتزندقاً^(١١٨)

وقد كان بعض الصلحاء قارب الثمانين سنة ، كثير الصلاة والصوم ، فمرض واشتد به المرض فقال : إن كان يريد أن أموت فليمتني ، فأما هذا التعذيب فما له معنى؟! وكان بعضهم يتزيا بالعلم ، فإذا ضاق رزقه عليه ، قال : أيش هذا التدبير؟! واعلم أن المعارض قد ارتفع أن يكون شريكاً ، وعلا على الخالق بالتحكم عليه ، وهؤلاء كفرة ، لأنهم رأوا حكمة الخلق قاصرة ، وإذا كان توقف القلب عن الرضى بحكم الرسول ﷺ يخرج عن الإيمان ، قال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(١١٩) ، فكيف يصح الإيمان مع الاعتراض على الله تعالى؟!^(١٢٠)

ولاشك أن السخط على أقدار الله دليل على سوء الظن بالله ﷻ ، ولهذا ذمّه الله في كتابه فقال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسَخَطُونَ ﴾^(١٢١) ، وقال ﷻ : «إن عظم الجزاء مع عظم البلاء ، وإن الله تعالى إذا أحب قوماً ابتلاهم ، فمن رضى فله الرضا ، ومن سخط فله السخط»^(١٢٢).

(/) (- /) ()

() ()

() (- /)

() ()

() () ()

(/) ()

" "

يلتحق بما سبق أن سب الريح يرجع في الأصل إلى سب من أرسلها وأوجدها وأمرها، فمُسَبَّتُهَا مُسَبِّةٌ لِلْفَاعِلِ ^(١٢٣)، وهو الله ﷻ ^(١٢٤).

«فلو وجدت قصراً مبنياً وفيه عيب فسببته ؛ فهذا السب ينصب على من بناه ، وكذلك سب الريح ، لأنها مدبرة مسخرة على ما تقتضيه حكمة الله ﷻ» (١٢٥).

قال الشيخ ابن أبي جمرة^(١٢٦): لا يخفى أن من سب الصنعة فقد سب صانعها، فمن سب نفس الليل والنهار أقدم على أمر عظيم بغير معنى... ثم أشار بأن النهي عن سب الدهر تنبيه بالأعلى على الأدنى، وأن فيه إشارة إلى ترك سب كل شيء مطلقاً إلا ما أذن الشرع فيه، لأن العلة واحدة^(١٢٧).

$$\begin{pmatrix} \vdots \\ \vdots \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \vdots \\ \vdots \end{pmatrix} \quad \left(\begin{pmatrix} \vdots \\ \vdots \end{pmatrix} \right)$$
$$\therefore$$

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ١ مِنْ شَرِّ مَا

(خَلَقَ) (- :)

: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ

: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ ٧٨

أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾ (:)

وَالَّذِي هُوَ يُطْعَمُنِي وَسَقِينِي ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي ﴿٨٠﴾ (: -) .

$$\cdot \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right) : \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right)$$
$$\left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right) \quad : \quad \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right)$$
$$\cdot \left(\frac{\quad}{\quad} \right) \qquad \left(\frac{\quad}{\quad} \right)$$

.(/) ()

$$\vdots \quad . \left(\begin{array}{c} \vdots \\ \vdots \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \vdots \\ \vdots \end{array} \right)$$

.(/) ()

$$\cdot \left(\frac{1}{\sqrt{2}} \right) \quad \left(\frac{1}{\sqrt{2}} \right)$$

«ولا ريب أن سب الله ﷻ يعد أقبح وأشنع أنواع المكفرات القولية التي تناقض الإيمان... وقد أجمع العلماء على كفر من سب الله تعالى ، قال إسحاق بن راهويه (١٣١) :
قد أجمع العلماء على أن من سب الله ﷻ... أنه كافر (١٣٢).

$$\begin{array}{rcl}
 & & (\quad) \\
 (\quad / \quad) & : & . (\quad) \quad (\quad) \\
 & . (\quad / \quad) & (\quad / \quad) \quad (\quad / \quad) \\
 & & . (\quad / \quad) \quad (\quad) \\
 (\quad / \quad) & : & (\quad / \quad) \quad (\quad) \\
 . (\quad) & (\quad - \quad) & (\quad / \quad) \\
 (\quad) & & (\quad) \\
 (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) : . (\quad) \\
 & & . (\quad / \quad) \\
 & . (\quad / \quad) & : (\quad)
 \end{array}$$

كان أهل الجاهلية يسبون الريح إذا جاءت على غير رغبتهم^(١٤٠). وكانت العرب قديماً تسمي الريح الباردة نحساً ويتشاءمون بها، قال ابن دريد^(١٤١): النحس: الغبار في أقطار السماء... ويقال: هاج النحس، أي الغبار^(١٤٢). وقال البغوي^(١٤٣): كانت العرب من شأنها ذم الدهر وسبه عند النوازل؛ لأنهم كانوا ينسبون إليه ما يصيبهم من المصائب والمكاره، فيقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر^(١٤٤).

ومن هذا الباب نسبة أفعال الله ﷻ إلى غيره - كما تقدم في المحذور الأول - وهو من عمل أهل الجاهلية، وقد عدّ الإمام محمد بن عبد الوهاب إضافة نعم الله إلى غيره من المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية^(١٤٥). وقد جاء الحديث بدم معتقد أهل الجاهلية في إضافة نعم الله إلى غيره، قال ﷺ: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب... والاستسقاء بالنجوم...»^(١٤٦).

() = (/) .
 ()
 (/) (/) : () ()
 (/) (/)
 (/) (/) : ()
 ()
 (/) : () ()
 (/) (/) (/)
 (- /) : (/) ()
 () : () ﷻ
 () ()

" "

ينبغي قبل بيان حكم من يسب الريح أن نبين معنى السب ، قال ابن السكيت^(١٤٩) : السَّبُّ : مصدر سبَّته سباً^(١٥٠) . وهو الشتم والقطع^(١٥١) .

« وقد يفرق بين السب والشتم فيقال : السب أعم ؛ فإنه شامل للعن أيضاً ، بخلاف الشتم »^(١٥٢) .

[illegible]

«والسب هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتقبيح ونحوه»^(١٥٣).
فسب الريح هو شتمها وغييبها وذمها والقدح فيها ولعنها والدعاء عليها وما أشبه ذلك.

وليس من سب الريح وصفها بالشدة كما قال ﷺ عن قوم عاد: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَاهْلِكُوا بِرِيحِ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۖ﴾^(١٥٤) سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازٌ نَخْلٍ حَاوِيَةٍ ۖ﴾^(١٥٥) التفسير^(١٥٥).

ومثل ذلك وصف الريح بالأوصاف التي تكون فيها شر على من أتت عليه، كقوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ۖ﴾^(١٥٦) مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرِّمِيمِ ۖ﴾^(١٥٦).

«والعقيم: المفسدة التي لا تنتج شيئاً. ومعنى كالريم: أي: كالشيء الهالك البالي»^(١٥٧). فمثل هذا ليس من المنهي عنه^(١٥٨).

()	()	()
()	(-)	()
()	(/)	(- /)
(/)	(- /)	(/)
()	(-)	()
()	(/)	(- /)
(/)	(/)	(/)
(/)	(/)	(/)

ونحوه أن يقصد الخبر المحض دون اللوم، فهذا جائز، مثل أن يقول: تعبنا من شدة حر الريح هذا اليوم أو شدة بردها، وما أشبه ذلك، فهذا اللفظ صالح لمجرد الخبر^(١٥٩).

وفيما يلي تفصيل الحكم في سب الريح.

لا يخلو سب الريح من الآتي:

١ - أن يسب الريح على أنها الفاعل والصانع والمحدث، فهذا شرك أكبر، وهو شرك في الربوبية، وإن سبها وقصد بذلك سب من أرسلها؛ فهذه ردة - والعياذ بالله -.

٢ - وأما إن كان لا يعتقد ما تقدم - وهو الأغلب عند الناس - «بل يعتقد أن الله هو الخالق المدبر، وإنما يسند هذه الأشياء إلى الريح من باب أنها أسباب فقط، فهذا يكون محرماً ويكون من الشرك الأصغر، حتى أن ابن عباس رضي الله عنه جعل قول الرجل: كانت الريح طيبة، وكان الملاح حاذقاً من اتخاذ الأنداد لله، وفسر به قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١٦٠)».

() : (/) .

() (/) : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا

لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (:) :

:

:

(/) () :

(/) :

() .

ويوضح لنا شيخ الإسلام ابن تيمية قول من يقول بتأثير بعض الأحوال - ومنها الريح - وحكم ذلك بقوله: من قال: إن الله يفعل هذه الأمور عندها؛ لا بها، فعبارته مخالفة لكتاب الله والأمور المشهودة، كمن زعم أنها مستقلة بالفعل هو مشرك مخالف العقل والدين، ثم قال ~ : من حكمة الله أن بعض الآيات ومنها الريح من الأسباب التي قد تكون عذاباً، فمن أراد بقوله: إن لها تأثيراً: ما علم بالحس وغيره من هذه الأمور فهذا حق، ولكن الله قد أمر بالعبادات التي تدفع عنا ما ترسل به من الشر، كما كان ﷺ إذا هبت الريح أقبل وأدبر وتغير وأمر أن يقال عند هبوبها: «اللهم إنا نسألك خير هذه الريح، وخير ما أرسلت به، ونعوذ بك من شر هذه الريح، وشر ما أرسلت به»، فهذه السنة في أسباب الخير والشر: أن يفعل العبد عند أسباب الخير الظاهرة والأعمال الصالحة ما يجلب الله به الخير، وعند أسباب الشر الظاهرة من العبادات ما يدفع الله به عنه الشر، فأما ما يخفى من الأسباب فليس العبد مأموراً بأن يتكلف معرفته، بل إذا فعل ما أمر به وترك ما حظر، كفاه الله مؤنة الشر، ويسر له أسباب الخير^(١٦١).

ولاشك أن المسلم مأمور بتحقيق التوحيد في سائر أحواله، ومن أهمها التوحيد في القول، فعلى المسلم أن يصون لسانه عن أي لفظ مخل بالتوحيد - كما تقدم -.

فيتضح مما سبق تحريم سب الريح لدلالة النصوص الصريحة في التحريم، ولما جاء عن بعض الصحابة { في ذلك - كما تقدم -، ولما استنبطه العلماء من محاذير خطيرة مترتبة على ذلك.

وقد قرر الأئمة والعلماء تحريم سب الريح بالمقصد الثاني ، أما المعنى الأول فلا خلاف في كونه شركاً أكبر وردة عن الدين ، وفيما يلي بعض تقاريراتهم :

قال الشافعي^(١٦٢) ~ : لا ينبغي شتم الريح ، فإنها خلق مطيع لله ، وجند من جنوده ، يجعلها رحمة إذا شاء ، ونقمة إذا شاء^(١٦٣) .

وقد بَوَّب أصحاب السنن وغيرها على أحاديث سب الريح ما يفيد النهي عن سبها ، ومنهم على سبيل المثال :

ابن ماجه^(١٦٤) ، قال في كتاب الأدب : باب النهي عن سب الريح^(١٦٥) .

()

(/) (/) (/) : () (/)

(/)

(/) () : « »

« » :

« (:) » :

« () » [()] -

« » : (

(/) () :

()

()

(/) (/) (/) : () (/)

(/)

(/) () ()

||

جاء في النصوص التي سبق إيرادها أن الريح من روح الله ، فما المراد بذلك؟.

لا يخلو كلام محققي أهل العلم في تفسير ذلك من أمرين:

الأول: أن الروح هنا بمعنى الرحمة، أي أن الريح من رحمة الله بعباده، فهي

صفة لله ﷻ، «فإن الله يريح بها عباده، ومنها قوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّتٌ

نَعِيمٌ ﴿١٧٥﴾، وإتيانها بالعذاب للكفار رحمة للآبرار من حيث تخلصوا من أذى الفجار،

يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقُطِّعَ دَايِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٧٦) (١٧٧).

ونحو ذلك ما جاء أن الريح من نفَس الرحمن ، فهذا الحديث قال عنه ابن

جماعة^(١٧٨): لم يثبت من وجه يصح^(١٧٩)، ولو ثبت كان معناه: التنفيس عن عباده

المكرويين، ومنه قوله: «لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن»^(١٨٠).

$$\begin{array}{ccccccc}
& & (\quad /) & & (\quad /) & & = \\
(\quad /) & & & (\quad) & & (\quad) & \\
& & (\quad) & & & & (\quad) \\
& & & & . (\quad /) & & \\
& & & & & & . (\quad) & (\quad) \\
& & & & & & . (\quad) & (\quad) \\
. (\quad) & & : & & (\quad /) & & (\quad) \\
(\quad) & & & & & & (\quad) \\
(\quad /) & & (\quad /) & & (\quad /) & & : & . (\quad) \\
& & & & & & . (\quad /) & \\
& & & & & & & (\quad) \\
& & & & & & & (\quad) \\
(\quad) & & & (\quad) & & (\quad /) & & (\quad - \quad /)
\end{array}$$

وقال القرطبي: المعنى: أن الله جعل فيها التفريج والتنفيس والترويح، والإضافة من طريق الفعل، والمعنى أن الله جعلها كذلك^(١٨١).

وقال ابن قتيبة^(١٨٢): قالوا: رويتم عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تسبوا الريح فإنها من نفس الرحمن»، وينبغي أن تكون الريح عندكم غير مخلوقة، لأنه لا يكون من الرحمن جل وعز شيء مخلوق، ونحن نقول: إنه لم يرد بالنفس ما ذهبوا إليه، وإنما أراد أن الريح من فرج الرحمن ﷻ وروحه، يقال: اللهم نفس عني الأذى، وقد فرج الله عن نبيه ﷺ بالريح يوم الأحزاب، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾^(١٨٣). وكذلك قوله: «إني لأجد نفس ربكم من قبل اليمن»^(١٨٤).

	()	=
()	(/)	
«	:	:
	-	-
(/)	:	(/)
	.	
	(/)	()
()		()
(/)	(/)	(/) : ()
	(/)	
	()	()
	()	()

" "

وقال الشيخ عبد الله الغنيمان ~ : الريح من روح الله : من رحمته ،
والرحمة قد تكون رحمة عامة وقد تكون خاصة ، وقد تكون عذاباً^(١٨٧) .

وقال الشيخ ابن عثيمين ~ : وهذا الحديث على ظاهره والنفس فيه اسم مصدر نفس بنفس تنفيساً، مثل فرّج يفرّج تفرجاً... فيكون معنى الحديث أن تنفيس الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن^(١٨٨).

(/) (/) : .() ()
 .(/) (/)
 .(- /) ()
 (/) : (/) ()
 () (/)
 - /) : .(:) ﴿وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ زَوْجِ اللَّهِ﴾
 .() (/) ()
 .() ()

الثاني: أن الريح من الروح التي خلقها الله ، فهي خلق من مخلوقاته تضاف إلى الله إضافة ملك وتشريف لا إضافة وصف ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ~ - في سياق كلامه على لفظ الروح - : إن لفظ «الروح» يقتضي اللطف ، ولهذا تسمى الريح روحاً ، وقال النبي ﷺ : «الريح من روح الله» ، أي من الروح التي خلقها الله ، إضافة الروح إلى الله إضافة ملك لا إضافة وصف ، إذ كل ما يضاف إلى الله ، إن كان عيناً قائمة بنفسها فهو ملك له ، وإن كان صفة قائمة بغيرها ليس لها محل تقوم به فهو صفة لله ، فالأول كقوله : ﴿ نَافَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا ﴾ ^(١٨٩) ، وقوله : ﴿ فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا ﴾ ^(١٩٠) ، وهو جبريل ... وقال عن آدم : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾ ^(١٩١) .

والثاني كقولنا : علم الله وكلام الله وقدرة الله وحياة الله وأمر الله ، لكن قد يعبر بلفظ المصدر عن المفعول به ، فيسمى المعلوم علماً ، والمقدور قدرة ، والمأمور به أمراً ، والمخلوق بالكلمة كلمة ، فيكون ذلك مخلوقاً ، كقوله : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ^(١٩٢) ، وقوله : ﴿ يٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ ^(١٩٣) ، ومن هذا الباب قوله : «إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة ، أنزل

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

منها رحمة واحدة وأمسك عنده تسعة وتسعين رحمة فإذا كان يوم القيامة جمع هذه إلى تلك فرحم بها عباده» (١٩٤)(١٩٥).

وبهذا نكون قد انتهينا من بحث ودراسة المباحث العقدية المتعلقة بسبب الريح، وأسأل الله أن أكون وفقت فيما كتبت، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ولقارئة ولجميع المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

- ١- الريح هي نسيم الهواء، أو الهواء المسير بين السماء والأرض، ويفرق بعض العلماء بين الريح والرياح، فيجعل الريح للعذاب، والرياح للرحمة.
- ٢- للريح عدة أسماء جاءت في القرآن والسنة، وقد ذكر الله ﷻ الرياح في القرآن، وبيّن أنها آية عظيمة، ولها فوائد عظيمة، ولها خزانة من الملائكة يصرفونها بأمر الله وإذنه.
- ٣- لمسألة سبب الريح صلة وثيقة بالاعتقاد، وبما يناقضه أو يقده فيه.
- ٤- وردت أحاديث عن النبي ﷺ وآثار عن بعض الصحابة في النهي عن سبب الريح، وبعض الأحاديث صحيحة، وبعضها حسنة، وبعضها فيه ضعف.

٥ - هناك محاذير عقدية خطيرة في سب الرياح ، ومنها نسبة الأفعال إلى غير الله ، والاعتراض على الله ، وأن في سب الرياح سب لمن أرسلها ، وأن في سب الرياح تشبه بأهل الجاهلية.

٦ - سب الرياح هو شتمها وعييبها وذمها والقذح فيها ولعنها والدعاء عليها ، وليس من سبها وصفها بالشدة ، أو الإخبار عن شدة حرّها وبردها ، فهذا ونحوه ليس من المنهي عنه.

٧ - لا يخلو من يسب الرياح من الآتي : إما أن يسبها على أنها الفاعل والصانع والمحدث ؛ فهذا شرك أكبر في الربوبية ، وإن سبها وقصد سب من أرسلها فهذه ردة - والعياذ بالله -.

٨ - وإن كان لا يقصد ما تقدم وإنما سبها على قصد أنها سبب فقط ، فهذا محرم ، ويكون من الشرك الأصغر. وعلى هذا الحكم جرى المحققون من المتقدمين والمتأخرين.

٩ - للعلماء في تفسير أن الرياح من روح الله قولان : الأول : أنها من رحمة الله بعباده ، فهي صفة لله ، والثاني : أن الرياح من الروح التي خلقها الله ، فهي خلق من مخلوقاته ، تضاف إلى الله إضافة ملك وتشريف لا إضافة وصف.

[١] أجد العلوم ، لصديق حسن خان ، اعتنى به عبد الجبار زكار ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٧٨ م ، دار الكتب العلمية.

[٢] إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، لأبي يعلى ، تحقيق : محمد الحمود ، مكتبة دار الإمام الذهبي ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ.

- [٣] إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد ، لحمد بن عتيق ، مراجعة إسماعيل بن سعد ابن عتيق ، وتحقيق: عبد الإله الشايع ، دار أطلس الخضراء ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- [٤] إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للزبيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- [٥] الأحاديث المختارة ، للضياء المقدسي ، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- [٦] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، لابن بلبان ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [٧] الآداب الشرعية ، لابن مفلح ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- [٨] الأدب المفرد ، للبخاري ، نشره قصي محب الدين ، مطبعة القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٩هـ.
- [٩] الأذكار ، للنووي ، ومعه مختصر من شرح ابن علان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، توزيع مكتبة عباس الباز ، مكة المكرمة.
- [١٠] إرواء الغليل من تخريج أحاديث منار السبيل ، للشيخ الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- [١١] الاستقامة ، لابن تيمية ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط ٢ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

- [١٢] الأسماء والصفات ، للبيهقي ، تحقيق : عبد الله محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ.
- [١٣] أعلام الحديث شرح صحيح البخاري ، للخطابي ، تحقيق سمو الأمير د. محمد بن سعد آل سعود ، ط جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- [١٤] إعلام الموقعين ، لابن القيم ، مطبعة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٨هـ.
- [١٥] الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٤م.
- [١٦] إغانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد ، للشيخ د. صالح الفوزان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- [١٧] إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان ، لابن القيم ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، د.ت.
- [١٨] إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد ، لعبد الرحمن الجطيلي ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- [١٩] اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، لابن تيمية ، تحقيق د. ناصر العقل ، شركة العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.
- [٢٠] إكمال المعلم بفوائد مسلم ، للقاضي عياض ، تحقيق د. يحيى إسماعيل ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- [٢١] الأُم ، للشافعي ، تخريج وتعليق محمود مطرجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

[٢٢] أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة، للشيخ أحمد النجمي، طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.

[٢٣] إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لابن جماعة، محمل من الإنترنت.

[٢٤] بدائع الفوائد، لابن القيم، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصور عنها دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

[٢٥] البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

[٢٦] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

[٢٧] التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لصديق حسن خان، المطبعة الهندية العربية، بمباي، ط٢، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

[٢٨] تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، دار الهلال، القاهرة، ١٣٠٦هـ.

[٢٩] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ت.

[٣٠] التاريخ الكبير، للبخاري، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط١، ١٣٦١هـ.

[٣١] تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، تصحيح وضبط محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ط١، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.

[٣٢] تذكرة الحفاظ، للذهبي، وضع حواشيه زكريا عميرات، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

[٣٣] ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض ، تحقيق أحمد بكير محمود ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، ودار الكتب والفكر بطرابلس ، ليبيا ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

[٣٤] تصحيح الدعاء ، للشيخ بكر أبو زيد ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

[٣٥] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، لابن حجر ، تحقيق د. أحمد علي مباركي ، ليس على الكتاب بيان الجهة الطابعة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

[٣٦] التعليقات البازية على كتاب التوحيد - التعليق المفيد - نشر مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، د.ت.

[٣٧] تفسير البغوي - معالم التنزيل - تحقيق محمد النمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

[٣٨] تفسير ابن أبي حاتم ، جزء منه ، تحقيق د. أحمد الزهراني ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ودار طيبة ، الرياض ، ودار ابن القيم ، الدمام ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

[٣٩] تفسير ابن الجوزي - زاد المسير - تقديم زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

[٤٠] تفسير ابن سعدي - تيسير الكريم الرحمن - تحقيق محمد زهري النجار ، مؤسسة الرسالة ، ودار المؤيد ، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

[٤١] تفسير الطبري - جامع البيان - تحقيق د. عبد الله التركي ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

- [٤٢] تفسير ابن عاشور - التحرير والتنوير - الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- [٤٣] تفسير عبد الرزاق، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- [٤٤] تفسير ابن عطية - المحرر الوجيز - تحقيق مجموعة محققين، مؤسسة دار العلوم، قطر، ط١، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٧م.
- [٤٥] تفسير القاسمي - محاسن التأويل - اعتنى به محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.
- [٤٦] تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧م.
- [٤٧] تفسير ابن كثير - تحقيق مجموعة محققين - دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- [٤٨] تفسير الماوردي - النكت والعيون - تحقيق خضر محمد خضر، ومراجعة عبد الستار أبو غدة، مطابع مقهوي، الكويت، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- [٤٩] تفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط٢، د.ت.
- [٥٠] تقريب التهذيب، لابن حجر، اعتنى به محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- [٥١] التمهيد، لابن عبد البر، تحقيق محمد الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- [٥٢] التمهيد لشرح كتاب التوحيد ، لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، دار التوحيد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ.
- [٥٣] تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون ، ومراجعة محمد النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإنباء والنشر ، القاهرة ، د.ت.
- [٥٤] التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته ، لابن منده ، تحقيق د. علي محمد فقيهي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- [٥٥] توحيد الربوبية بين السلف ومخالفهم ، لسعيد العمري ، رسالة ماجستير ، كلية أصول الدين ، قسم العقيدة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٢١هـ.
- [٥٦] تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، للشيخ سليمان بن عبد الله ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ.
- [٥٧] الثقات ، لابن حبان ، غناية محمد عبد المعين خان ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- [٥٨] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، لابن رجب ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٧ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- [٥٩] الجامع الفريد للأسئلة والأجوبة في علم التوحيد ، لعبد الله بن جار الله ، مطابع الإشعاع ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.
- [٦٠] الجديد في شرح كتاب التوحيد ، لمحمد القرعاوي ، مكتبة التوفيق ، الرياض ، ودار لبنان ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- [٦١] الجرح والتعديل، للرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط١، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م، ودار الكتب العلمية، بيروت.
- [٦٢] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، تحقيق مجموعة باحثين، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- [٦٣] الحباثك في أخبار الملائك، للسيوطي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- [٦٤] الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني، تحقيق: محمد ربيع مدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراجية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- [٦٥] حلية الأولياء، لأبي نعيم، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- [٦٦] خلق أفعال العباد، للبخاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ.
- [٦٧] درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ١٩٨٠م.
- [٦٨] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م، مطبعة المدني.
- [٦٩] الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحقيق د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- [٧٠] الدر النضيد شرح كتاب التوحيد، لسعد الجندول، ليس عليه بيان الجهة الطابعة، ط٢، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- [٧١] الدعاء، للطبراني، تحقيق د. محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- [٧٢] *الدباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب*، لابن فرحون المالكي، تحقيق محمد الأحمدى، أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- [٧٣] *الدين الخالص*، لصديق حسن خان، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م.
- [٧٤] *رياض الصالحين*، للنووي، اعتنى به د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- [٧٥] *زاد المعاد في هدي خير العباد*، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة المنار، ط ١، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- [٧٦] *السبك الفريد شرح كتاب التوحيد*، للشيخ عبد الله بن جبرين، اعتنى به علي بن حسن أبو لوز، دار الوطن للنشر، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- [٧٧] *سلاح المؤمن في الدعاء والذكر*، لابن الإمام، تحقيق محيي الدين مستو، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- [٧٨] *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها*، للشيخ الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط جديدة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- [٧٩] *سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة*، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [٨٠] *سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر*، للمرادي، المطبعة الميرية، القاهرة، ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م.
- [٨١] *السنة*، لعبد الله بن أحمد، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط ٤، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

- [٨٢] سنن أبي داود، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- [٨٣] سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- [٨٤] سنن الدارقطني، مع التعليق المغني، مطبعة حديث أكاديمي، باكستان، د.ت.
- [٨٥] سنن الدارمي، تحقيق عبد الله هاشم المدني توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- [٨٦] السنن الكبرى، للبيهقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٤٤هـ.
- [٨٧] السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- [٨٨] سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م.
- [٨٩] سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- [٩٠] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- [٩١] شرح السنة، للبغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٣٩٠هـ.
- [٩٢] شرح صحيح البخاري، للكرمانى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

- [٩٣] شرح صحيح مسلم، للنووي، تحقيق: مجموعة محققين، دار أبو حيان، مصر، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- [٩٤] شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق: د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- [٩٥] شرح كتاب التوحيد، للشيخ الغنيمان، محمل من الإنترنت.
- [٩٦] شرح المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، والشرح للألوسي، تحقيق د. يوسف السعيد، ليس على الكتاب بيان الجهة الطابعة، ط ٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- [٩٧] شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- [٩٨] الشريعة، للأجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٩هـ.
- [٩٩] شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- [١٠٠] شفاء العليل، لابن القيم، تحرير الحساني حسن عبد الله، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت.
- [١٠١] الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، تحقيق: علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- [١٠٢] الصارم السلول على شاتم الرسول، لابن تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر مكتبة تاج، طنطا، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م.

- [١٠٣] الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- [١٠٤] صحيح البخاري، ينظر: فتح الباري لابن حجر.
- [١٠٥] صحيح الجامع الصغير وزيادته، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.
- [١٠٦] صحيح سنن أبي داود، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- [١٠٧] صحيح سنن الترمذي، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [١٠٨] صحيح سنن ابن ماجه، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [١٠٩] صحيح مسلم، تحقيق وتعليق موسى لاشين، وأحمد عمر هاشم، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- [١١٠] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، مطبعة دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- [١١١] طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي و د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- [١١٢] طريق الهجرتين، لابن القيم، تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، مطابع الدوحة الحديثة، د.ت.
- [١١٣] الطير والطيرة في القرآن والسنة، د. سهام وادي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

- [١١٤] العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق: فؤاد سيد، سلسلة تصدرها دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦١م.
- [١١٥] العظمة، لأبي الشيخ، تحقيق: رضا الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
- [١١٦] علماء نجد خلال ثمانية قرون، للشيخ ابن بسام، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.
- [١١٧] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار المنار، بيروت، د.ت.
- [١١٨] عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحقيق: فاروق حمادة، طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- [١١٩] العين، للخليل بن أحمد، ترتيب وتحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ومراجعة أسعد الطيب، نشر انتشارات أسوة، إيران، ط١، ١٤١٤هـ.
- [١٢٠] فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، وتصحيح محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.
- [١٢١] فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، تحقيق: مجموعة محققين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- [١٢٢] فتح الحميد في شرح التوحيد، لعثمان بن عبد العزيز التميمي، تحقيق: د. سعود العريفي، ود. حسين السعيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.

[١٢٣] فتح القدير، للشوكانى، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ودار الأندلس الخضراء، جدة، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

[١٢٤] فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن، تحقيق: الوليد الفريان، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

[١٢٥] فوات الوفيات، للكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

[١٢٦] فيض القدير، للمناوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

[١٢٧] القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

[١٢٨] القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، للشيخ ابن عثيمين، نشر وتوزيع مكتبة وتسجيلات الكوثر، ١٤٠٦هـ.

[١٢٩] القول المفيد على كتاب التوحيد، للشيخ ابن عثيمين، جمع وترتيب فهد السليمان، دار الثريا، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.

[١٣٠] الكامل في الضعفاء، لابن عدي، دار المنار للطباعة والنشر، ط ٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

[١٣١] كتاب التوحيد، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، راجعه وقابله على أصوله مجموعة من الأساتذة، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

[١٣٢] القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ.

- [١٣٣] كشف الأستار عن زوائد النزار، للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- [١٣٤] الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، للكفوي، تحقيق: عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- [١٣٥] كنز العمال في سنن القوال والأفعال، للهندي، تصحيح بكرى حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- [١٣٦] الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للغزي، تحقيق: د. جبرائيل جبور، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.
- [١٣٧] لسان العرب، لابن منظور، مصورة عن مطبعة بولاق، د.ت.
- [١٣٨] المجددون في الإسلام، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- [١٣٩] المجروحين، لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- [١٤٠] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- [١٤١] مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٦هـ.
- [١٤٢] مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين، جمع وترتيب فهد السليمان، دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- [١٤٣] مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- [١٤٤] مختصر طبقات الحنابلة، لابن الشطي، دراسة: فواز أحمد زمرلي، دار الكتابة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- [١٤٥] مدارج السالكين، لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م.
- [١٤٦] المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن بدران، تصحيح وتعليق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- [١٤٧] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا علي القاري، تحقيق صدقي العطار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د.ت.
- [١٤٨] مسائل أحمد بن حنبل، لابنه عبد الله، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- [١٤٩] المستدرک على الصحيحين، للحاكم، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- [١٥٠] المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والثالث عشر، للألوسي، تحقيق د. عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- [١٥١] مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق د. محمد التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- [١٥٢] مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- [١٥٣] مسند الإمام أحمد بن حنبل، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.
- [١٥٤] مسند الشافعي، محمل من الإنترنت.

- [١٥٥] مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- [١٥٦] مشاهير علماء نجد وغيرهم، لعبد الرحمن آل الشيخ، دار الإمامة للبحث والترجمة، الرياض، ط ٢، ١٣٩٤هـ.
- [١٥٧] مشكاة المصابيح، للتبريزي، تخريج الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- [١٥٨] مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: عامر الأعظمي، الدار السلفية، الهند، د.ت.
- [١٥٩] مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- [١٦٠] المطالب العالمة، لابن حجر، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- [١٦١] المطر والرعد والبرق، لابن أبي الدنيا، محمل من الإنترنت.
- [١٦٢] المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ط ١، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، بإشراف وزارة الأوقاف العراقية.
- [١٦٣] معجم المناهي اللفظية، للشيخ بكر أبو زيد، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، توزيع دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- [١٦٤] معجم المؤلفين، لعمر كحالة، اعتنى به مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- [١٦٥] معرفة السنن والآثار للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، مطابع دار الوفاء، المنصورة، ودار قتيبة للطباعة والنشر، ودار الوعي، القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

- [١٦٦] *المغني في الضعفاء*، للذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، دار المعارف، سوريا، ومطبعة البلاغة، ط ١، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- [١٦٧] *مغني المريد الجامع لشروح كتاب التوحيد*، لعبد المنعم إبراهيم، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- [١٦٨] *المفردات في غريب القرآن*، للأصفهاني، المطبعة الميمنية، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، د.ت.
- [١٦٩] *الفهم لما أشكل من تلخيص مسلم*، للقرطبي، تحقيق مجموعة محققين، دار ابن كثير والكلم الطيب، دمشق، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- [١٧٠] *منهاج السنة النبوية*، لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ.
- [١٧١] *منهج الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في ترتيب أبواب كتاب التوحيد*، لإبراهيم الحماد، مجلة العلوم الشرعية، بجامعة الإمام محمد بن سعود، عدد ١٤، محرم ١٤٣١هـ.
- [١٧٢] *الموسوعة الفقهية*، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- [١٧٣] *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، للذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م.
- [١٧٤] *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، لابن تغري بردي، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، د.ت.
- [١٧٥] *نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب*، للمقري، تحقيق: إحسان عباس، ط دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

- [١٧٦] *النهاية في غريب الحديث*، لابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.
- [١٧٧] *نواقض الإيمان القولية والعملية*، د. عبد العزيز العبد اللطيف، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط ٣، ١٤٢٧هـ.
- [١٧٨] *نيل الابتهاج*، للتبكتي، طبعة القاهرة، ١٣٢٩هـ.
- [١٧٩] *الوفي بالوفيات*، للصفدي، اعتناء هيلموت ريتز، نشر شتاينر، ط ٢، ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م.
- [١٨٠] *الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، للواحدى، تحقيق: صفوان داودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- [١٨١] *وفيات الأعيان*، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

Insulting the Wind (the Study of Decadal)

Dr. Abdulrahman bin Abdullah bin Turki

Academic Rank: Associate Professor.

Affiliation: Faculty member, Department of religion and contemporary doctrines Faculty of Theology at the University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University in Riyadh.

(Received 16/11/1431H; accepted for publication 2/4/1432H)

Abstract. Find all speak insulting wind detective Streptococcus study related in detail, has made him the Mekdmaokhmsh Investigation and a conclusion and an index of sources and an index of topics.

Provided, which include the importance of the subject and the reasons for his research, and research plan and methodology. And the first part, and when I knew the wind, and said some Cefadthaoahawwalha, and the second part, and at the statement of it related to the belief, and the third topic, according to the provisions in question, and topic-fourth said the caveats Streptococcus in the insulting wind, and the rule of insulting the wind, and made him the fifth topic in the interpretation of the false a wind from the spirit of God, and the conclusion and the highlights of the search results.

(/) - () ()

-

(// //)

.

.

.

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم على رسوله العظيم ﷺ كتاباً ساطعاً تبياناً ، ناصعاً بياناً ، قاطعاً برهانه ، معجزاً باقياً دون كل معجز على وجه كل زمان .

لا تنقضي عجائبه ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا يشبع منه العلماء ، والصلاة والسلام على أفصح الخلق ، لسان الحق ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد :

فقد وقع اختياري على (سورة الكوثر) ؛ لما لهذه السورة من أثر كبير في نفسي هي وأواخر سورة التوبة ، لما يتضمنان من ثناء عظيم على رسول الله ﷺ وبيان لمنزلته ورفعة شأنه عند الله ، في مقابلة أولئك الذين حاولوا النيل منه ﷺ ويحاولون إلى يومنا هذا ، من أصحاب الحركات الباطنية ، الذين كانوا يكرهون هذه الآيات ويودون حذفها من المصحف ، أو أولئك الذين فسروها بما يخدم أغراضهم ويتفق مع معتقدات نحلتهم . ونحن اليوم أشد ما نكون حاجة لتناول النصوص القرآنية المتحدثة عن مكانة النبي ﷺ ورفعة شأنه وعلو منزلته خاصة وأن الساحة الآن تشهد كثيراً من الإساءات للنبي ﷺ في نفسه وعرضه .

وأكثر من تعرض لتفسير هذه السورة الشيعة فأفردوها بالتأليف والكتابة وخصّوها بمحاضراتهم وندواتهم ومجالسهم العلمية ذلك لأنهم يحصرون معنى الكوثر بفاطمة الزهراء - رضي الله عنها - . وبينون على ذلك حصرهم آل البيت في ذرية فاطمة وعلي - رضي الله عنهما - وينكرون أن بنات النبي ﷺ الأخريات بنات صليبات له ويقولون : هن ربائب النبي ﷺ وبنات خديجة - رضي الله عنها - من أزواجها السابقين . ومن أفردوا منهم بالتفسير : عبد الحميد المهاجر وجعفر مرتضى العامري .

أما من أهل السنة فقد تعرض لتفسيرها جماعات المفسرين في تفاسيرهم ومعظمهم لم يفردوا بتأليف خاص. وقلة قليلة هم من اعتنى بها وأفردوا بالتأليف، منهم :

١ - الزمخشري في كتابه (إعجاز سورة الكوثر) وهو بحث مختصر جدا عبارته جزلة محكمة تحتاج الى مزيد شرح وبيان ولذا فقد جعلت اللطائف والنكات وأسرار التعبير القرآني التي أشار اليها الزمخشري منطلقا في معظم التحليلات البيانية والتفسيرية التي تناولتها ، وأضفت لها كثيرا من القضايا التي ذكرها العلماء والمفسرون .
ومن هذه الكتب كذلك :

٢ - تفسير سورة الكوثر - ابن البناء المراكشي.

٣ - تفسير سورة الكوثر - د. شحادة العمري .

٤ - من فيض سورة الكوثر - عبد المجيد حامد صبح .

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وفصلين وخاتمة :

: مقدمات حول السورة الكريمة ومداخل لها ، وفيه ثمانية مباحث ، هي :

المبحث الأول : جو السورة وبين يديها .

المبحث الثاني : أسماء السورة.

المبحث الثالث : عدد آيات السورة.

المبحث الرابع : سبب نزول السورة.

المبحث الخامس : مكية السورة ومدنيتها وتاريخ نزولها.

المبحث السادس : فضل سورة الكوثر وما جاء في وصف النهر.

المبحث السابع : مناسبة السورة لما قبلها وما بعدها.

المبحث الثامن : القراءات المتواترة في السورة وتوجيهها.

: التفسير التحليلي للسورة، وفيه أيضاً عدد من المباحث، هي :

تمهيد : سورة الكوثر ودلالاتها على الإعجاز

التفسير التحليلي :

تمهيد

المبحث الأول : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾

المبحث الثاني : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾

المبحث الثالث : ﴿ إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾

وقد وجدت عند المفسرين كثيراً من القضايا والمعلومات حول السورة، اخترت منها أدقها - في نظري - وعزفت عما فيه عموميات وما وجدته بعيداً عن الدقة، أما ما كان مهماً من الموضوعات، فحاولت تحقيقه والوصول إلى نتيجة فيه ما وسعني المحاولة، مركزاً على الأسرار والنكات واللطائف التي تبرز دقة الإعجاز. كما قمت بالترجمة للأعلام غير المشتهرين في حاشية الصفحات التي ورد ذكرهم فيها، وليس من منهجي الترجمة لكل من ورد ذكره في صفحات البحث.

أسأل الله أن يجعل من هذا الجهد سبباً ينجيني، ونوراً على الصراط يسعني بين يدي وبيمينني، ولوالديّ وأساتذتي وتلاميذي ومن لهم علي فضل، ونعم المسؤول.

:

:

كان المستهزون من قريش كالعاص بن وائل وعقبة بن أبي معيط وأبي لهب وأمثالهم إذا رأوا أبناء النبي ﷺ يموتون يقولون: بتر محمد؛ أي لم يبق له ذكر في أولاده من بعده، ويعدون ذلك عيباً يلمزونه به وينفرون به الناس من أتباعه، وكانوا إذا رأوا

ضعف المسلمين وفقرهم وقلتهم، يستخفون بهم ويهونون أمرهم، ويعدون ذلك مغمراً في الدين، ويأخذون القلة والضعف دليلاً على أن الدين ليس بحق، ولو كان حقاً لنشأ مع الغنى والقوة، شأن السفهاء مع الحق في كل زمان أو مكان غلب فيه الجهل، وكان المنافقون إذا رأوا ما فيه المؤمنون من الشدة والبأساء، يُمنّون أنفسهم بغلبة إخوانهم القدماء من الجاحدين، وينتظرون السوء بالمسلمين لقلة عددهم وخلو أيديهم من المال، وكان الضعفاء من حديثي العهد بالإسلام من المؤمنين، تمر بنفوسهم خواطر السوء عندما تشد عليهم حلقات الضيق، فأراد الله سبحانه أن يحصّ من نفوس هؤلاء ويبكت الآخرين، فأكد الخبر لنبيه أن ما يخاله النظر القصير قليلاً هو الكثير البالغ الغاية في الكثرة، ليؤكد له الوعد بأنه هو الفائز، وأن متبعه هو الظاهر، وأن عدوه هو الخائب الأبر الذي يحى ذكره، ويعفى أثره، فقال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(١).

فهذه السورة الكريمة على قصرها تتناول قضية خطيرة في حياة البشر وهي قضية الصراع بين منهجين متباينين؛ منهج الخير والهدى وأتباعه، ومنهج الشر والضلال وأتباعه، إنه الصراع بين الحق والباطل، الحق الذي مثله النبي ﷺ ومن آمن معه بالدعوة الجديدة والدين الجديد، وما يشتمل عليه من الوحي والتأييد الإلهي، وبين الباطل المتمثل بقوى الكفر وما تتسلح به من قوة مادية وكيد معنوي، ومنه ما كانوا

يشيعونه على قائد هذا الدين الجديد من شتى الشائعات الخلقية في أهل بيته ، أو الخلقية في نفسه وذريته ، مما يتوقعون منه أن يفت في عضد النبي ﷺ وأتباعه .

ومن هنا تأتي هذه السورة الكريمة سورة خاصة لرسول الله ﷺ كأختها سورة الضحى وسورة الشرح ، تسرية له ﷺ ، ووعدا له بالخير والعطاء والتمكين ، ولأعدائه بالبتر والبوار والوبال ، وفي طياتها تحمل البشرى للمسلمين أن الله تعالى محب لأوليائه ، مبغض لأعدائهم أعدائه ، وأن مستقبل الهدى والخير والإيمان كثرة وفيض وامتداد ، ومصير الضلال والشر والكفران قلة وانحسار وانبتار^(٢) .

وتختتم السورة الكريمة ببيان خالد جرى مجرى القانون والسنة الثابتة ، والحكمة والمثل السائر : ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ ، " إنه الخزي والانقطاع من كل خير في الدنيا والآخرة ، بينما ذكّر الرسول ﷺ مرفوع على المنائر والمنابر ، واسمه الشريف على كل لسان ، خالد إلى آخر الدهر والزمان^(٣) .

:

تسمى هذه السورة سورة الكوثر ، وسورة النحر ، ولم أجد لها من الأسماء غير ذلك^(٤) .

() :

()

()

قال الإمام البقاعي : مقصودها المنحة بكل خير يمكن أن يكون ، واسمها الكوثر واضح في ذلك ، وكذا النحر ، لأنه معروف في نحر الإبل ، وذلك غاية الكرم عند العرب^(٥) .

وقال ابن عاشور في التحرير والتنوير :

سميت هذه السورة في جميع المصاحف التي رأيناها ، وفي جميع التفاسير أيضاً "سورة الكوثر" وكذلك عنوانها الترمذي في كتاب التفسير من جامعہ ، وعنوانها البخاري في صحيحه سورة "إنا أعطيناك الكوثر" ولم يعدها في الإتيان مع السور التي لها أكثر من اسم^(٦) .
:

قال أبو عمرو الداني : " مكية وقد ذكر نظيرتها في جميع العدد وكلمها عشر كلمات وحروفها اثنان وأربعون حرفا وهي ثلاث آيات في جميع العدد ليس فيها اختلاف ورؤوس الآي (الكوثر ، والنحر ، الأبتري)^(٧) قال الألوسي : " وآيها ثلاث بلا خلاف ، وليس في القرآن كما أخرج البيهقي عن ابن شبرمة سورة أيها أقل من ذلك ، بل صرحوا بأنها أقصر سورة في القرآن"^(٨) .

()

()

()

()

وقال ابن عاشور: وعدد أيها ثلاث بالاتفاق، وهي أقصر سور القرآن عدد كلمات وعدد حروف، وأما في عدد الآيات فسورة العصر وسورة النصر مثلها، ولكن كلماتها أكثر^(٩).

وعدد كلماتها عشر كلمات ، وعدد حروفها اثنان وأربعون حرفاً^(١٠) . قلت
هذا بحسب رسم المصحف ، أما بحسب اللفظ فهي ثلاثة وأربعون حرفاً ، هذا عدا
البسملة .

:

قال الواحدي: " قال ابن عباس: نزلت في العاص^(١١) ، وذلك أنه رأى النبي ﷺ يخرج من المسجد وهو يدخل ، فالتقيا عند باب بني سهم^(١٢) ، وتحدثا وأناس من صناديد قريش في المسجد جلوس ، فلما دخل العاص قالوا له: من الذي كنت تحدث؟ قال: ذاك الأبتري؛ يعني النبي - صلوات الله وسلامه عليه - وكان قد توفي قبل ذلك

()

()

-

:

() ()

() ()

) (.) = =(

.(

: () :

:()

= = :

). .

.(

عبد الله بن رسول الله ﷺ وكان من خديجة ، وكانوا يسمون من ليس له ابن أبترا ، فأنزل الله تعالى هذه السورة.

- أخبرنا محمد بن موسى بن الفضل ، أخبرنا محمد بن يعقوب ، أخبرنا أحمد بن عبد الجبار ، أخبرنا يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق ، قال : حدثني يزيد بن رومان قال : كان العاص بن وائل السهمي إذا ذكر رسول الله ﷺ قال : دعوه فإنما هو رجل أبترا لا عقب له ، لو هلك انقطع ذكره واسترحتم منه ، فأنزل الله تعالى في ذلك : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ إلى آخر السورة.

- وقال عطاء عن ابن عباس : كان العاص بن وائل يمر بمحمد ﷺ ويقول : إني لأشئوك وإنك لأبترا من الرجال ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ من خير الدنيا والآخرة " (١٣) .

هذا ما ذكره الواحدي في أسباب النزول وجماعة من المفسرين وإن كنا سنناقش هذه الروايات عند مبحث مكية السورة ومدنياتها بما يقتضي عدم قبولها (١٤) .

والذي أراه في سبب النزول هو ما أخرجه الإمام مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي عن أنس بن مالك رحمهم الله تعالى . قال الإمام مسلم حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا إِذْ

()

()

()

) :

.(

-

أَغْفَى إِغْفَاءً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا فَقُلْنَا مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ « أَنْزَلْتَ عَلَيَّ آيَةً سُرُورَةً ». فَقَرَأَ ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝ ﴾ ثُمَّ قَالَ « أَتَدْرُونَ مَا الْكَوْثَرُ ». فَقُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ « فَإِنَّهُ نَهَرَ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ آيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ فَيُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ فَأَقُولُ رَبُّ إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي. فَيَقُولُ مَا تَدْرِي مَا أَحَدَكْتَ بَعْدَكَ ».^(١٥) ، وذكرت بعض الروايات – سنذكرها فيما بعد – أن ذلك حدث بعد صلح الحديبية وبعد سورة الفتح، إكراماً للرسول ﷺ بعد المعاناة في الحديبية وسيأتي مزيد حديث عن هذا في المبحث التالي (مكية السورة ومدنيتها) إن شاء الله تعالى.

:

لم يختلف العلماء في مكية سورة ومدنيتها اختلافهم في سورة الكوثر، فلقد تعارضت الأقوال والآثار في ذلك تعارضاً شديداً، مما يدعو إلى ضرورة تحقيق هذه المسألة.

()

:

) :

.

:

ذهب الجمهور إلى القول بمكيته^(١٦) واقتصر عليه أكثر المفسرين ، وقد روي هذا عن ابن عباس ومقاتل والكلبي ، ونقل الحفاجي عن كتاب النشر قال : أجمع من نعرفه على أنها مكية ، قال الحفاجي^(١٧) : وفيه نظر مع وجود الاختلاف فيها^(١٨) .
أدلتهم :

- ١ - أنها نزلت في العاصي بن وائل ، أي قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ وذهب بعضهم إلى أنها نزلت في عقبة بن أبي معيط ، وقال بعضهم في أبي جهل ، وأكثرهم على أنها في العاصي بن وائل .
- ٢ - أن مقتضى ما يروى في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ ، أن تكون مكية ، فقد وقفوا عند كلمة ﴿الْأَبْتَرُ﴾ وفسروها بأنه الذي لا عقب له ، وأولاد النبي ﷺ توفاهم الله في مكة .

:

عن الحسن وقتادة ومجاهد وعكرمة هي مدنية^(١٩) .

:

- ١ - يشهد لهم ما أخرجه الإمام مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي - رحمهم الله تعالى - وقد ذكرت الرواية كاملة في المبحث السابق (سبب النزول)

() :

() :

(

() :

() :

- عن أنس بن مالك "بيننا رسول الله ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة ثم رفع رأسه مُتَبَسِّمًا فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أنزلت عليّ أنفأ سورة، فقراً ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ (٢) إِنَّكَ شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿﴾" الحديث (٢٠). وأنس أسلم في صدر الهجرة فإذا كان لفظ "أنفأ" في كلام النبي ﷺ مستعملاً في ظاهر معناه وهو الزمن القريب، فالسورة نزلت منذ وقت قريب من حصول تلك الرؤيا (٢١).

٢- مقتضى ظاهر تفسير قوله تعالى (وانحر) من أن النحر في الحج أو يوم الأضحى أن تكون السورة مدنية.

٣- أصحاب هذا الرأي يقولون إنها نزلت في الحديبية، وذكروا في ذلك روايات منها، ما أخرجه الإمام الطبري عن سعيد بن جبيرة أنه قال "كانت هذه الآية يعني قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ يوم الحديبية، أتاه جبريل عليه السلام، فقال: انحر وارجع فقام رسول الله ﷺ فخطب خطبة الفطر والنحر ثم ركع ركعتين ثم انصرف إلى البدن فنحرها؛ فذلك حين يقول ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ (٢٢).

:

الذي يترجح لدي أن السورة مدنية، وقد ذهب إلى هذا بالإضافة إلى من ذكرناهم الامام النووي والحافظ ابن حجر والسيوطي (٢٣) وابن عاشور وغيرهم. قال

()

() :

()

()

ابن حجر(وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدنية فهو المعتمد)^(٢٤) وقد سبق أن أشرت إلى ضعف الروايات التي يستفاد منها أن السورة مكية ، بينما رواية أنس صحيحة وهي عند الإمام مسلم وغيره.

وقد ناقش الدكتور فضل عباس هذه القضية في كتابه (إتقان البرهان)^(٢٥) ، وقال إنه كان يرى مكية هذه السورة ثم ظهر له من بعد التمهّك أنها مدنية ، وناقش القائلين بمكيّتها بما يلي ، قال :

" ونظن أن القائلين بمكيّتها وقفوا عند كلمة الأبر ، وفسروه بأنه الذي لا عقب له ، ونسجت حول هذا التفسير هذه الروايات ، ولنا على هذه الروايات أكثر من مأخذ :

أولاً: القول بمكيّتها روي عن ابن عباس والكلبي ومقاتل ، أما ابن عباس - رضي الله عنهما - فلا نملك ما يصحح الرواية عنه ، وأما الكلبي ومقاتل فأمرهما معروف عند أهل العلم ، وهذه الروايات أخرجها ابن سعد وابن عساكر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، كما أخرجها ابن جرير^(٢٦) وابن أبي حاتم^(٢٧) عن شمر بن عطية.

()

() :

() :

() :

ثانياً: فإن ذهاب قتادة ومجاهد إلى القول بمدنيتهما يجعلنا نشك كثيراً فيما روي من مكيتها عن ابن عباس ، لأنهما من خاصة تلاميذه رضي الله عنهم.

ثالثاً: اختلاف الروايات فيمن نزلت فيهم السورة وعدم الاتفاق على تحديد شخص معين نزلت فيه يجعلنا لا نثق بهذه الروايات ، فبينما ذهبت بعض الروايات إلى أنها نزلت في العاصي بن وائل نجد أخرى تقول إنها نزلت في عقبة بن أبي معيط وثالثة إنها نزلت في أبي جهل.

رابعاً: إن سيدنا رسول الله ﷺ ، حينما اشتد الصراع بينه وبين أولئك الكافرين ، كان في الأربعينات من عمره الشريف ، وهو عمر لا يحكم على الإنسان فيه بأنه لا عقب له ، فمن الممكن أن يولد للإنسان في الأربعينات والخمسينات والستينات ، والمولود قد يكون ذكراً أو أنثى ، فكيف استطاع أولئك أن يحكموا عليه ﷺ بأنه لا عقب له.

خامساً: إن الأبتري في اللغة مأخوذ من البتر وهو القطع^(٢٨) ، وقد قالوا إن الأبتري الذي لا خير فيه ، ونظن أن هذا التفسير للأبتري ، هو الذي يتفق مع السياق والمنطق ، وليس كذلك التفسير الأول ؛ لأنه لا يعقل أن يصدر من عاقل ، ثم إن الله تبارك وتعالى سيكذب هذا القائل ويخزيه.

سادساً: إن تفسير الأبتري بما فسروه من أنه الذي لا عقب له ، يثير الشبهات حول القرآن الكريم - وحاشاه - فلقد ذهب أكثرهم إلى أن المقصود به العاصي بن وائل ، وعلى هذا فالله يقول : ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ فقد جاءت الآية بأسلوب القصر والتأكيد ، ومعنى الآية أن العاصي أو أبو جهل أو عقبة لن يكون لكل

منهم عقب ألبته ، والأمر غير صحيح ، فلقد قال الواقع والتاريخ ، بأن هؤلاء جميعاً كان لهم ، وكان هذا العقب ممن أكرمه الله بالإسلام ، عمرو بن العاص وابنه عبد الله ، وعكرمة ابن أبي جهل ، وابنة عقبة بن أبي معيط .

هذه الأسباب وغيرها تجعلنا نرد هذا القول ، لما يترتب عليه من محاذير كثيرة .
والذي يظهر بعد هذا أن ما أخرجه الإمام مسلم وغيره من الأئمة ، هو الذي ينبغي أن يقبل ، ثم مما يزيد هذا القول ترجيحاً ، ويزيد النفس اطمئناناً له ، أن السورة الكريمة كما تقول الروايات في الحديبية ، ونحن نعلم مقدار ما عاناه النبي ﷺ والمسلمون في الحديبية ، حتى أن الله مَنَّ عليهم وهو يعلم ما في نفوسهم بالسكينة ، بل ذكر إنزال السكينة مرات ثلاث في سورة الفتح ، وسورة الفتح - كما نعلم - نزلت في منصرفه ﷺ من الحديبية ، والمنطق الذي تطمئن إليه النفس أن كلتا السورتين نزلت في الحديبية بشرى للنبي ﷺ ، كانت سورة الفتح وعداً له بالنصر وثناءً على المؤمنين معه ، وكانت سورة الكوثر بشرى للنبي ﷺ بما أعد الله له من خير ، لا في الدنيا وحدها ، بل في الآخرة كذلك . والذي يزيد هذا الأمر وضوحاً قوله سبحانه : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾ وهذا أمر - أعني النحر - بعدما صدهم المشركون عن العمرة والأبتر في السورة الكريمة هو الذي لا خير فيه ، ولقد صدق الله وعده .

:

من المعلوم أن معظم ما جاء في فضائل السور ضعيف ، ولم أجد روايات صحيحة صريحة في فضائل سورة الكوثر ، غير أنه من الممكن استنتاج شيء من فضائل السورة من خلال الحديث الذي رواه أنس ، مع الإشارة إلى أنني هنا اقتصر على ذكر ما صح من الأحاديث حول فضائل هذه السورة العظيمة ووصف النهر :

١ - قال مسلم: حدثنا علي بن حجر السعدي: حدثنا علي بن مسهر، أخبرنا المختار بن فلفل، عن أنس بن مالك وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة (واللفظ له)، حدثنا علي بن مسهر، عن المختار عن أنس، قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءة. ثم رفع رأسه مبتسماً. فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله! قَالَ: أنزلت عليّ آناً سورة، فقرأ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝﴾ ثم قال: "أتدرون ما الكوثر؟" فقلنا: الله ورسوله أعلم. قال: "فإنه نهر وعدنيه ربي عز وجل، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد النجوم، فيختلج العبد منهم. فأقول: رب! إنه من أمتي. فيقول: ما تدري ما أحدثت بعدك".^(٢٩) ويمكن استنتاج فضل السورة من هذا الحديث الشريف من خلال ما أظهره النبي صلى الله عليه وسلم من الفرح والسرور بنزول هذه السورة الكريمة، وهذا هو الأثر الوحيد الذي من الممكن أن يكون مباشراً، وأما ما جاء من غيره فهو في وصف النهر ونورده لأن النهر مرتبط بالسورة.

٢ - قال البخاري: حدثنا آدم، حدثنا شيبان، حدثنا قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: "لما عرج بالنبي ﷺ إلى السماء قال: أتيت على نهر حافته قباب لؤلؤ مجوف، فقلت ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر"^(٣٠).

وقال البخاري: حدثنا خالد بن يزيد الكاهلي حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عائشة رضي الله عنها قال: سألتها عن قوله تعالى إنا

أعطيناك الكوثر، قالت: هو نهر أعطيه نبيكم ﷺ، شاطئاه عليه در مجوف آنيته كعدد النجوم^(٣١).

وقال البخاري: حدثنا سعيد بن أبي مریم، حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة قال، قال عبد الله بن عمرو قال النبي ﷺ "حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها فلا يظمأ أبداً"^(٣٢).

وقال البخاري حدثنا سعيد بن عفیر، قال: حدثني ابن وهب، عن يونس قال ابن شهاب: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إن قدر حوضي كما بين أيلة وصنعاء من اليمن، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء"^(٣٣).

قال البخاري: حدثنا أبو الوليد، حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ وحدثنا هدبة بن خالد، حدثنا همام، حدثنا قتادة، حدثنا أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: "بينما أنا أسير في الجنة، إذ أنا بنهر حافتاه قباب الدر المجوف"، قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك ربك، فإذا طيبه - أو طينه - مسك أذفر. شك هدبة.^(٣٤)

() /

() /

()

()

()

()

()

:

- لقد تعددت وجوه الربط عند العلماء بين سورة الكوثر وما قبلها وما بعدها ، بل لقد بالغ بعض العلماء كالإمام الرازي - رحمه الله - فذكر أوجه الربط ثلاثية العدد - على عدد آيات سورة الكوثر - بين سورة الكوثر والسور الخمس عشرة قبلها - من سورة الضحى إلى الكوثر : فقال هي كالتممة لما قبلها ، ثم ربطها بما بعدها وقال وهي كالأصل لما بعدها^(٣٥).

- ولكن ، الحق يقال : إن هذا الربط كان ظاهر التكلف ، ومع إيماننا بأن القرآن الكريم وحدة موضوعية واحدة ، فالسورة الواحدة ترتبط برباط وثيق مع ما قبلها وما بعدها في نظام دقيق أنيق كحبات العقد الواحد ، كما أن آيات السورة الواحدة يأخذ بعضها بعناق بعض في توافر بديع وإحكام رفيع - مع إيماننا بذلك - إلا أن هذا لا يعني أن نقبل ونسلم بكل ما كتب في هذا المجال ، فهي اجتهادات يقبل منها ويرفض ويؤخذ ويرد.

وأذكر هنا أهم ما قيل في هذا الربط :

:

١ - لما كانت سورة (الدين) بإفصاحها ناهية عن مساوئ الأخلاق ، كانت بإفهامها داعية إلى معالي الشيم فجاءت الكوثر لذلك .
وكانت الدين قد ختمت بأجل البخل وأدنى الأخلاق (المنع) تنفيراً من البخل ومما جره من التكذيب ، فابتدأت الكوثر بأجود الجود : (العطاء) ، لأشرف الخلائق

ترغيباً فيه وندباً إليه ، فكان كأنه قيل : أنت يا خير الخلق غير متلبس بشيء مما نهت عنه تلك المختمة بمنع الماعون^(٣٦) .

٢- إن هذه السورة كالمقابلة للسورة المتقدمة ، وذلك لأن في السورة المتقدمة وصف الله تعالى المنافق بأمر أربعة :

أولها : البخل وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ ٢ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿

الثاني : ترك الصلاة وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾

الثالث : المراعاة في الصلاة وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴾

الرابع : المنع من الزكاة وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾

فذكر في هذه السورة في مقابلة تلك الصفات الأربع صفات أربعاً :

١- فذكر في مقابلة البخل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ، أي : أعطيناك الكثير فأعط أنت الكثير ولا تبخل .

٢- وذكر في مقابلة ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ ، قوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ ﴾ أي دم على الصلاة .

٣- وذكر في مقابلة ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴾ قوله تعالى ﴿ لِرَبِّكَ ﴾ أي : ائت بالصلاة لرضا ربك لا لمراعاة الناس .

٤- وذكر في مقابلة ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ ، قوله ﴿وَأَنْحَر﴾ وأراد به التصديق بلحم الأضاحي^(٣٧).

وقد ذكر ابن الزبير الثقفي^(٣٨) والشيخ عبد الله محمد الصديق الغماري^(٣٩) وجوهاً أخرى للربط ، أثرت عدم ذكرها اختصاراً.

: () :

١- لما قال تعالى في الكوثر ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ أمره في ﴿الْكَافِرُونَ﴾ أن يخاطب الكافرين بأنه لا يعبد إلا ربه ، ولا يعبد ما يعبدون ، وبالع في ذلك فكرر ، وانفصل منهم على أن لهم دينهم وله دينه^(٤٠).

٢- لما أخبره تعالى في الكوثر أن العريق في شأنه عدم ، وجب أن يعرض عنه ويقبل بكليته على من أنعم عليه بذلك ، فقال معلماً له ما يقول ويفعل : ﴿قُلْ﴾ ولما كان شأنه أعرق الخلق في الضلال والبعد من الخير ، قال منادياً له بأداة البعد وان كان حاضراً معبراً بالوصف المؤذن بالرسوخ ﴿يَتَأَيَّأُ الْكَافِرُونَ﴾...^(٤١)

:

١- قال الشيخ عبد الفتاح القاضي - رحمه الله - .

() :

()

()

()

()

﴿وَأَنْحَرِ ۖ﴾ لا يخفى ما فيه من النقل لورش ، ومن السكت وغيره
 لحمزة وصلًا ووقفًا ، فتقرأ : (وَأَنْحَرَان) وكذلك (هُوَ لَبَّيْر) ^(٤٢).

:

قال ابن أبي مريم في "الموضح" ^(٤٣) :

والوجه أنه لما تحركت الهمزة ، وقبلها ساكن ، خففت بأن نقل حركة الهمزة إلى
 ما قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، فصار (أَنْحَرِ) و (هُوَ لَبَّيْر) ، اللام محركة بحركة
 الهمزة ^(٤٤) ، وهذا تخفيف الهمزة في مثل هذه الصورة.

وقرأ الباكون بالهمز فيهما ﴿وَأَنْحَرِ ۖ﴾ ﴿هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ وهو الأصل من
 غير تخفيف ^(٤٥).

٢- ﴿شَانِيكَ﴾ قال الشيخ عبد الفتاح في البدور الزاهرة: أبدل أبو جعفر
 الهمزة ياء خالصة في الحالين ، وكذلك حمزة إن وقف ، فتقرأ (شانيك).
 - أما رواية شانيك عن الأعشى عن شعبة عن عاصم فهي من الشواذ ^(٤٦).

() : :

() :

() :
 " :

) "

.(-

() ()
 () (:) ()
 () / : (

:

والوجه أن الأصل شائتك بالهمز، لأنه من شنته إذا أبغضته، إلا أن الهمزة خففت في الكلمة، وتخفيفها هنا أن تجعل ياء؛ لأن قبلها كسرة، نحو (مير) جمع (مثرة)، وهي العداوة، والأصل (مثر) بالهمز فخفف^(٤٧).

وقرأ الباقر ﴿شَائِكَ﴾ بالهمز وهو الأصل^(٤٨): هذا ما تواتر من القراءات في هذه السورة.

وأشير هنا إلى قراءة اشتهرت عند المفسرين ولكنها من الشواذ وهي (أنطيناك) فقد قرأ الحسن وطلحة وابن محيصن والزعفراني (أنطيناك) بالنون وهي على ما قاله التبريزي لغة العرب من أولى قريش، وذكر غيره أنها لغة بني تميم وأهل اليمن. ومن كلامه ﷺ:

"اليد العليا المنطية واليد السفلى المنطاة، وكتب ﷺ لوائل: أنطوا الشجة"^(٤٩) في الصدقة^(٥٠).^(٥١)

وبما أنها من الشواذ، فتكفي الإشارة لها لتعلم، دون الوقوف عندها.

()

()

: ()

() .

()

() / / /

- - -

: () .

- - : / /

.

:

" كان عهد نزول القرآن في حياة العرب يمثل ذروة اهتمام المجتمع القبلي في الجزيرة العربية ببلاغة الكلمة، وفصاحة المنطق، ودقة الحس البياني، أكثر من أي وقت مضى، فليس غريباً عما كانت توليه القبيلة من احترام وتقدير لأصحاب اللسان الماشق والحس المرفه، فترى الشاعر سيف القبيلة الناطق، الذي تجرده بوجه أعدائها، وتقدمه درعاً واقياً يرد عنها سهام الكلام، حتى أن أبياتاً من الشعر تحوي من قارص الكلم أشده يمكن أن تفعل فعلها أشد من السنان، وأمضى من المهند المصقول. وذاك سوق عكاظ، نادي الأدباء العرب - إن صح التعبير - يجتمعون فيه، لتتصارع الكلمة في حلبة البلاغة، ولتتبارز البيان بسيوف الفصاحة، تشد إليه الرحال، وتعتقد عليه الآمال، كل ذلك يعمق في الجزيرة العربية حقيقة كونها مجتمع الكلمة الذي لم يعرف اللحن له طريقاً، ولم تسلك العجمة إليه سبيلاً. وجاء القرآن كلام الله المجيد، ينشر من أريج عطر القداسة، يضم بين دفتيه ما يحير العقول ويأخذ بالألباب.

جاء ليتحدى كبرياء الكلمة في عقر دارها، وشموخ البيان في عنفوانه: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ فكانت المعجزة التي ألفت لها الفصاحة قيادها، وكأن دولة البلاغة العظمى كانت تنتظر ملكها بلهفة وشوق، وهكذا كان^(٥٢).

فالقرآن الكريم معجز ببيانه للعرب والعجم ولسائر الأمم، في الكثير منه والقليل، والقصير والطويل، ونحن هنا نضرب مثلاً على إعجاز هذا الكتاب الجليل، بأقصر سورة من التنزيل، تغني عن ذكر الإعجاز في الكثير والطويل، ونبين من خلال التفسير والتحليل، السرّ في القرآن الذي من أجله اعترض الناس الحجز، وتبين فيهم العجز.

وفي هذا المعنى يقول الزمخشري :

"أوحى الله لرسوله ﷺ سورة على صفة إيجاز واختصار، وذلك ثلاث آيات قصار، جمع فيها ما لم يكن ليجتمع لأحد من فرسان الكلام، الذين يخطمونه بالخطام^(٥٣)، ويقودونه بالزمام كسحبان^(٥٤) وابن عجلان وأضرابهما من الخطباء المصاقع والبلغاء البواق^(٥٥) الذين تفسحت في هذا الباب خطاهم، وتنفس في ميادينه مداهم".^(٥٦)

"انظر كيف نظمت النظم الأنيق، ورتبت الترتيب الرشيق، حيث قدم منها ما يدفع الدعوى ويرفعها، وما يقطع الشبهة ويقلعها، ثم لما يجب أن يكون عنه مسبباً،

() : () : - : () :
 () : " :
 " " "
 :) *
 : / :
 : :
 : : (:
 () : : () : - : () :
 () :

وعليه مترتباً، ثم ما هو تتمّة الغرض من وقوع العدو في مُغَوَّاتِهِ^(٥٧) التي حفر، وَصَلِيهِ
يَحَرُّ نَارِهِ التي سَعَر، ومن الشهادة على إصاقه بالسليم عييه، وتوريكه^(٥٨) على
البريء ذنبه^(٥٩).

وفيما يلي بيان مظاهر هذه العظمة في الإعجاز تفصيلاً.

﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢ إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝﴾

لقد أَلَفَ العلامة الزمخشري (٥٣٨هـ) رسالة في بيان وجه الإعجاز الأهم
والأوضح في القرآن، وهو الإعجاز البياني، إجابة على سؤال أحد العلماء له،
وضرب مثلاً لذلك (سورة الكوثر)، وبين بكلام مختصر دقيق وعميق، لم يتجاوز
إربع صفحات، مظاهر هذا الإعجاز. ثم جاء الإمام الفخر الرازي (٦٠٦هـ) في كتابه ()
نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) فذكر حاصل ما أورده الزمخشري، ونظّمه في نقاط
محددة بكل آية.

ثم جاء ابن القيم (٧٥١هـ) في كتابه (الفوائد المشوق)، فذكر كذلك مجملًا
لتحليل الزمخشري لسورة الكوثر، ونسب بعض الناس هذا التحليل لابن القيم جهلاً.
ولقد رأيت في تفسيري التحليلي لهذه السورة الكريمة أن أجعل - في الغالب -
- كلام الزمخشري - رحمه الله - محور التحليل، فهو في معظمه دقيق مختصر العبارة

() : :
 () " " (: - -)
 () : : ()
 (-)
 ()

مسبوكتها يحتاج إلى شرح وتفسير وتعليق، فأذكر عبارته ثم أعلق عليها توضيحاً وشرحاً وتحليلاً، ثم أضيف - مما ذكره العلماء ما لم يورده الزمخشري، وأضيف كذلك مما لم يذكره العلماء من لفتات ما يضيفي على البحث شمولية واستيعاباً، ويقدم لفهوم التفسير التحليلي نموذجاً تطبيقياً واضحاً قدر الاستطاعة والوسع، والله أسأل أن يعين، وأن يرزقنا فهم الفطين، وأن يبعد عنا الرأي الفطير.

: : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾

:

أولاً: إنه يدل على عطية كثيرة، مستندة إلى معط كبير، ومتى كان ذلك كانت النعمة عظيمة^(٦٠).

ومعنى هذا أن في قول الله تعالى (إِنَّا) الدال على العظمة - حيث جَمَعَ ضمير المتكلم المشعر بعظم الربوبية - إشارة إلى عظم العطاء والمعطي، فتأمل كيف أن من أُسند إليه إسداء هذه العطية، وإيتاء هذه الموهبة السنية، هو ملك السموات والأرض، ومالك البسط والقبض، وكيف وسع العطية وكثرها، وأسبغها ووفرها، فدل بذلك على عظم طرفي المعطي والمعطى، وعلى جلال جنبي المسدي والمسدى، وقد علم أنه إذا كان المعطي كبيراً كان العطاء كثيراً، فيا لها من نعمة مدلول على كمالها، مشهود بجلالها^(٦١).

()

()

ثانياً: افتتح الكلام بحرف التأكيد الجاري مجرى القسم للاهتمام بالخبر، والإشعار بأنه شيء عظيم، يستتبع الإشعار بتنويه شأن النبي ﷺ كما تقدم، والكلام مسوق مساق البشارة وإنشاء العطاء في المستقبل، لا مساق الاخبار بعطاء سابق فحسب^(٦٢).

ثالثاً: إنه بنى الفعل على المبتدأ، فدل على الخصوصية، فإن تقديم المحدث عنه أكد لإثبات الخبر^(٦٣).

وتوضيح ذلك: أن الله تعالى قدم المبتدأ الذي هو الفاعل من حيث المعنى على الفعل، إذ الأصل أن يتقدم الفعل على الفاعل، والعامل على المعمول، وإذا تغير هذا الترتيب من البليغ فإنما يكون لغرض بياني وقصد بلاغي، فالقياس أن يقال (أعطيناك الكوثر) أي (أعطينا نحن أنت الكوثر)، الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، ولكنه تعالى عدل عن ذلك لفائدة جليلة عظيمة هنا وهي (الدلالة على الاختصاص)، فتقديم الفاعل (من حيث المعنى) وهو النون في (إننا)^(٦٤) على الفعل فأصبح الفعل في إفادته المعنى معتمداً على المبتدأ قبله، ولذا قال فإن تقديم المحدث (بكسر الدال، اسم فاعل) وهو هنا النون من لفظ (إننا)، والمحدث: أي المتحدث المخبر، وهو هنا الله تعالى، (عنه) أي عن الفعل، أكد لإثبات الخبر - والخبرها هنا جملة أعطيناك.

وحاصل معنى الجملة المفيد للاختصاص: إننا نحن من أعطاك هذه النعمة الكثيرة، إننا نحن دون غيرنا؛ لأن الاختصاص يفيد أمرين إثباتاً ونفياً، وهنا أثبت أن

() ()

() :

() () ()

:

(

العطاء من عنده هو فقط ، ونفاه عن غيره ، وإذا كان المعطي هو الله دون غيره فلك أن تتخيل عظمة هذا العطاء بما لا يقع تحت تصور.

ولا يخفى ما في هذا الأسلوب من زيادة للتوكيد ، وتقوية لمعنى الجملة ، ذلك لأن المسند إليه وهو أهم أركان الجملة تكرر مرتين ؛ مرة في (إنا) المبتدأ (اسم إن) والذي هو - كما قلنا - فاعل من حيث المعنى ، وأخرى في النون (الفاعل) في أعطيناك ، وفي تكرار الركن مرتين من تقوية الجملة وتأكيد ما فيه مما يعرفه البلاغيون. رابعاً: إنه أورد الفعل بلفظ الماضي ، ولم يورده بلفظ الاستقبال ؛ ليشمل عطاء العاجلة وعطاء الآجلة^(٦٥) ، الدنيا والآخرة. والتعبير بالماضي عن المستقبل دلالة على تحقق الوقوع لا محالة كقوله تعالى ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ۖ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ۚ﴾ أي ستكون يوم القيامة كذلك.

ولكن لما كان إخبار الله تعالى عن وقوعها لا تخلف له ، عبر بالماضي كأنه حصل وانتهى ، وهنا لما كان وعد الله جل في علاه لنبيه بالعطاء لا ارتياب في وقوعه ، دلّ على أن المتوقع من سيب^(٦٦) الكريم في حكم الواقع ، والمتقرب من نعمائه بمنزلة الثابت الناقع.

ومثل هذا وقريب منه ما ذكره الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ يقول " والكريم الرحيم إذا أطمع فعلى ما يطمع فيه يجري إطماعه مجرى وعده المحتوم " ^(٦٧).

()

() : (- - /) .

()

خامساً: استعمل لفظ الإعطاء دون الإيتاء ، وهذا يلفت النظر ويسترعي الانتباه ، ذلك لأن المقام مقام عطاء عظيم ، ولفظ الإيتاء له تميز وأفضلية على لفظ الإعطاء من النواحي الآتية : (٦٨)

١ - الإيتاء أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله. ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ بينما في الزكاة قال : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .
٢ - والإيتاء يكون للمادي والمعنوي ، وغلب في المعنوي ؛ مثل ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ ﴾ ﴿ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ ﴿ ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ والإعطاء أغلب ما يكون في الماديات ، ولذا فالإعطاء يكون على جهة التملك ، ﴿ تُوْفِّي الْمَلَائِكَةَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلَائِكَةَ مِمَّنْ تَشَاءُ ﴾ وقد لا يكون الإيتاء كذلك .

٣ - الإيتاء لا يكون إلا للشيء الكثير والعظيم الشأن ، وقد يكون الإعطاء للقليل ، قال تعالى ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ .

الظاهر إذن أن لفظ الإيتاء كان أحق بالمقام من لفظ الإعطاء ، فلم جاء التعبير بالإعطاء؟..!

يقول الدكتور فضل عباس بعد أن ذكر مجمل الفروق السابقة : " فانظر كيف عبّر عن كل من الزكاة والجزية ، ففي جانب الزكاة استعملت كلمة الإيتاء ، فيمكن أن نلمح الفروق التي ذكرناها من قبل ، فهي عطاء على سبيل التملك من جهة ، وهي أكثر قوة في إثبات مفعولها كذلك ، لأن المؤمنين يخرجونها خالصة من قلوبهم ، ولا كذلك الجزية ، ولقد استعمل الإيتاء كذلك بجانب الملك والحكمة ، قال الله تعالى

"والكوثر: "اسم في اللغة للخير الكثير صيغ على زنة فوعل وهي من صيغ الأسماء الجامدة غالباً، نحو الكوكب، والجورب، والحوشب والدوسر^(٧٣)، ولا تدل في الجوامد على غير مسمائها، ولما وقع فيها مادة الكثر كانت صيغته مفيدة شدة ما اشتقت منه، بناء على ان زيادة المبنى تؤذن بزيادة المعنى، ولذلك فسر الزمخشري بالمفرط في الكثرة، وهو أحسن ما فسر به وأضبطه، ونظيره: جوهر، بمعنى الشجاع كأنه يجاهر عدوه. والصومعة؛ لاشتقاقها من وصف أصمغ وهو دقيق الأعضاء، لأن الصومعة دقيقة لأن طولها أفرط من غلظها.

ويوصف الرجل صاحب الخير الكثير بالكوثر من باب الوصف بالمصدر كما في قول لبيد في رثاء عوف بن الأحوص الأسدي:

وصاحب ملحوب فجعنا بفقده وعند الرداع بيت آخر كوثر^(٧٤)

(ملحوب والرداع) كلاهما ماء لبني أسد بن خزيمه، فوصف البيت بكوثر.

ولاحظ الكميت هذا في قوله في مدح عبد الملك بن مروان:

وأنت كثير يا ابن مروان طيب وكان أبوك ابن العقائل كوثر^(٧٥)

وسمى نهر الجنة كوثر كما في حديث مسلم عن أنس بن مالك المتقدم آنفاً .

وقد فسر السلف الكوثر في هذه الآية بتفاسير؛ أهمها أنه الخير الكثير. وروي

عن ابن عباس قال سعيد بن جبير فقلت لابن عباس: إن ناسا يقولون هو نهر في

الجنة، فقال: هو من الخير الكثير، وعن عكرمة: الكوثر هنا: النبوة والكتاب، وعن

() : ()

(/) : (/) .

()

() : () .

الحسن : هو القرآن ، وعن المغيرة : أنه الإسلام ، وعن أبي بكر بن عياش : هو كثرة الأمة ، وحكى الماوردي : أنه رفعة الذكر ، وأنه نور القلب ، وأنه الشفاعة . وكلام النبي صلى الله عليه وسلم المروي في حديث أنس لا يقتضي حصر معاني اللفظ فيما ذكره ^(٧٦) .

وقال شيخ زادة في حاشيته على البيضاوي بعد أن ذكر مجموعة من الأقوال في معنى الكوثر : ولعل المصنف إنما لم يرض بهذه الأقوال ، لأن الكوثر الذي هو الخير الكثير ، يتناول جميع ما أنعم الله تعالى به عليه ، ﷺ وليس حمله على البعض أولى من حمله على الباقي فيجب إبقاؤه على ما يعم خيري الدنيا والآخرة ، لأن حمله على البعض ، تخصيص دون مخصص ^(٧٧) .

ثامناً : جاء بالكوثر محذوف الموصوف لأن المثبت ليس فيه ما في المحذوف من فرط الإبهام والشياع والتناول على طريق الاتساع . ^(٧٨)

وهذا الكلام يحتاج إلى بيان ؛ فقلوله (جاء بالكوثر محذوف الموصوف) يعني به أن الكوثر صفة ، وموصوفها محذوف والتقدير (إنا أعطيناك نهر الكوثر) مثلاً ، فيكون الكوثر صفة للنهر ، وإنما جاء بالكوثر صفة لموصوف محذوف لأن في ذكر الموصوف تحديداً للكوثر بهذا الموصوف فقط ، بينما حذف الموصوف فيه ما فيه من الإبهام والشياع والتناول على طريق الاتساع حيث يصح أن يكون الكوثر صفة لكل ما يمكن أن يخطر في البال من الخير ^(٧٩) .

()

()

()

()

() :

تاسعاً: أتى بهذه الصفة (الكوثر) مصدره باللام المُعرّفة، لتكون لما يوصف بها شاملة، وفي إعطاء معنى الكثرة كاملة.^(٨٠)

وقال الإمام الرازي موضحاً هذه الفقرة عند الزمخشري: "ولما لم تكن للمعهود - أي ليست (أل) العهدية - وجب أن تكون للحقيقة^(٨١)، وليس بعض أفرادها أولى من بعض فتكون كاملة، وقد دخل فيه الجواب عن كونه غير معقب ابناً: لأن بقاء الابن بعده لا يخلو عن أمرين: إما أن يجعل نبياً، وذلك محال لكونه خاتم الأنبياء، أو لا يجعل نبياً وذلك يوهم أنه خلف سوء، فصين عن تلك الوصمة بما أعطي من (الخير الكثير)، وهو حصول الغرض المتعلق بهم مع انتفاء الوصمة اللازمة لو كانوا ولم يكونوا أنبياء.^(٨٢)

\cdot (\quad)
 (\quad) (\quad)
 (\quad)
 (\quad)
 \dots $(\quad \dots)$
 \cdot (\quad)
 (\quad)
 $)$
 \cdot (\quad)
 \cdot \vdots (\quad)

: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾ ()

:

أولاً: الفاء فاء التعقيب وهي ها هنا مستعارة من معنى التسبب لمعنيين :

أحدهما: جعل الإنعام الكثير سبباً للقيام بشكر المنعم وعبادته.

ثانيهما: جعله سبباً لترك المبالاة بقول العدو الشائئ المبغض^(٨٣).

وقال ابن عاشور: "وقوله ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ اعتراض ، والفاء للتفريع^(٨٤) على

هذه البشارة بأن يشكر ربه عليها ، فإن الصلاة أفعال وأقوال دالة على تعظيم الله والثناء عليه ، وذلك شكر لنعمته.

وناسب أن يكون بالازدياد مما عاداه عليه المشركون وغيرهم ممن قالوا مقاتلهم الشنعاء: إنه أبتى، فإن الصلاة لله شكر له وإغاظة للذين ينهاه عن الصلاة، كما قال تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ① عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ لأنهم إنما نهوه عن الصلاة التي هي لوجه الله دون العبادة لأصنامهم، وكذلك النحر لله.

ويتعين أن في تفريع الأمر بالنحر مع الأمر بالصلاة على أن أعطاه الكوثر، خصوصية تناسب الغرض الذي نزلت السورة له، ألا ترى أنه لم يذكر الأمر بالنحر مع الصلاة في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ② ﴾ فَمَسَّحَ بِمَحْمَدٍ رَّبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴿

ويظهر أن هذه تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن صد المشركين إياه عن البيت في الحديبية، فأعلمه الله تعالى بأنه أعطاه خيراً كثيراً، أي قدره له في

()

() :

المستقبل ، وعبر عنه بالماضي لتحقيق وقوعه ، فيكون معنى الآية كمعنى قوله تعالى ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ ، فإنه نزل في أمر الحديبية فقد قال له عمر بن الخطاب : أَفْتَحُ هذا؟ قال : نعم.^(٨٥)

ثانياً: قصد باللامين^(٨٦) :

- ١ - التعريض بدين العاص وأشباهه ممن كانت عبادته ونحره لغير الله.
 - ٢ - تثبيت قدمي رسول الله ﷺ على الصراط المستقيم ، وإخلاصه العبادة لوجهه الكريم^(٨٧).
- فاللام من (لربك) أفادت أنه يخص الله بصلاته ، فلا يصلي لغيره ، ففيه تعريض بالمشركين بأنهم يصلون للأصنام بالسجود لها والطواف حولها.
- ثالثاً: أشار بهاتين العبادتين (الصلاة والنحر) إلى نوعي العبادات وصنفي الطاعات ، أعني بها الأعمال البدنية التي الصلاة إمامها ، والمالية التي نحر البدن سنامها^(٨٨).
- أما الصلاة فهي عمود الدين قال صلى الله عليه وسلم: " رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة .."^(٨٩) الحديث. وهي العهد الفارق بين المسلمين والكفار كما قال

()	.	()
()	()	()
()	.	()
()	.	()
()	/ / /	()
:	/ / /	:
/ / /	-	:

صلى الله عليه وسلم: "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر"^(٩٠) وهي مقياس صلاح الأعمال يوم القيامة قال صلى الله عليه وسلم: "إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فإن صلحت فقد أفلح وأنجح وإن فسدت فقد خاب وخسر..^(٩١)" ويكفي في الدلالة على فضل الصلاة أن النبي ﷺ كان آخر كلامه في آخر عهده من الدنيا الوصية بالصلاة قال صلى الله عليه وسلم: "الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم".

وأما النحر فقرنت أهميته كذلك بأهمية الصلاة هنا في سورة الكوثر وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ فالتركيز عليهما تحديداً من بين سائر العبادات مع اقترانهما بذكر المحيا والممات وبيان أنها خالصة لرب العالمين فيه إشارة صريحة إلى عظمهما.

ويظهر في الآية الكريمة أن الصلاة لا يجوز التوجه بها إلا إلى الله تعالى كما أن النحر من المسلم لا يجوز صرفه لغير الله تعالى رداً على كفار العرب الذين كانوا ينحرون لأصنامهم وآلهتهم ، وهذا من أعظم الشرك بالله تعالى. فإخلاص الصلاة بمفهومها البدني ، والنحر وإراقة الدم بمفهومه المادي لله تعالى من أعظم علامات التقوى والإخبات لله تعالى.

() / - /

: :

() -

:

وأخذوا من وقوع الأمر بالنحر بعد الأمر بالصلاة، دلالة على أن الضحية تكون بعد الصلاة، وعليه فالأمر بالنحر دون الذبح - مع أن الضأن أفضل في الضحايا وهي لا تنحر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضح إلا بالضأن - تغليباً للفظ النحر وهو الذي روعي في تسمية يوم الأضحى يوم النحر، ويشمل الضحايا في البدن والهدايا في الحج، أو يشمل الهدايا التي عطل إرسالها في يوم الحديبية كما علمت آنفاً^(٩٢).

"وقيل: انحر: أي ضع اليمين على الشمال في الصلاة عند النحر (روي عن ابن عباس)، وروي عن علي أن معناه أن يرفع يديه في التكبير إلى نحره، وقال يبدو نحره"^(٩٣)، وذكر الألوسي هذه الأقوال مع الروايات الدالة عليها، ثم عقب على ذلك بقوله: "ولعل في صحة الأحاديث عند الأكثرين مقالاً" ثم بين تضعيف العلماء لبعضها وردهم للبعض الآخر^(٩٤).

والمرجح هو القول الأول بحمل (النحر) على معناه الظاهر، فيجمع بذلك بين نوعي العبادة البدنية والمالية على سبيل التمثيل بذكر أشرفها لتدل على ما دونها^(٩٥).
والصلاة جامعة لجميع أقسام الشكر الثلاثة وهي: الشكر بالقلب: وهو أن يعتقد أن تلك النعم من الله أنعم بها عليه تفضلاً وكرماً، والثاني: الشكر باللسان: وهو أن يمدح المنعم ويشني عليه بما هو أهله، والثالث: الشكر بالجوارح: وهو أن

()

()

() :

()

يخدمه ويتواضع له بالطرق التي بينها الشارع ، والصلاة جامعة لهذه الأقسام كلها^(٩٦) ،
ولذا قال : (فصل لربك وانحر) دون (فاشكر وانحر).

رابعاً: التنبيه على ما لرسول الله ﷺ من الاختصاص بالصلاة حيث جعلت
لعينه قرّة^(٩٧) ، وبنحر البدن التي كانت همته فيه قوية. ولقد تعددت أقوال العلماء في
المقصود بالصلاة ، هل هي صلاة مخصوصة أم عموم ما يشمله لفظ الصلاة ، فمن
قائل هي صلاة الصبح بمزدلفة والنحر بمنى ، ومن قائل هي صلاة العيد ، والنحر هو
التضحية ، وبعضهم قال الصلاة هي الصلاة المفروضة^(٩٨) ، قال ابن عطية : (فصل
لربك وانحر) أمرٌ بالصلاة على العموم ، ففيه المكتوبات بشروطها ، والنوافل على
نحبها ، والنحر : نحر البدن والنسك في الضحايا في قول جمهور الناس^(٩٩) .

والصحيح أنها مطلق الصلاة فلفظ (فصل) يشير إلى جنس الصلاة ، فلا
نخصصها دون مخصص ، لاسيما أن الرسول صلى الله عليه وسلم كانت له الصلاة
خصوصيات إذ جعلت - كما أسلفنا - قرّةً لعينه ، فقد فرضَ عليه صلى الله عليه
وسلم قيام الليل دون أمته ، وقيل فرض عليه كذلك الضحى والأضحية والوتر ، فقد
روى عنه ﷺ (ثلاث كتبت علي ولم تكتب عليكم : الضحى والأضحية والوتر)؟^(١٠٠) .

-
- ()
()
: ") :
(/
() :
() : :
()

خامساً: حذف اللام الأخرى - أي لم يقل (وانخر له) - لدلالته عليها بالأولى^(١٠١)، فإنَّ عطف (وانخر) على (فصل لربك) يقتضي تقدير متعلقه مماثلاً لمتعلق (فصل لربك) لدلالة ما قبله عليه، كما في قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) أي: وأبصر بهم، وكقوله تعالى: (ما ودعك ربك وما قلى)، أي: وما قلاك، فالتقدير في الآية (فصل لربك وانخر له)، وهو إيماء إلى إبطال نحر المشركين قرباناً للأصنام.

سادساً: مراعاة حق التسجيع^(١٠٢) الذي هو من جملة صنعة البديع، إذا ساقه قائله مساقاً مطبوعاً، ولم يكن متكلفاً أو مصنوعاً، فإن أسجاع القرآن بعيدة عن التعسف، بريئة من التكلف^(١٠٣).

()

() :

.

)

) (" (

() (

:

(...) (...) (...)

..)

) " (

: () :

) (

:() :

سابعاً: أنه قال (لربك) وفيه حسنان:

وروده على طريقة الالتفات^(١٠٤)، التي هي أم الأهميات، وصرف الكلام عن لفظ المضمر إلى لفظ المظهر حيث قال (فصل لربك) ولم يقل (إنا أعطيناك ... فصل لنا)، لما في لفظ الرب من الإيحاء إلى استحقاقه العبادة لجلال ربوبيته فضلاً عن فرط إنعامه، ففيه إظهار لكبرياء شأنه، وإنافة لعزة سلطانه، ومنه أخذ الخلفاء قولهم: يأمرك أمير المؤمنين بالسمع والطاعة، وينهاك أمير المؤمنين عن مخالفة الجماعة. وعلم بهذه الصفة، أن من حق العبادة أن يخصَّ بها العباد ربهم ومالكهم ومن يتولى معاشهم ومهالكهم، وعرضَ بخطأ من سفه نفسه، وعطل لبه، ولم يعبد ربه^(١٠٥).

=

)

-

.(

()

()

: / :

...

)

.(

()

وإضافة (رب) إلى ضمير المخاطب لقصد تشريف النبي ﷺ وتقريبه، وفيه إشارة إلى أنه يريه ويرأف به^(١٠٦).

: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ :

:

أولاً: علّل الأمر بالإقبال على شأنه وترك الاحتفال بشأنه، على سبيل الاستئناف الذي هو جنس حسن الموقع رائع، وقد كثرت في التنزيل مواقع^(١٠٧).

وهو بهذا المعنى التعليلي يكون استئنافاً بيانياً، إجابة على سؤال مقدر، فكأنه قيل: لم هذا العطاء الذي لا حصر له من الله لرسوله؟ فيجاب: نكايته في عدوه ومبغضه وبيان أن هذا المتهم له هو الممنوع الخير المقطوع من كل فضيلة، في مقابلة الرسول ﷺ الذي أعطي الكثرة الكاثرة من كل خير.

ثانياً: ويتجه أن تكون جملة للاعتراض، مرسلة إرسال الحكمة لخاتمة

الأغراض^(١٠٨). التي تجري مجرى المثل، وتسري بين الناس، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ

مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾ القصص: ٢٦، وقوله تعالى ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ

أَهْلِهَا﴾ يوسف: ٢٦ وقوله تعالى ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾

الأنفال: ٣٠، فتكون هذه الآية بذلك كالتعقيب على ما سبق من ناحية، وتصلح لأن

تنفصل بأداء معنى إذا قطعت عن النص وانفردت بنفسها.

ثالثاً: تصدير الجملة بحرف التوكيد، ومنه أنه لم يتوجه بقليله إلى الصدق، ولم

يقصد به الإفصاح عن الحق، ولم ينطق إلا عن الشأن الذي هو توأم البغي والحسد،

()

()

()

وعن البغضاء التي هي نتيجة الغيظ والحرد^(١٠٩). ولذلك وسمه بما ينبئ عن المقت الأشد، ويدل على حنق الخصم الألد^(١١٠).

"ولقد تولى الحق سبحانه جوابهم بنفسه، وهذه سنة الأحياء، فإن الحبيب إذا سمع من يشتم حبيبه تولى بنفسه جوابه، وهذا مثله في مواضع كثيرة من القرآن الكريم^(١١١). فأين مقام أولئك من مقام رسول الله ﷺ وقد تولى الله بنفسه الدفاع عنه. ثم إن وصف الكفرة له ﷺ بهذا الوصف إنما هو وصف فاسد يضمحل ويفنى، وأما مدح الله تعالى نبيه ﷺ فإنه باق على وجه الدهر^(١١٢).

رابعاً: الشانئ هو المبغض وهو فاعل من الشنأة وهي البغض، والشان هو البغض أيضاً.

قال ابن منظور: "الشنأة مثل الشناعة: البغض، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوْا۟ أَعْدِلُوْا۟﴾ المائدة: ٨، أي لا يحملنكم بغض قوم على ظلمهم^(١١٣).

وذكره هنا بوصفه لا باسمه، ليتناول كل من كان في مثل حاله ممن يكيد بدين الحق^(١١٤) ويغض رسول الهدى.

والأبتر: حقيقته المقطوع بعضه، وغلب على المقطوع ذنبه من الدواب، ويستعار لمن نقص منه ما هو من الخير في نظر الناس، تشبيهاً بالدابة المقطوع ذنبها،

() : () - / () .

()

() : /

() : /

() / .

()

تشبيه معقول بحسوس كما في الحديث " كل أمر ذي بال لا يُفتح بذكر الله فهو أبتَر" ^(١١٥)، يقال : بتر شيئاً إذا قطع بعضه وبتر بالكسر كفرح فهو أبتَر، ويقال للذي لا عقب له ذكوراً، هو أبتَر، على الاستعارة ؛ تشبيه متخيل بحسوس ، شبهوه بالدابة المقطوع ذنبها لأنه قُطِع أثره في تخيل أهل العرف ^(١١٦).

والعدو وصف محمداً ﷺ بالقلّة والذلة، ونفسه بالكثرة والدولة، فقلب الله الأمر عليه، وقال: العزيز من أعزه الله، والذليل من أذله الله، فالكثرة والكوثر لمحمد ﷺ، والأبترية والدناءة والذلة للعدو، فحصل بين أول السورة وآخرها نوع من المطابقة لطيف ^(١١٧).

خامساً: عرّف الخبر ليتم له البتر، كأنه الجمهور الذي يقال له الصنبور، وأدخل الفصل لبيان أنه المعين لهذه النقيصة، وأنه المُشَخَّص لهذه الغميصة. ^(١١٨)
فقول الزمخشري : عرف الخبر أي (الأبتَر) - خبر إن - ليتم البتر للعدو الشائئ وإثباته له دون غيره، لأن دخول لام التعريف على الخبر تفيد التخصيص، فقولنا فلان أبتَر هو مجرد إخبار، ولا يمنع أن يكون غيره أبتراً، ولذا يجوز أن نعطف عليه فنقول: زيد أبتَر وعمرو. أما إذا أدخلنا اللام على الخبر فيفيد التخصيص، فقولنا

() () :

() /

() /

() :

() :

زيد الأبتري يعني هو المختص بهذا الوصف دون غيره ولذا لا يجوز أن نعطف عليه. وقد فصل هذه القضية الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" ^(١١٩).

وقوله "وأدخل الفصل .." يقصد ضمير الفصل (هو) وذلك لتأكيد بيان اختصاصه بهذا الوصف دون غيره. وضمير الفصل عند البلاغيين يأتي للفصل بين المبتدأ والخبر، ولا محل له من الإعراب، وهو بذلك يُعَيَّن أنَّ ما بعده خبر لا صفة، والخبر ركن والصفة قيد أو فضلة، والركن أقوى في التأكيد من الصفة، فيكون الكلام قد أُكِّد اختصاص شانيء النبي صلى الله عليه وسلم بوصف الأبتري مزيد تأكيد.

فاشتمال الكلام على صيغة قصر، وعلى ضمير فصل، وعلى لفظ الأبتري، مؤذن بأن المقصود به رد كلام صادر من معيَّن، وحكاية لفظ مراد بالرد، ولما كنا قد ذكرنا ضعف أو رد كل الروايات التي حددت افتراءات واتهامات من أشخاص معينين، كالعاص بن وائل وغيره، فإننا نقول: إن هناك اتهامات كانت تصدر من الكفار للرسول ﷺ وربما كان ذلك من إسرار بعضهم مع بعض كما قال الإمام الرازي ^(١٢٠). ولكن الله تعالى أظهره، فحينئذ يكون ذلك معجزاً، أو أن يكونوا وصفوه ﷺ بأنه الأبتري، أي الأبتري من قومه المقطوع منهم لعدواتهم له، وقد جاء في هذا المعنى روايات حيث قالوا: بُتِر محمد؛ أي خالفنا وانقطع عنا فأخبر تعالى أنهم هم المبتترون ^(١٢١). وهذا المعنى يتناسب مع الحديبية حيث رده قومه ومنعوه من الدخول للبيت الحرام. والحاصل: أن قول الله تعالى يظهر منه بجلاء أنه جاء رداً على اتهامات

() :

() () () () :

()

()

وجهت للرسول ﷺ فحصل القصر في قوله تعالى ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ وهو قصر قلب، يقلب المعنى الذي أراده المخاطب رأساً على عقب.

سادساً: يظهر في الآية الكريمة (الأسلوب الحكيم): وهو تلقي السامع بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً على أن الأحق غير ما عناه من كلامه، كقوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيَّجِ﴾ البقرة: ١٨٩ (١٢٢).

وبيان ذلك: أنه لما كان وصف الأبتَر في الآية جيء به لمحاكاة قول القائل: (محمد أبتَر)، إبطالاً لقوله ذاك، وكانوا يقصدون بوصف الأبتَر أنه الذي لا عقب له، أو المنقطع من أهله وقبيلته، تعين أن يكون ذلك الإبطال ضرباً من الأسلوب الحكيم، وذلك بصرف مراد القائل عن الأبتَر الذي هو عديم الابن الذكر، أو المنقطع من قومه، إلى ما هو أجدر بالاعتبار وهو الناقص حظ الخير، أي ليس بمنقص للمرء أنه لا ولد له؛ لأن ذلك لا يعود على المرء بنقص في صفاته وخلاته وعقله، وهب أنه لم يولد له البتة!! وإنما اصطلاح الناس على اعتباره نقصاً لرغبتهم في الولد، بناءً على ما كانت عليه أحوالهم الاجتماعية من الاعتماد على الجهود البدنية، فهم يبتغون الولد الذكور رجاء الاستعانة بهم عند الكبر، وذلك أمر قد يعرض وقد لا يعرض، أو لمحبه

() : ❀ :

() :

:

() :

:) .

. (/ . -

ذكر المرء بعد موته وذلك أمر وهمي ، والنبي ﷺ قد أغناه الله بالقناعة ، وأعزه بالتأييد ، وقد جعل الله له لسان صدق لم يجعل مثله لأحد من خلقه ، فتمحض أن كماله الذاتي إنما هو بما علّمه الله فيه ، إذ جعل فيه رسالته ، وأن كماله العرضي بأصحابه وأمته إذ جعله الله أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وما قيل في هذا المعنى يقال في وصف المنقطع عن أهله وقومه^(١٢٣) .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد :

فلقد رأينا من خلال هذا التطواف في هذه السورة العظيمة معالم الإعجاز متجلية في دقة من الإيجاز ، ونرى كذلك خصائص أسلوب القرآن الكريم التي ذكرها د. دراز متجلية في هذه السورة أيما تجلٍ ، فنرى بوضوح :

١ - القصد في اللفظ والوفاء بحق المعنى.

٢ - خطاب العامة وخطاب الخاصة.

٣ - إقناع العقل وإمتاع العاطفة.

٤ - البيان والإجمال^(١٢٤) .

وأختم هنا بقول الإمام الرازي في خاتمة تفسيره لسورة الكوثر حيث قال : "اعلم أن من تأمل في مطالع هذه السورة ومقاطعها عرف أن الفوائد التي ذكرناها بالنسبة إلى ما استأثر الله بعلمه من فوائدها كالقطرة في البحر ، روي عن مسليمة أنه عارضها فقال : (إنا أعطيناك الجماهر ، فصل لربك وجاهر ، إن مبغضك لرجل كافر) ، ولم

()

/

() :

يعرف المخذول أنه محروم عن المطلوب لوجوه. أحدها: أن الألفاظ والترتيب مأخوذان من هذه السورة، وهذا لا يكون معارضة. وثانيها: أنا ذكرنا أن هذه السورة كالتممة لما قبلها، وكالأصل لما بعدها، فذكر هذه الكلمات وحدها يكون إهمالاً لأكثر لطائف هذه السورة. وثالثها: التفاوت العظيم الذي يقر به من له ذوق سليم بين قوله: ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ وبين قوله: (إِنْ مَبْغُضُكَ رَجُلٌ كَافِرٌ)، ومن لطائف هذه السورة أن كل أحد من الكفار وصف رسول الله ﷺ بوصف آخر، فوصفه بعضهم بأنه لا ولد له، وآخر بأنه لا معين له ولا ناصر له، وثالث بأنه لا يبقى منه ذكر، فالله سبحانه مدحه مدحاً أدخل فيه كل الفضائل، وهو قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ لأنه لما لم يقيد ذلك الكوثر بشيء دون شيء، لا جرم تناول جميع خيرات الدنيا والآخرة" (١٢٥).

ومما قاله الإمام الزمخشري في خاتمة تحليله المقتضب الموجز المختصر بالمعاني:

"هذه هي أقصر سور القرآن الكريم، رأينا علو مطلعها وتام مقطعها، ومجاوبة عجزها لصدرها، واتصافها بما هو طراز الأمر كله من مجيئها - مع كونها مشحونة بالنكت الجلائل، مكتنزة بالمحاسن غير القلائل - خالية من تصنع من يتناول التنكيت، وتعمل من يتعاطى بمحاجته التبكيت، كأنها كلام من يرمي به على عواهنه، ولا يعتمد إلى إبلاغ نكته ومحاسنه، ولا يلقاك ذلك إلا في كلام رب العالمين، ومدبر الكلام والمتكلمين.

فسبحان من لو أنزل هذه الواحدة وحدها، ولم ينزل ما قبلها وما بعدها، لكفى بها آية تغمر الأذهان، ومعجزة توجب الإذعان، فكيف بما أنزل من السبع الطوال، وما وراءها إلى المَفْصَل، والمُفْصَل، يا لها من معجزة كم معجزات في طيها،

عند كل ثلاث آيات تقرأ الألسن بعيها، لو أراد الثقلان تسلياً المغيظ المحنق، لأخذت من أفاصحهم بالمخنق، إن همُّوا بإنشاء سورة توازيها، وثلاث آيات تدانيها، هيهات، قبل ذلك يشيب الغراب، ويسيب الماء كالسراب" (١٢٦).

وسبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

والحمد لله أولاً وآخراً

[١] ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

[٢] أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١.

[٣] الأزهرى، نادي بن محمود، الدخيل من أسباب التنزيل، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٩٩٩م.

[٤] الألوسي: شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

[٥] الألوسي، محمود شكري: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، تصحيح محمد بهجة الأثري، دار الكتب العلمية، ط٢.

[٦] البخاري: محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، المسند المختصر من أحاديث رسول الله وسننه وأيامه، دار الأرقم - بيروت.

[٧] البقاعي، برهان الدين، *نظم الدرر في التناسب بين الآيات والسور*، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٥ م.

[٨] البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، *السنن الكبرى*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار ابن باز - مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

[٩] الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، *الجامع الصحيح سنن الترمذي*، تحقيق: أحمد شاکر والألباني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

[١٠] الجرجاني، عبد القاهر، *دلائل الإعجاز*، تعليق محمود شاکر، دار المديني، جدة، ط ٣، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م،

[١١] ابن الجزري، *النشر في القراءات العشر*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

[١٢] الجمل، سليمان العجيلي الشهير، *الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين)*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.

[١٣] الجوهري، إسماعيل بن حماد، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

[١٤] ابن أبي حاتم الرازي، *تفسير ابن أبي حاتم*، تحقيق: أسعد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

[١٥] الحاكم النيسابوري، *المستدرک على الصحيحين*، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط - ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

[١٦] ابن حجر العسقلاني، *الإصابة في تمييز الصحابة*، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٢٢ هـ.

- [١٧] ابن حجر العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٧٩ هـ .
- [١٨] حكمت بشير ، موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور ، ط ١ ، ١٩٩٩ م ، دار .
- [١٩] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- [٢٠] الخازن ، علاء الدين علي بن محمد ، تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- [٢١] الخفاجي ، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين ، حاشية الشَّهابِ عَلَى تفسِيرِ البَيْضاوي (عناية القاضي وكفاية الرَّاَضِي عَلَى تفسِيرِ البَيْضاوي) ، دار صادر ، بيروت .
- [٢٢] الداني ، أبو عمرو ، البيان في عدّ آي القرآن ، تحقيق : غانم قدوري الحمد ، مركز المخطوطات والتراث - الكويت ، ط ١ ، - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- [٢٣] دراز ، محمد عبد الله ، النبأ العظيم ، دار القلم ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٨ .
- [٢٤] الرازي : فخر الدين ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، و د. محمد بركات أبو علي ، دار الفكر ، عمّان ، ١٩٨٥ م .
- [٢٥] ——— ، مفاتيح الغيب ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- [٢٦] الراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، دت .
- [٢٧] ابن الزبير الثقفي ، البرهان في تناسب سور القرآن ، جامعة الإمام ، تحقيق سعيد الفلاح ، سنة ١٩٨٨ .
- [٢٨] الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- [٢٩] الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٩، ١٩٩٠.
- [٣٠] الزمخشري: محمود بن عمر، إعجاز سورة الكوثر، تحقيق حامد الحفاف، دار البلاغة، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- [٣١] ———، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- [٣٢] ———، أساس البلاغة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- [٣٣] أبو السعود: محمد بن محمد العمادي: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.
- [٣٤] السمين الحلبي، الدرر المصون، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٤م.
- [٣٥] السيوطي، جلال الدين، الاتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- [٣٦] الإيتقان، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- [٣٧] ——— تناسق الدرر في تناسب السور، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٦م.
- [٣٨] الشيخ زاده: حاشية الشيخ زاده على البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، د ت، د ط.
- [٣٩] الشيرازي: نصر بن علي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن - جدة، ط ١، ١٩٩٣م.
- [٤٠] الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط ٤، ١٩٨١م.

[٤١] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

[٤٢] ——— جامع البيان، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.

[٤٣] ابن عاشور، الطاهر محمد: التحرير والتنوير، دار الكتب التونسية، ط١، ١٩٧٠م.

[٤٤] عبد الفتاح القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ / ١٩٩٨م.

[٤٥] عبد القادر حسين، تسهيل نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرازي، دار الأوزاعي، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

[٤٦] ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

[٤٧] العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٤٨] الغماري، محمد صديق، جواهر البيان في تناسب سورة القرآن، مكتبة القاهرة.

[٤٩] فضل عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، دار الفرقان، عمان، ط١ / ١٩٩٧.

[٥٠] ——— إعجاز القرآن الكريم، دار الفرقان، الأردن، عمان، ط٥، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

[٥١] ——— البلاغة فنونها وأفنانها (علم البيان والبدیع) دار الفرقان، عمان ط٣، ١٩٩٨م.

[٥٢] القرطبي، محمد بن أحمد، *الجامع لأحكام القرآن*، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

[٥٣] قطب، سيد، *في ظلال القرآن*، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

[٥٤] محمد عبد الله دراز، *النبا العظيم*، دار القلم، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م.

[٥٥] محمد عبده، *تفسير جزء عم*، دار ابن زيدون، بيروت، ط ٢، ١٩٨٩.

[٥٦] مسلم بن الحجاج النيسابوري، *الجامع الصحيح (صحيح مسلم)*، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ١، دت.

[٥٧] ابن منظور، *أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب*، دار الفكر ودار صادر، بيروت، ط ٣، ١٩٩٤.

[٥٨] الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، *مجمع الأمثال*، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٣٩٣هـ.

[٥٩] النسائي، *السنن الكبرى*، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٦٠] الواحدي: *أبو الحسن / أسباب النزول*، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠.

Surat Al-Kawthar Analytical Study Objective

Mohammad bin Ahmad Al-Jamal

Assistant Professor, college of sharia and Islamic studies, University of Yarmouk

(Received 22/11/1431H; accepted for publication 2/4/1432H)

Abstract. Surat Al- -Kawther is the shortest one in God book (Holy Quran), God Allah had challenged the world to bring a same sura even like the shortest one. Some scientists studied this sura intended to discover the incapacitation the secrets in it like: the Imam Al-Zamakhshari.

This research present a complete study to this great sura concentrating on the analysis side to it's enunciates, meanings, organization and synthetic. To be an application study to show the declaration incapacitation in a perfect picture in the Holy Quran with the shortest sura and to an reviewer to the learners to give a complete application project to the analysis explanation form.

(/) - () ()

.

(// //)

:

.

:

- -

:

)):

((

.

.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ،
وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإن مسائل الزكاة والبحث فيها من أهم المباحث الفقهية التي يُعنى بها طالب العلم ؛ لأنها متعلقة بفريضة عظيمة من فرائض الإسلام ؛ ولأن بعض مسائلها متداخلة ؛ فيخفى على بعض أهل الأموال حكمها الشرعي ، رغم حاجتهم الشديدة إليها لأداء هذه الفريضة العظيمة على بصيرة وهدى ؛ وكنت قد بحثت في مسائل ((نصاب الزكاة في التمور ، ومقدار الواجب فيها إذا بلغت نصاباً)) ، فوجدت مسائل كثيرة تتعلق بباب إخراج زكاة التمور ، فأثرتُ أن أفرد لها بحثاً مستقلاً بعنوان : ((إخراج زكاة التمور)) ، لكثرة ما يرد على طلاب العلم من أسئلة حولها ، خصوصاً في بلادنا ؛ لأنها - والحمد لله - من أشهر البلدان في زراعة هذه الشجرة المباركة. وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين وخاتمة ، كما يلي :

المقدمة : بينتُ فيها أهمية الموضوع ، وسبب اختياره .

التمهيد : وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الزكاة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : حكم الزكاة .

:

:

البحث الأول : وقت وجوب زكاة التمور .

البحث الثاني : وقت إخراج زكاة التمور .

البحث الثالث : زكاة ما لا يجف من التمور .

البحث الرابع : زكاة ما يستهلك من الرطب قبل الجذاذ .

المبحث الخامس : النوع الذي تخرج منه زكاة التمور.

المبحث السادس : إذا بقى التمر عنده بعد الجذاذ ، ودفع الزكاة حتى حال عليه حول.

المبحث السابع : شراء المزكي زكاته ممن دفعها إليه.

:

المبحث الأول : إذا أصابت التمر آفة بعد وجوب الزكاة.

المبحث الثاني : إذا أصابت التمر آفة بعد الوجوب ، فبقي بعضها فهل يجب في الباقي زكاة ؟.

المبحث الثالث : زكاة التمر إذا بيع بعد بدو الصلاح.

المبحث الرابع : إذا شرط من باع بعد بدو الصلاح الزكاة على المشتري.

المبحث الخامس : زكاة الثمرة إذا بيعت قبل بدو الصلاح على وجه صحيح .

المبحث السادس : إذا قطع الثمرة قبل بدو الصلاح.

ثم الخاتمة ، وتشمل على أهم النتائج ، ثم فهرس المراجع.

وقد سلكت فيه المنهج التالي :

١ - ذكرتُ الأقوال في المسألة ، وبيان من قال بها من أهل العلم.

٢ - اقتصرْتُ على المذاهب الفقهية الأربعة بالإضافة إلى المذهب الظاهري ، وأقوال السلف أحياناً.

٣ - قمتُ بتوثيق أقوال المذاهب من كتبهم ، أما الأدلة فأذكرها حيث وجدت ، ولو لم تكن في كتب أصحاب القول.

٤ - عرضتُ أدلة الأقوال ، وبينتُ وجه الدلالة إذا احتاج الأمر إلى ذلك ، أما ما لا يحتاج لوضوح دلالته فلا أذكره.

- ٥ - أذكر القول الراجع الذي توصلت إليه مع سبب الترجيح.
- ٦ - عزوتُ الآيات القرآنية إلى مواضعها بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ٧ - قمتُ بتخريج الأحاديث من مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإن لم يكن خرجته من مظانه مع نقل كلام الأئمة فيه.
- ٨ - لم أترجم للأعلام اختصاراً حتى لا يطول البحث.
- وقد بذلت في هذا البحث جهدي لجمع الأقوال في هذه المسائل وأدلتها، والترجيح بينها حسب ما يظهر لي، فما كان من صواب فهو توفيق من الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو خلل فهو من نفسي والشيطان، وحسبي أنني بذلت جهدي في طلب الحق حسب ما ظهر لي.
- هذا وأسأل الله تعالى أن يكون ما قمت به علماً نافعاً، وعملاً صالحاً لي ولأخواني المسلمين.
- وصلّى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وفيه مطلبان

:

الزكاة لغة: من الزكاء بالمد والقصر، وهو النماء والزيادة، يقال: زكى الرزق إذا نما وزاد^(١).

والزكاة اصطلاحاً:

عرفها الحنفية: تمليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى^(٢).

وعرفها المالكية: حق يجب في المال إذ بلغ قدراً مخصوصاً يصرف إلى جهة مخصوصة^(٣).

وعرفها الشافعية: اسم صريح لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائف مخصوصة^(٤).

وعرفها الحنابلة: حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص^(٥).

:

الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة ، وهي واجبة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٦) ، وقوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٧) ، وغيرهما من الآيات الدالة على وجوب الزكاة.

أما السنة:

فأحاديث كثيرة منها:

() : (/) .

() : (/) .

() : (/) .

() : (/) .

() :

() :

١ - حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: ((بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً))^(٨).

٢ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: ((أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنائهم وترد على فقرائهم))^(٩).

وأما الإجماع:

وقد أجمع العلماء على وجوبها^(١٠).

:

وفيه سبعة مباحث

:

اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال:

أن الزكاة تجب إذا بدأ صلاح الثمرة، وهذا هو المشهور من مذهب المالكية^(١١)، والصحيح عند الشافعية^(١٢)، والمذهب عند الحنابلة^(١٣)، وهو قول ابن حزم^(١٤).

()

()

() .

()

()

()

()

() .

(/) .

(/)

(/)

()

() :

:

١ - لأن النبي ﷺ كان يبعث حينئذ الخارص للخارص عند بدو الصلاح ففي حديث عائشة - رضي الله عنها - ((أن النبي ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ خَيْبَرَ فَيَخْرِصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ))^(١٥).

(/) (/) (/) (/) (=)
 .(/)
 (/) (/) (/) () : ()
 (/) (/) (/) (/)
 .(/)
 (/) (/) (/) (/) : ()
 (/) (/) (/) (/)
 .(/)
 .(- /) : ()
 : () () (/) ()
 () : ()
 () (/) () () (/)
 .() ... :
 :)):()
 .((
)):(/)
 .((
 .(()):(/)
 .(()):(/) :

ولو تقدم الوجوب عليه لبعثه قبل ذلك ، ولو تأخر عنه لما بعثه إلا في ذلك الوقت المتأخر^(١٦).

٢- لأنه حينئذ يُقصد للأكل والإقتيات به فأشبهه اليابس^(١٧).

أن الزكاة تجب وقت الإدراك (كمال النضج)، وهو قول أبي يوسف من الحنفية^(١٨).

$$\begin{aligned}
& \qquad \qquad \qquad)):(/) \\
& \qquad \qquad \qquad : \\
& \qquad \qquad \qquad)):(/) \qquad ((\\
& \qquad \qquad \qquad .((\\
& (/) : \textcircled{\cdot} (()): \\
& \qquad () (/) \textcircled{\cdot} () \\
& \qquad \qquad \qquad \textcircled{\cdot} \\
& \qquad \qquad \qquad ()() : \\
& \qquad \qquad \qquad \cdot \\
& \qquad \qquad \qquad (()):(/) \\
&)):(/) \qquad (()):(/) \\
& ((... \\
& \qquad \qquad \qquad .(()): \\
& \qquad \qquad \qquad (/) (- /) : () \\
& \qquad \qquad \qquad .(/) \\
& (/) (/) (/) (/) : () \\
& \qquad \qquad \qquad .(/) \\
& \qquad \qquad \qquad .(/) (/) : ()
\end{aligned}$$

:

بقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(١٩)، ويوم حصاده هو يوم إدراكه، فكان هو وقت الوجوب^(٢٠).

ويناقش: بأن الآية تدل على وقت الإخراج واستقرار الوجوب، لا على وقت الوجوب.

أن الزكاة تجب وقت التنقية والجزا، وهذا قول محمد بن الحسن من الحنفية^(٢١)، وقول محمد بن مسلمة من المالكية^(٢٢)، وقول ابن أبي موسى من الحنابلة^(٢٣)، ووجه شاذ للشافعية^(٢٤).

:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٢٥)، فعلق الإتياء بالحصاد^(٢٦).

٢- أن تلك الحال هي حال تناهي عظم الحب والثمر واستحكامها فكانت هي حال الوجوب^(٢٧).

()	:	.
()	(/)	.
()	(/)	(/)
()	(- /)	:
()	(/)	(/)
()	(/)	(/)
()	:	.
()	(/)	(/)
()	(/)	.

ويناقش: كالقول السابق، بأن هذه الأدلة تدل على وقت الإخراج واستقرار الوجوب لا على وقت الوجوب.

أن الزكاة تجب وقت ظهور الثمرة، وهذا قول أبي حنيفة وزفر^(٢٨).

:

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾^(٢٩)، واستدلوا بها من وجهين:

(أ) أنه تعالى أمر بالإنفاق مما أخرج من الأرض، فدل على أن الوجوب متعلق بالخروج.

(ب) أنه جعل الخارج للكل، فدخل فيه الأغنياء والفقراء، فهو مشترك بينهم من يوم خروجه^(٣٠).

ويناقش: بأن الآية دلت على وجوب الزكاة مما خرج من الأرض، ولم تحدد وقتاً لوجوبه، فجاءت الأدلة الأخرى وحددت ذلك كما ذكر في أدلة القول الأول.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - هو القول الأول لقوة أدلته.

ثمرة الخلاف:

يظهر في أمور منها:

()	:	(/)	:	.	:
(/)	:	(/)	:	.	:
()	:	:	:	.	:
()	:	(/)	:	.	:

١ - أنه لو تصرف في الثمرة قبل الوجوب فلا زكاة عليه ، وإن تصرف فيها بعد الوجوب ولو قبل وقت الإخراج لم تسقط عنه الزكاة^(٣١).

٢ - أن الهالك من الثمرة يحسب في تكميل النصاب إذا هلك بعد الوجوب ، ولا يحسب إذا هلك قبله^(٣٢) ومثاله : فيما لو كانت الثمرة تساوي ستة أوسق فهلك منها ثلاثة أوسق ، فإذا كان الهالك قبل الوجوب فلا زكاة عليه ، وإن كان بعد الوجوب وجبت عليه الزكاة في الثلاثة الباقية كما سيأتي^(٣٣).

٣ - إذا مات صاحب البستان قبل إخراج الزكاة ، فهل يعتبر النصاب في حقه أو في حق كل وارث على حدة؟^(٣٤).

:

وقت إخراج الزكاة في التمر هو : بعد الجفاف والتصفية ولا يجوز إخراجها قبل ذلك ، وهذا هو قول جمهور العلماء من المالكية^(٣٥) والشافعية^(٣٦) والحنابلة^(٣٧) وابن حزم^(٣٨) وقال ابن عبد البر : ((وهذا إجماع من العلماء لا خلاف فيه إلا شذوذ))^(٣٩).

()	:	(/)	(/)	.	(/)
()	:	(/)	(/)	.	(/)
()	:	()	()	.	()
()	:	(/)	(/)	(- /)	(/)
()	:	(/)	(/)	(/)	.
()	:	(/)	(/)	(/)	(/)
(/)	:	(/)	(/)	(/)	.
()	:	(/)	(/)	(/)	(/)
(/)	:	(/)	(/)	(/)	.
()	:	(/)	(/)	()	.
(/)	:	(/)	(/)	(/)	.

:

١ - حديث عتاب بن أسيد أن النبي ﷺ قال في زكاة الكرم: ((أنها تخرص
كما تخرص النخل ، ثم تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة الرطب تمراً))^(٤٠) ، فجعل
النبي المخرج هو التمر^(٤١).

() () () -)):

((- ()

)): () :

(((/) () () (/)

() .

: (/) (/) .

- -)): (/)

:

:

:

((

: ((/)

:

:

...

((

(/)

": (/)

-

-

-

:

-

-

٢- قوله ﷺ: ((لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ)) (٤٢)

فاعتبر الأوسق من التمر، والتوسيق لا يمكن إلا بعد الجفاف^(٤٣).

٣- لأن التمر هو أوان الكمال وحال الادخار^(٤٤).

٤- لأن إخراج الرطب إخراج لغير الفرض كما لو أخرج الصغيرة من الماشية

عن الكبار (٤٥).

٥- الإجماع على هذا القول^(٤٦)

$$\begin{array}{c} \bullet \\ \bullet \end{array} = \begin{array}{c} \text{---} \\ \text{---} \end{array}$$

()

$$\vdots$$

()

()

()

()

.((

$$\vdots$$
$$)) : (\quad / \quad)$$
$$\begin{pmatrix} \cdot \\ \cdot \end{pmatrix} \cdot (($$

.(/) ()

$$\cdot (\quad / \quad) \quad :$$

•

•

$$. \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad : \quad \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right)$$

• ()

.()

$$\cdot \left(\frac{\quad}{\quad} \right) \quad \left(\frac{\quad}{\quad} \right) : \left(\frac{\quad}{\quad} \right)$$
$$.(\quad /) \quad (\quad /) \quad (\quad /) \quad (\quad /) : (\quad)$$
$$.(\quad /) \quad (\quad /) \quad (\quad /) \quad : \quad (\quad)$$
$$\left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right) \quad : \quad \left(\begin{array}{c} \text{ } \\ \text{ } \end{array} \right)$$

.(/) ()

:

اختلف العلماء في كيفية إخراج زكاة ما لا يجف من التمر^(٤٧) على أربعة أقوال:

أن زكاته تخرج من ثمنه أو من قيمته إذا استهلك^(٤٨)، وهو قول المالكية،^(٤٩) وقول للشافعية^(٥٠)، ورواية عند الحنابلة^(٥١).

:

أن الرطب لا ينتفع منه الفقراء الانتفاع التام؛ لأنه يتسارع إليه الفساد والرطب لا مثيل له فأخرج من ثمنه أو قيمته^(٥٢).
: بأن الفقراء يمكنهم بيعه والانتفاع بقيمته.

أنه يجب عليه قدر الزكاة يابساً، وهذا هو المذهب عند الحنابلة^(٥٣).

() : . (/ -) .
() : :
(/) :
() : (/) (/) (/) (/) .
() : (/) (-) (/)
(/)
() : (/) (/)
() : (/) (/) (/) .
() : (/) (/) (/) (/)
(/) (/) (/) (/) (/) .
(/) (/) (/) (/) (/) (/) .

:

لأن اليابس هو حال الكمال في التمر، فوجب الإخراج منه ^(٥٤).

: بأن هذا حال الكمال في غيره من النخيل، أما هو فحال كماله قبل

الجفاف؛ لأنه لا يجف.

أن زكاته تخرج رطباً منه، وهو قول الشافعية ^(٥٥)

وقول للحنابلة ^(٥٦).

:

١- أن الزكاة مواساة، فلم تجب عليه من غير ما عنده كرديء الجنس ^(٥٧).

٢- أن الحاجة داعية إلى ذلك ^(٥٨).

٣- لأن هذا هو أكمل أحواله فأخرج منه ^(٥٩).

أن الساعي مخير ^(٦٠) بين مقاسمة المالك الثمرة قبل الجذاذ بالخرص بأخذ نصيب

الفقراء بنخلات منفردات وبين مقاسمة الثمرة بعد جذاذها بالكيل ثم يقسم الثمرة

() : (/) .

() : (/) (/) .

() : (/) (/) (- /) .

() : (/) .

() : (/) .

() : (/) .

()

والشافعية^(٦٤) وأبو حنيفة وزفر^(٦٥) وهو الذي رجحه الشيخ محمد بن عثيمين^(٦٦).

:

١ - قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٦٧).

ذكر هذا الدليل ابن رشد^(٦٨) ولم يذكر وجه الدلالة، لكن يظهر من سياقه في أول هذا القول أنهم جعلوا الضمير في ﴿حَقَّهُ﴾ يعود إلى المأكول فيكون المعنى: كلوا من ثمره إذا أثمر، فإذا كان يوم الحصاد أخرجوا حق المأكول مع المحصود.

٢ - حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: ((فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُسْرُ))^(٦٩)، وهذا عام فيما أكل، وما لم يأكل^(٧٠).

٣ - أن الإِتْلَاف حصل بعد الوجوب فكان الحق مضموناً كما لو أتلف مال الزكاة بعد حولان الحول^(٧١).

٤ - أن المأكول مال فوجبت فيه الزكاة كسائر الأموال الزكوية^(٧٢).

(/)	(/)	(/)	(/)	(/)	:	()
(/)	(/)	(/)	(/)		:	()
(/)			(- /)			
			(/)		:	()
			()		:	()
			(/)		:	()
	:	-	-			()
:				()		
				()		
				/	:	()
			(/)		:	()
			(/)		:	()

أن المستهلك يحسب عليهم في النصاب ، ولا يحسب في الإخراج ، فإذا كان قبل الاستهلاك يبلغ النصاب فيجب فيما بقي منه زكاة ولو كان قليلاً ، فإن لم يبق شيء فلا زكاة فيه ، وهذا قول أبي يوسف من الحنفية ^(٧٣) .

:

لم أجِد لهذا القول دليلاً ولعل من أدلتهم أن الزكاة وجبت في الثمرة ، أما يبدو الصلاح أو الإدراك كما هو رأي أبي يوسف ^(٧٤) والإخراج لا يلزم إلا بعد الجذاذ فالزكاة وجبت في جميع الثمرة ولم تلزم إلا فيما بقي فإذا لم يبق شيء لم تلزم الزكاة في شيء كما لو أصابت الثمرة جائحة كما سيأتي ^(٧٥) .

أن المستهلك لا يحسب عليهم وهو قول الحنابلة ^(٧٦) ومحمد بن الحسن من الحنفية ^(٧٧) وقول عند المالكية ^(٧٨) .

(/) : (/) (/) (/)
 (/)
 (/) : (/)
 (/)
 (/) : (/) (/) (/)
 (/) (/) (/)
 (/) :
 (/) : (/)
 (/) : (/)

() .:

- ١ - قال : ﴿ كَلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ^(٨٠) قال ابن عبد البر : ((وهذا يوجب مراعاة وقت الحصاد والجذاذ لا ما قبله)) ^(٨١) .
- ٢ - الأحاديث والآثار التي فيها الأمر بالتخفيف في الحرص لأجل الأكل ونحوه ومنها :

أ (حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ((إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُدُّوا وَدَعُوا الثُّلْثَ ، وَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلْثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ)) ^(٨٢) .

() :

() .:

() : (/) .

() : (/) .

() : () :

() - () :

((-

(/) () ()

...

:(/) ()

((

:(/)

:

:

((

:(/)

((

(ب) حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((خففوا في الخرص فإن في المال العرية والآكلة والوصية والعامل والنواب وما وجب في التمر من الحق)) ^(٨٣).

(ج) ما رواه سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه بعثه على خرص التمر وقال: ((إذا أتيت أرضاً فأخرصها ودع لهم قدر ما يأكلون)) ^(٨٤).

٣- أن ترك ما يؤكل مأمور به في الخرص فإذا لم يخرص النخل كان حقاً لهم فلا يحسب عليهم إذا أكلوه ^(٨٥).

:

الذي يترجح - والله أعلم - أن المستهلك تجب فيه الزكاة ، لعموم أدلة وجوب الزكاة ، ولذلك شرع الخرص حتى تطلق أيديهم في التصرف فيه من أكل أو غيره ، أما الأمر بترك الثلث أو الربع في الخرص فهو لأحد احتمالين :

أن يجعل التصرف في المتروك للمالك ؛ لأنه قد يكون للمالك أقارب وأصحاب ونحوهم يعطيهم من الزكاة ^(٨٦) .

$$)) : \quad =$$
[illegible]

- وحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه : ((أن رسول الله ﷺ نهى عن لونين من التمر: الجعرور ولون الحبيق ، وكان الناس يتيممون شراء ثمارهم فيخرجونها في الصدقة فنهوا عن ذلك ، ونزلت : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ ((٩٣).

: بأن الآية والحديث فيمن يتيمم الخبيث مع وجود غيره ، أما مع عدم غيره فلا يكون متيمماً له.

: الرجاء قول الجمهور ؛ لأن الأصل في الأموال الزكوية أن تؤخذ زكاتها منها.

: إذا كان المال الذي تجب فيه الزكاة متعدد الأنواع فأخرج من كل نوع ما يخصه هو الأصل وهو الأولى والأحوط خصوصاً إذا لم تكن هناك مشقة ، لكن هل يجوز أن يخرج من نوع واحد منها عن جميع الأنواع.

() : () :
 (()) :
 (/) () :
 ((() (/) () ()) :
 (()) :
 (/) :
 () :
 (/ -) :
 (/) () () :
 (/) :
 ((:
 () :

اختلف العلماء في ذلك على خمسة أقوال :

أنه يجب أن يخرج من كل نوع ما يخصه ، وهذا مذهب الحنابلة ^(٩٤) وقول الشافعية فيما إذا قلت الأنواع ^(٩٥) ووجه عندهم ولو كثرت ^(٩٦) وقول عند المالكية ^(٩٧) .

:

- ١- أن الفقراء بمنزلة الشركاء فينبغي أن يتساووا في كل نوع منه ، ولا مشقة في ذلك بخلاف الماشية إذا كانت أنواعاً ^(٩٨) .
- ٢- أن هذا هو الأعدل للفقراء والمالك ^(٩٩) .
- ٣- أن هذا هو الأصل ، فوجب العمل به ولا مشقة فيه خصوصاً إذا قلت الأنواع ^(١٠٠) .

أنه يجوز أن يخرج من الوسط ، هذا قول المالكية ^(١٠١) والصحيح عند الشافعية إذا كثرت الأنواع ^(١٠٢) ، ووجه عند الحنابلة اختارها أكثر الأصحاب فيما إذا شق عليه إخراج زكاة كل نوع لكثرة الأنواع واختلافها ^(١٠٣) .

(/)	(- /)	(/)	(/)	: ()
			(/)	.
(/)	(/)	(/)	(/)	: ()
	(/)	(/)	(- /)	.
			(/)	: ()
		(- /)		: ()
(/)	(/)	(/)	(/)	: ()
			(/)	: ()
			(/)	: ()

:

١ - لما في الإخراج من كل نوع من العسر والمشقة فيؤخذ من الوسط رعايةً للجانبين: الفقير وصاحب المال^(١٠٤).

٢ - قياساً على زكاة السائمة^(١٠٥).

أنه يخرج من أحد الأنواع بالقيمة^(١٠٦)، وهذا قول ابن عقيل من الخنابلة^(١٠٧).
: بالقياس على زكاة الضأن والماعز إذا كان النصاب مختلطاً منهما^(١٠٨).

أنه يخرج من الأغلب في البستان، وهذا القول وجه عند الشافعية^(١٠٩) ووجه عند الخنابلة^(١١٠).

$$\begin{array}{ccccccc}
 (\quad / \quad) & (\quad - \quad / \quad) & (\quad / \quad) & : & (\quad) & = & \\
 (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & : & (\quad) & \\
 & (\quad - \quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & & & \\
 (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & : & (\quad) & \\
 & & & (\quad / \quad) & & & \\
 (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & : & (\quad) & & \\
 & & & (\quad / \quad) & : & (\quad) & \\
 & & & : & : & (\quad) & \\
 & & & & & ((\quad)) &
 \end{array}$$

$$\begin{array}{ccccccc}
 ((& &)) & (\quad - \quad / \quad) & : & & \\
 (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & : & (\quad) & & \\
 & (\quad / \quad) & (\quad / \quad) & : & (\quad) & &
 \end{array}$$

بالنص من العين التي أصاب فمن ادعى أن لا يجزئه إلا مثل صفة التي أصاب لم يقبل قوله إلا ببرهان^(١١٥).

:

الذي يترجح - والله تعالى - أعلم أن له أن يخرج من الوسط مع مراعاة القيمة ؛ لأن هذا فيه مراعاة لجانب المالك بدفع المشقة عنه ، ومراعاة لجانب الفقير بحفظ حقه من المال والزكاة بهذا القول لم تخرج عن كونها من جنس ماله الذي دفع زكاته والفقراء ليسوا كالشركاء من كل وجه ؛ لأن الشريك متعين بعينه ، أما الفقير فليس متعيناً بعينه - وهذا هو الذي رجحه الشيخ محمد العثيمين^(١١٦) ، وهو قريب من قول ابن عقيل من الحنابلة - بحيث لو كان عنده مثلاً في البستان ثلاثة أنواع : نوع متوسط قيمة الكيلو من تمره ستة عشر ريالاً ، ونوع آخر قيمة المتوسط من تمره عشر ريالاً ، ونوع ثالث قيمة المتوسط من تمره أربع ريالاً فإن كانت متساوية في مقدار الثمرة فإنه يخرج من متوسط الوسط أي ما قيمته عشر ريالاً ، وإن كان الأجود أكثر من الأقل جودة كثرة مؤثرة^(١١٧) أخرج من الوسط فوق المتوسط بقدر زيادة الأجود ، مثل لو كان نصف التمر في المثال السابق من الأجود وربعه من الوسط والرابع الآخر من الأقل ، فإنه يخرج من الوسط ما قيمته إحدى عشر ريالاً ونصف ، وإن كان العكس بأن كان الأقل جودة هو النصف فإنه يخرج من الوسط دون المتوسط بقدر نقص الأجود فيخرج في المثال السابق من الوسط ما قيمته ثمان ريالاً ونصف.

() : (/) .

() : (/) .

() :

-

-

فإن لم يمكن مراعاة القيمة بحيث يكون التفاوت بين قيمة الأنواع كبيراً فإنه يخرج من كل نوع ما يخصه^(١١٨).

:

إذا بقي التمر عند صاحب البستان بعد دفع الزكاة حتى حال عليه الحول، فلا زكاة فيه إذا لم يعد للتجارة^(١١٩) وقد نقل ابن حزم الإجماع على ذلك^(١٢٠).

:

١- قوله ﷺ: ((فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ))^(١٢١)، فمقتضى الظاهر نفي ما سوى العشر^(١٢٢).

٢- لأن الله تعالى علق وجوب الزكاة بحصاها بقوله تعالى: ﴿وَأَنذُوا حَقَّهٖ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(١٢٣) والحصاد لا يتكرر فلا تتكرر الزكاة^(١٢٤).

٣- لأن الزكاة إنما تتكرر في الأموال النامية، وهذه منقطعة النماء متعرضة للفساد كالأثاث^(١٢٥).

() :

() : (/) (/) (/) (/)
(/) (/) (- /)
(/) (/)
() : ()
() ()
() : (/)
() :
(/) (/) (/) (/) : ()
(/) (/) (/) (/) : ()

- وقال الحسن البصري: على مالها العشر في كل عام قياساً على المواشي والدراهم والدنانير^(١٢٦)، قال الماوردي: ((وهذا خلاف الإجماع))^(١٢٧).

أما إذا كان بقاء التمر لغرض التجارة فإنه يصير عروض تجارة ويزكي زكاة العروض إذا حال عليه الحول^(١٢٨).

:

اختلف العلماء في حكم شراء المزكي زكاته ممن دفعها إليه بعد قبضها^(١٢٩) على ثلاثة أقوال:

أن الشراء لا يجوز^(١٣٠)، وهذا هو قول مالك^(١٣١) وهو الصحيح من مذهب الحنابلة^(١٣٢) وهو قول قتادة^(١٣٣).

() : (/) (/) (/)
() : (/) (/) (/)
() : (/) (/) (/) (/)
()
(/) :
() : (/)
(/) : ((
(/) :
(/) : (/) (/) (/) (/)
((:
(/) (/) (/)
(/) : (/) (/) (/)
(/) (/)
(/) : (/) (/)
(/) : (/) (/)

٤ - لأن شرائه لزوجاته وسيلة إلى استرجاع شيء منها ؛ لأن الفقير يستحي منه فلا يماكسه في ثمنها ، وربما أرخصها له طمعاً في أن يدفع له صدقة أخرى ^(١٣٧) قال ابن حجر : ((مع أن العادة تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغير المتصدق ، فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سومح فيه)) ^(١٣٨) .

أن الشراء مباح ، وهذا قول الحنفية^(١٤٠) ورواية عند الحنابلة^(١٤١) وبه قال ابن حزم^(١٤٢).

١- قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ ^(١٤٣) ، فهو قد أدى صدقة ماله كما أمر وباعها الآخذ لها كما أبيح له ^(١٤٤).

$$\begin{array}{ccccccc}
 (& /) & & (& /) & & (& /) & : & (& /) \\
 & & & & & & & & & & \\
 & & & & & & & & & & .(& /) \\
 & & & & & & & & & & & \\
 & & & & & & & & & & .(& /) & : & (& /) \\
 & & & & & & & & & & (& /) & : & (& /) \\
 & & & & & & & & & & .(& /) & : & (& /) \\
 & & & & & & & & & & .(& /) & : & (& /) \\
 & & & & & & & & & & .(& /) & : & (& /) \\
 & & & & & & & & & & : & & : & (& /) \\
 & & & & & & & & & & .(& /) & : & (& /)
 \end{array}$$

:

أما الحديث الذي استدلوا به: ((لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ إِلَّا لِحَمْسَةٍ...))، فيحمل على شراء صدقة غيره وهذا جائز، وأما الحديث الآخر في رجوع الصدقة بالميراث فيقال: إن البيع ليس بمعنى الميراث؛ لأن الملك ثبت بالميراث حكماً بغير اختياره وليس وسيلته إلى شيء مما ذكر في الشراء^(١٥١).

بخلاف الشراء فهو باختياره وقد يؤدي إلى ما ذكر من المفساد.

أن الشراء مكروه وهو مذهب الشافعية^(١٥٢) ورواية عند الحنابلة^(١٥٣).

:

بنفس أدلة القول الثاني، وجعلوها صارفة للنهي في أدلة القول الأول - خصوصاً حديث عمر رضي الله عنه - للكرهية والتنزيه^(١٥٤) ولذلك روى ابن جريح عن عطاء قال: ((إن من مضى كانوا يكرهون ابتياع صدقاتهم، قال: وإن فعلت بعدما قبض فلا بأس به وأحب إلي ألا تفعل))^(١٥٥).

وحمل القائلون بالجواز - سواء الإباحة أو الكراهة - حديث عمر رضي الله عنه على

أحد الاحتمالات التالية:

()	:	(/)	.
()	:	(/ -)	(/)
()	:	(/)	.
()	:	(/)	(/)
()	:	(/)	()
(/)	:		
()	:		

١ - أنه محمول على التنزيه والكراهة لحديث: ((لَا تَجْلُ الصَّدَقَةُ لِعَنِي إِلَّا لِخَمْسَةٍ...)) وذكر منهم: ((رَجُلٌ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ))^(١٥٦)، وهو عام فلم يخصه بشراء غير المتصدق^(١٥٧).

٢- أن عمر رضي الله عنه قد وقف فرسه وشراء الوقف باطل^(١٥٨).

٣- أن اللفظ لا يتناول الشراء فإن العود في الصدقة ارتجاعها بغير عوض وفسخ العقد كالعود في الهبة، والدليل على هذا قوله ﷺ - في نفس الحديث - : ((الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ)) ولو وهب إنساناً شيئاً ثم اشتراه منه جاز^(١٥٩).

وأجيب عن هذه المحامل للحديث بأمور، منها:

١ - أن الحديث الذي ذكره حاملاً لحديث عمر رضي الله عنه على التنزيه مختلف في رفعه فقيل : إنه مرسل ^(١٦٠) وإن صح رفعه فتحمل دلالة كل واحد منهما على حاله ، فيحمل حديث عمر رضي الله عنه على شراء الإنسان صدقته ، ويحمل الحديث الآخر على شراء صدقة غيره ^(١٦١) وسماها صدقة باعتبار ما كان .

٢- أما كون عمر قد وقف فرسه فيقال: لو كان وقفاً لما باعها الذي هو في يده ولا هم عمر بشرائها، بل كان ينكر على البائع ويمنعه وكذلك النبي ﷺ ما أنكر

$$\begin{array}{rclcl}
 & & & & .(\quad) & (\quad) \\
 .(\quad /) & & (\quad /) & (\quad /) & : & (\quad) \\
 & .(\quad /) & (\quad /) & (\quad /) & : & (\quad) \\
 & & & & .(\quad /) & : & (\quad) \\
 .(\quad /) & & (\quad /) & (\quad /) & : & (\quad) \\
 & & & & .(\quad) & : & (\quad)
 \end{array}$$

بيعها وإنما أنكر على عمر الشراء معللاً بكونه عائداً في الصدقة فدل على أنه ليست وفقاً^(١٦٢).

٣- أما أن اللفظ لا يتناول الشراء فيقال: لو لم يكن اللفظ متناولاً للشراء المستثول عنه لم يكن النبي ﷺ مجيباً لعمر عن سؤاله، ولا يجوز إخراج خصوص السبب من عموم اللفظ^(١٦٣).

:

الذي يترجح - والله أعلم - هو القول الأول لصراحة حديث عمر رضي الله عنه وهو نص في المسألة في عموم لفظه وفي سببه؛ ولأن الشراء دليل على تعلق نفسه بهذه الصدقة التي أخرجها لله والصدقة ينبغي أن تخرج بطيب نفس.

:

وفيه ستة مباحث:

:

:

فقد أجمع العلماء على أن الزكاة تسقط إذا كان ذلك قبل الجذاذ ولم يكن هناك تفريط ولا عدوان^(١٦٤)؛ لأن الثمر قبل الجذاذ في حكم ما لم تثبت اليد عليه^(١٦٥).

() : (/) .

() : (/ -) .

() : () (/) ()

(/) (/) : (/) ((:

: :

((:

() : (/) (/) (/) .

أما إذا كان ذلك بعد الجذاذ ، فقد اختلف العلماء في وجوب الزكاة على قولين :

أنه لا زكاة عليه إذا لم يوجد منه تفريط بحيث يتمكن من الأداء ولم يفعل ، وهذا قول الحنفية^(١٦٦) والمالكية^(١٦٧) والشافعية^(١٦٨) والمذهب عند الحنابلة^(١٦٩) .

:

- ١- لأنه لم يفطر^(١٧٠) فيكون كما لو كانت الآفة قبل الجذاذ.
- ٢- قياساً على ما لو تلفت الماشية قبل التمكن من الأداء^(١٧١) .
- ٣- لأن المال عنده بعد وضعه في الجرين^(١٧٢) أمانة ، فإن تعدى أو فرط فهو ضامن وإن لم يتعد ولم يفطر فلا يضمن^(١٧٣) .

() : (/) (/) .(/)

() : (/) .(/)

() : (/) (/) (/) (/)

.(/)

() : (/) (/) (/)

.(/) (/) :

() : (/) .(/)

() : (/) .(/)

() : . (/) .(/)

() : (/) .(/)

أنها تجب الزكاة مطلقاً وهذا القول رواية عند الحنابلة^(١٧٤)، وهو قول ابن حزم^(١٧٥).

:

١- لأن الزكاة بعد وجوبها تتعلق بالذمة لا بعين المال فهي كالدين^(١٧٦).

٢- القياس على ما لو تلف نصاب الأثمان بعد الحول^(١٧٧).

: يقال: حتى لو قيل: إنها متعلقة بالذمة فهي متعلقة بها مع بقاء

وجوبها ببقاء عين المال الذي تجب فيه، أما إذا سقطت بتلف المال فلا تتعلق بالذمة كأرث جنابة العبد إذا تلف العبد.

:

الذي يترجح - والله أعلم - القول الأول أن الزكاة لا تجب إذا لم يوجد منه

تفريط ولا تعدي؛ لأن الزكاة لم تجب إذا كانت الجائحة قبل الجذاذ؛ لأنه لم يتمكن من الأداء فإذا لم يتمكن بعده تساوي في العلة فتساوى في الحكم.

(/) : (/) (/) (/) (/)
 (/)

: (/) : (/)

(- /) :

(/) : (/) (/)

(/) : (- /) (/)

:

؟

إذا أصابت الثمرة آفة وكان الباقي نصاباً فإنها تجب فيه الزكاة^(١٧٨)، وقد نقل ابن القطان الإجماع على وجوب الزكاة فيما زاد على خمسة أوسق^(١٧٩)، أما إذا كان الباقي دون نصاب، فقد اختلف العلماء في وجوب الزكاة فيه على قولين^(١٨٠):

أن الباقي إذا كان دون النصاب لا تجب فيه الزكاة، وهذا قول المالكية^(١٨١) وقول الشافعية^(١٨٢) والصحيح من مذهب الحنابلة^(١٨٣) وقول أبي يوسف من الحنفية^(١٨٤).

:

١ - قوله ﷺ: ((لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ))^(١٨٥)، وهذا يعم حالة الوجوب ولزوم الأداء^(١٨٦).

(/) : (/) (/) (/) (/)
(/)
() : ()
() :

(/) : (/) (/) (/)
(/) : (/) (/) (/)
(/) : (/) (/) (/)
(/ -) : (/)

٢- أن النصاب شرط في الوجوب فمتى لم يوجد وقت الوجوب لم تجب الزكاة^(١٨٧).

أن الزكاة تجب في الباقي بحصته ، وهذا قول الحنفية^(١٨٨) والمذهب عند الشافعية^(١٨٩) وقول عند الحنابلة^(١٩٠).

•

بأن المسقط اختص بالبعض فاخص السقوط به ، كما لو تلف بعض النصاب في غير الزروع والثمار بعد وجوب الزكاة فيه^(١٩١).

•

الذي يترجح - والله أعلم - هو القول الأول ؛ لعموم الحديث الذي استدلوا به ، ولأنه وقت وجوب إخراج الزكاة ليس مالكا للنصاب ، ولأن الزكاة شرعت على سبيل المواساة وهذا الذي تلف أغلب ماله قد يكون أهلاً لأن يواسى هو لا أن يواسى غيره ، كما في حديث قبيصة أن النبي ﷺ في ذكر من تحل له المسألة قال :

$$\begin{array}{lcl}
 & : & \text{---} \quad (\quad) = \\
 & : & (\quad) \quad : \quad (\quad) \\
 .(\quad) & : & (\quad) \\
 & .(\quad /) & : (\quad) \\
 & .(\quad /) \quad (\quad /) & : (\quad) \\
 & (\quad - \quad /) & : (\quad) \\
 .(\quad /) \quad (\quad /) \quad (\quad /) & : & (\quad) \\
 .(\quad /) \quad (\quad /) \quad (\quad /) & : & (\quad) \\
 .(\quad /) \quad (\quad /) \quad (\quad - \quad /) & : & (\quad)
 \end{array}$$

((وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ))^(١٩٢).

:

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

ذهب جمهور العلماء إلى أن الزكاة على البائع ، وهو قول الحنفية^(١٩٣) والمالكية^(١٩٤) والشافعية^(١٩٥) والحنابلة^(١٩٦) وابن حزم^(١٩٧) بل قال ابن عبد البر في التمهيد : ((وهذا إجماع من العلماء لا خلاف فيه إلا شذوذ))^(١٩٨).

:

١ - لأن الزكاة كانت واجبة عليه قبل البيع ، فبقى الوجوب على ما كان عليه^(١٩٩).

٢ - القياس على ما لو باع السائمة بعد الحول ، فإن الزكاة تكون على البائع^(٢٠٠).

()	:	()
()	:	(/)
()	:	(/) (/) (- /) (/)
(/)	:	(/) (/)
()	:	(/) (/) (- /) (/)
(/)	:	(/) (- /) (/)
(/)	:	(/)
()	:	(/) (/) (/) (/)
(/)	:	(/)
()	:	(- /)
()	:	(/)
()	:	(/) (/) (/)
()	:	(/)

٣- لأنه نساء أرضه ، والمشتري إنما استحقه عوضاً عما أعطى من الثمن^(٢٠١).

أن الزكاة تجب على المشتري ، وهو قول ابن أبي موسى من الحنابلة^(٢٠٢).

:

لأن وجوب الزكاة عنده بالجذاذ ، فالوجوب تعلق والثمرة في ملك المشتري فكانت الزكاة عليه^(٢٠٣).

:

الذي يترجح - والله أعلم - هو القول الأول ؛ لما نقل ابن عبد البر - رحمه الله - أن الخلاف فيه شاذ ، ولما سبق في أدلة القول الأول في مسألة متى تخرج الزكاة في التمر^(٢٠٤) أن النبي ﷺ كان يبعث من يخرص التمر بعد بدو الصلاح ، وفائدة ذلك أن تطلق أيديهم في التصرف بالثمرة بعد معرفة الواجب عليهم فيها والتزامهم بها.

:

اختلف العلماء^(٢٠٥) في هذه المسألة على قولين :

()	:	(/)	.
()	:	(/)	(/) (/) (- /) (/)
()	:	(/)	(/) (/) (/)
()	:	()	()
()	:	()	.

أن الزكاة تكون على المشتري بالشرط ، وهو قول المالكية^(٢٠٦) والحنابلة^(٢٠٧).

:

بأن الزكاة معلومة فكأن البائع استثنى قدرها ، ووكل المشتري في إخراجها^(٢٠٨).

أن الشرط لا يصح ، والزكاة تلزم البائع ، وهو قول عند الحنابلة^(٢٠٩).

:

بالقياس على ما لو باع ماشية واستثنى نصاب الزكاة فإنه لا يصح^(٢١٠).

ويناقش: أن استثناء زكاة الماشية مجهول ، وهذا الاستثناء معلوم قدره بالعشر أو نصف العشر.

:

الذي يترجح - والله أعلم - هو القول الأول ؛ لأنه استثنى قدراً معلوماً وهو العشر أو نصف العشر فكأنه باع تسعة أعشار الثمرة فهو كما لو باع صبرة واستثنى منها جزءاً معلوماً كالثالث أو العشر فإنه يصح للعلم بالمبيع^(٢١١) أما استثناء زكاة الماشية

(/) : (/) (/) (/)
(/)

(/) : (/) (/) (/) (/)
(/) (/)

(/) : (/) (/) (/)

(/) : (/) (/)

(/) : (/)

(/) : (/)

فإنه مجهول العين واستثنى المجهول من المعلوم يجعل المعلوم مجهولاً فلا يصح للجهالة بالمبيع أما لو استثنى شاة معينة فإنه يصح للعلم بالمستثنى فلا يؤدي إلى جهالة المستثنى منه وهو المبيع فلو كانت الشياة مائة شاه فكأنه باعة التسع والتسعين شاه فيكون البيع معلوماً فيصح^(٢١٢).

(٢١٣)

:

إذا باع الثمرة قبل بدو الصلاح على وجه صحيح، فقد اختلف العلماء على من تجب الزكاة على ثلاثة أقوال :

أن الزكاة على المشتري وهذا قول المالكية^(٢١٤) والشافعية^(٢١٥) والحنابلة^(٢١٦) وابن حزم^(٢١٧).

() : (/) .
() :
(/) (/)
(/) () :
(/) (/) : ()
(/) (/)
(/) (/) : ()
(/)
(/) (/) (/) (/) : ()
(/)
(/) : ()

أنه يجب عليه أن يضمن الزكاة، وهذا قول أبي حنيفة^(٢٣٠).

:

لأن الإلتلاف حصل بعد الوجوب لثبوت الوجوب عنده بالخروج والظهور فكان الحق مضموناً عليه كما لو أتلّف مال الزكاة بعد حولان الحول^(٢٣١).

:

الذي يترجح - والله أعلم - هو القول الأول كما سبق في مسألة وقت وجوب الزكاة^(٢٣٢)، لأن هذه المسألة مبنية عليها، أما إذا كان بقصد الفرار من الزكاة، فقد اختلف العلماء في وجوب الزكاة عليه على قولين :

أن الزكاة تلزمه فيضمن مثلها، وهذا مذهب الحنابلة^(٢٣٣).

:

١ - لأنه قصد قطع حق من انعقد سبب استحقاقه وهو الفقير^(٢٣٤).

٢ - لأنه فوت الواجب بعد انعقاد سببه^(٢٣٥).

() (/) (/)

() (/)

() ()

() (/) (/) (/) (/)

(/ -)

() (/)

() (/) (- /)

- ٢- أما كيف تخرج زكاة ما لا يحف منها، ففيه خلاف، والراجح أنه يخرج رطباً منها إلا أن يستهلكها فيخرج من قيمتها.
- ٣- ما يستهلك من الرطب قبل الجذاذ فالراجح أنه تجب فيه الزكاة.
- ٤- وأما من أي نوع تخرج الزكاة، فإذا كان الموجود نوعاً واحداً فالراجح أنها تخرج منه جيداً كان أو رديئاً بل قال ابن قدامة: ((لا نعلم فيه خلافاً)).
- ٥- وأما إذا كانت أنواعاً، فالراجح: أنه يخرج من الوسط مع مراعاة القيمة.
- ٦- إذا بقي التمر عند المالك بعد الجذاذ ودفع الزكاة حتى حال عليه الحول فلا زكاة فيه إذا لم يكن بقاءه لغرض التجارة.
- ٧- لا يجوز شراء الزكاة لمن دفعها إليه.
- ٨- وإذا أصاب التمر آفة بعد وجوب الزكاة فقد أجمع العلماء على أن الزكاة تسقط ولا تجب إذا كان ذلك قبل الجذاذ، ولم يكن هناك تفريط ولا عدوان، أما إذا كان ذلك بعد الجذاذ فالراجح أنها تسقط ولا تجب.
- ٩- وإذا أصابت التمر آفة بعد الوجوب فبقى بعضها فإذا كان الباقي نصاباً وجبت فيه الزكاة، وإن لم يكن نصاباً فخلاف، والراجح أنه لا زكاة فيه.
- ١٠- إذا باع التمر بعد بدو الصلاح فالراجح أن الزكاة تجب على البائع.
- ١١- وأما إذا باعه قبل بدو الصلاح على وجه صحيح فالراجح أن الزكاة على المشتري.
- ١٢- وإذا شرط من باع بعد بدو الصلاح الزكاة على المشتري، فالراجح أن الشرط صحيح، وتكون الزكاة عليه.
- ١٣- إذا قطع الثمرة قبل بدو الصلاح فإن لم يقصد الفرار من الزكاة، فالراجح أن الزكاة لا تجب، وإن قصد فالراجح أنها تجب عليه.
- وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

- [١] الإجماع، لابن عبد البر، جمع وترتيب: فؤاد الشلهوب، عبد الوهاب الشهري، دار القاسم، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- [٢] الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، مكتبة الفرقان، ط. الثانية، ١٤٢٠هـ.
- [٣] الإقناع في مسائل الإجماع، للحافظ أبي الحسن ابن القطان، تحقيق: حسن بن فوزي الصعيدي، دار الفاروق الحديثة، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ.
- [٤] الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، عناية: محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤١٣هـ.
- [٥] الإنصاف، لعلي بن سليمان المرداوي، تحقيق: د/ عبد الله التركي، دار هجر، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.
- [٦] بدائع الصنائع، لأبي بكر الكساني، تحقيق: محمد عدنان، دار إحياء التراث العربي، ط. الثانية، ١٤١٩هـ.
- [٧] بداية المجتهد، لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، دار المعرفة، ط. التاسعة ١٤٠٩هـ.
- [٨] البناية شرح الهداية، ومعه الهداية للمرغيان، لمحمود بن أحمد المعروف ببدر الدين العيني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
- [٩] البيان في مذهب الإمام الشافعي، ليحيى العمراني الشافعي، تحقيق: قاسم النوري، دار المنهاج.
- [١٠] تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية.

[١١] تاريخ الطبري ، محمد بن جرير الطبري ، دار الكتب العلمية ، ط. الأولى

١٤٠٧هـ

[١٢] تحفة المحتاج ، لعبيد الله بن الحسين بن الجلاب البصري ، تحقيق : حسين بن سالم

الدهاني ، دار الغرب ، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.

[١٣] التذريع ، لعبيد الله بن الحسين بن الجلاب البصري ، تحقيق : د. حسين بن سالم

الدهاني ، دار الغرب ، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.

[١٤] تقريب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، عناية : عادل مرشد ،

مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٦هـ.

[١٥] التلخيص الحبير ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الله هاشم

اليمني ، ط. ١٣٨٤هـ.

[١٦] تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، دار الراية ، ط.

الخامسة ١٤١٩هـ.

[١٧] التمهيد ، للحافظ يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق : أسامة بن إبراهيم ،

وحاتم أبو زيد ، دار الفاروق الحديثة للطباعة ، ط. الثالثة ١٤٢٤هـ.

[١٨] تهذيب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، عناية : إبراهيم الزنيق

، وعادل مرشد ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٦هـ.

[١٩] حاشية الروض المربع ، ومعه الروض المربع للبهوتي ، لعبد الرحمن بن قاسم ،

ط. الرابعة ١٤١٠هـ.

[٢٠] الحاوي الكبير ، لعلي بن محمد الماوردي ، تحقيق : د. محمود مطرجي ، دار

الفكر ، ط. ١٤١٤هـ.

- [٢١] حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، لمحمد بن أحمد الشاشي القفال ، تحقيق : ياسين أحمد إبراهيم ، مكتبة الرسالة الحديثة ، ط. الأولى ١٩٨٨ م.
- [٢٢] رد المحتار على الدر المختار ، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، ط. الأولى ، ١٤١٥ هـ.
- [٢٣] روضة الطالبين ، لمحيي الدين بن شرف النووي ، إشراف : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط. الثالثة ، ١٤١٢ هـ.
- [٢٤] سبل السلام شرح بلوغ المرام ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، تحقيق : فواز زمزلي ، وإبراهيم الجمل ، دار الريان ، ط. ١٤٠٧ هـ.
- [٢٥] سنن البيهقي الكبرى ، لأحمد بن حسين البيهقي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ط. ١٤١٤ هـ.
- [٢٦] سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني ، تحقيق : عبد الله هاشم يماني ، دار المعرفة ، ط. ١٣٨٦ هـ.
- [٢٧] شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني ، دار إحياء التراث العربي ، ط. الأولى ١٤١٧ هـ.
- [٢٨] الشرح الكبير ، لعبد الرحمن بن محمد بن قدامة ، تحقيق : د. عبد الله التركي ، دار هجر ، ط. الأولى ، ١٤١٥ هـ.
- [٢٩] الشرح الممتع على زاد المستقنع ، لمحمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي ، ط. الأولى.
- [٣٠] شرح معاني الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط. الأولى ١٤٢٢ هـ.

[٣١] صحيح/ابن حبان، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٤١٤هـ.

[٣٢] صحيح/ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، د. ١٣٩٠هـ.

[٣٣] العدة في شرح العمدة، لبهاء الدين عبد الرحمن المقدسي، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ١٤٢٦هـ.

[٣٤] العزيز شرح الوجيز، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤١٧هـ.

[٣٥] علل ابن أبي حاتم، لعبد الرحمن بن محمد الرازي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ط. ١٤٠٥هـ.

[٣٦] عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية.

[٣٧] الفتاوى التاتارخانية، لعالم بن العلاء الأندربتي الدهلوي الهندي، تحقيق: سجاد حسين، دار القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، ط. ١٤١١هـ.

[٣٨] فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر.

[٣٩] الفروع، لمحمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

[٤٠] الكافي في فقه أهل المدينة، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: د. محمد الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، ط. الثالثة، ١٤٠٦هـ.

- [٤١] الكافي ، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ، تحقيق : عبد اله التركي ، دار هجر ، ط. الأولى ١٤١٧هـ.
- [٤٢] لسان العرب ، لابن منظور ، عناية : أمين محمد ، محمد العبيدي ، دار إحياء التراث ، ط. الثالثة ، ١٤١٩هـ.
- [٤٣] المبسوط ، لمحمد بن أحمد السرخسي ، تحقيق : محمد حسن ، دار الكتب العلمية ، ط. الأولى ، ١٤٢١هـ.
- [٤٤] مجمع الزوائد ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الكتاب العربي ، ط. ١٤٠٧هـ.
- [٤٥] مجموع فتاوى ورسائل محمد بن صالح العثيمين ، جمع : فهد السليمان ، دار الشريا ، ط. الأولى ١٤٢٣هـ.
- [٤٦] المجموع ، لمحيي الدين بن شرف النووي ، تحقيق : محمد نجيب المطيعي ، دار إحياء التراث ، ط. الأولى ، ١٤٢٢هـ.
- [٤٧] المحلى ، لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي ، تحقيق : د. عبد الغفار البنداري ، دار الفكر.
- [٤٨] مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ، اختصار : أبي بكر أحمد بن علي الرازي ، تحقيق : د. عبد الله نذير أحمد ، دار البشائر ، ط. الثانية ١٤١٧هـ.
- [٤٩] مختصر المزني ، لإسماعيل بن يحيى المزني ، عناية : محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية ، ط. الأولى ١٤١٩هـ.
- [٥٠] المدونة الكبرى ، للإمام مالك بن أنس رواية سحنون بن سعيد ، عناية : أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، ط. الأولى ١٤١٥هـ.
- [٥١] مراتب الإجماع ، لابن حزم الظاهري ، عناية : حسن أحمد إسبر ، دار ابن جزم ، ط. الأولى ١٤١٩هـ.

[٥٢] *المستدرک علی الصحیحین*، لمحمد بن عبد الله الحاکم، تحقیق: مصطفی عبد القادر عطا، دار الکتب العلمیة، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

[٥٣] *المسند*، للإمام أبی عبد الله أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة.

[٥٤] *مصنف ابن أبی شیبة*، لعبد الله بن محمد بن أبی شیبة، تحقیق: کمال یوسف الحوت، مكتبة الرشد، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.

[٥٥] *المعجم الكبير*، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقیق: حمدي بن عبد المجيد، مكتبة دار العلوم والحكم، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ.

[٥٦] *معجم مقاييس اللغة*، لأبى الحسين أحمد بن فارس، تحقیق: عبد السلام هارون، دار الجیل، ط. ١٤٢٠هـ.

[٥٧] *مغني المحتاج*، لمحمد بن الخطيب الشربيني، عناية: محمد عيتاني، دار المعرفة، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

[٥٨] *المغني*، لمحمد بن قدامة، تحقیق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط. الثانية، ١٤١٢هـ.

[٥٩] *المقنع*، لمحمد بن قدامة، تحقیق: د. عبد الله التركي، دار هجر، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.

[٦٠] *منتهى الإرادات*، لمحمد بن أحمد الفتوحي، الشهير بابن النجار، تحقیق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤١٩هـ، ومعه: حاشية النجدي على منتهى الإرادات.

[٦١] *المهذب*، لأبى إسحاق الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

- [٦٢] مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لمحمد بن محمد المعروف بالخطاب ، تحقيق :
زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، ط. الثانية ، ١٤٢٨ هـ.
- [٦٣] موسوعة الحديث الشريف ((الكتب الستة)) ، إشراف ومراجعة : صالح بن عبد
العزیز آل الشيخ ، دار السلام ، ط الثالثة ، ١٤٢١ هـ.
- [٦٤] الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الثقافية ،
بيروت ، ط. ١٤٠٨ هـ.
- [٦٥] النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات ، لعبد الله بن عبد
الرحمن أبي زيد القيرواني ، تحقيق : د. محمد حجي ، دار الغرب ، ط. الأولى ،
١٩٩٩ م.
- [٦٦] نيل الأوطار ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : عصام الصبابطي ، دار الحديث ،
ط. الأولى ١٤١٣ هـ.

Zakaah Dates

Dr. Muhammad bin Ibrahim bin Mohammed Al-Jasser

Assistant Professor of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Islamic Studies, University of Al-Qaseem

(Received 5/1/1432H; accepted for publication 30/4/1432H)

Abstract. This research doctrinal study detailed important issue from the issues of Zakat, a question: zakaah dates, has expanded a researcher in the study; and to the many that respond to the students of science questions around, especially in our country; for it - thank God - the most famous countries in the cultivation of these blessed blessed tree, and the researcher the following results: The Zakat dates should be paid if a Salah fruit, and that should be paid after the drought, filter, and the how to get out zakat does not dry them, is subject to dispute and correct it comes out damp, unless that consumed come out of their value , but what is consumed in the wet before Aljmaz correct view that should the Zakat, and either of any kind out of Zakat, if the existing one type most correct they get out of it well he or Rdiia and Ibn Qudaamah said: ((do not know of any difference of opinion)), if left Dates for the owner after Aljmaz and pay zakat even if one year has passed there is no Zakat where if you do not stay for the purpose of trade, and it is not permissible to buy Zakat is paid to it, and if you hit the dates lesion after the obligatory zakat has scholars are unanimously agreed that the zakat falls not answer if that is before Aljmaz, there was no negligence and no aggression, but if that was after Aljmaz Fajlav, and correct it fall not answer, but if you hit the dates lesion after the obligatory, leaving some of them if the rest was a quorum and zakaah is due, although not Fajlav, and correct it does not zakaah and that, if sold, dates Bedouin goodness correct view that the Zakat is obligatory upon the seller, but if sold by the Bedouin of righteousness on the right correct view that the Zakat on the buyer, and if the condition of the sold after Bedouin Salah Zakat on the buyer, the most correct that the condition is true, and be due on the buyer and, if cut before the fruit of righteousness, the nomads did not mean to escape from the Zakat, Zakat is not the most correct answer, but in order to correct view that it must be it.

Blessings and peace upon our Prophet Muhammad and his family and companions

Guidelines for Authors

a) Conditions:

1. The paper must be innovative, scientific, well typed and in good style.
2. The paper must not be previously published, or sent to another press.
3. All received papers are to be refereed.

b) Instructions:

1. The author must provide a request to publish his paper.
2. The author must provide five hardcopies of his paper (the original plus four copies) in Arabic. The paper must be typed using Microsoft Word on an IBM compatible PC. The paper must be printed on single faced A4 papers, leaving 3 cm for each margin. The pages of the paper should be sequentially numbered, along with numbering figures and tables (if available). The author must also provide an electronic copy of his paper. In addition, the author must provide an Arabic and an English abstract for his paper, each of which not exceeding 200 words.
3. The font type used for typing is Traditional Arabic, with the size of 20 pt for headings, 18 pt for the main text and 14 pt for footnotes.
4. The paper must not exceed 60 pages.
5. The paper must include the title of the paper, the author's name, his address, his title and his affiliation.
6. Book references are to be cited in one of the two following ways:
 - a. The reference is cited in the main text, where the author mentions the abbreviation, followed by the part and page number, then the Hadith number.
Example: Narrated by Al-Bukhari in the Correct (1/88H 166) or Al-Nawawi Said in the Collection 8/29: "..."
 - b. The reference is cited in a footnote.
Example: Ibn Qudama Said "..."⁽¹⁾
7. Paper references are to be cited in a footnote, where the author mentions the title of the paper and the title of the journal.
Example: The author mentioned in his Paper that he didn't Stop at any one Saying this "..."⁽²⁾
8. Footnotes must be mentioned in their respective pages.
9. In the reference list, the book citations should start with author's full name, followed by the title of his work/book, his year of death, the publisher and year of publication. The same with journal citations, in which they should start with the title of the paper, its author, the title of the journal and its volume.
10. When mentioning names of Arab or Islamic scholars, the year of death should be mentioned in Hijri (lunar) year if the scholar is deceased. As for foreign names, the names should be written in Arabic, followed by the name in English/Latin letters between brackets. The name should be fully written when first mentioned in the paper.
11. The paper will be returned to the author, whether or not the paper is published.
12. The author will be given two copies of the journal, along with 20 copies of his paper free of charge. Any more copies will be charged according to the Editorial Board.
13. The author must follow the corrections of the referees. In addition, the author must provide a justification for not following a certain correction by the referees.
14. The papers published reflect the opinions of their authors.

Correspondence

All correspondence and manuscripts are to be sent/delivered to: the Editor-in-Chief:

- Scientific Journal of Qassim University (Sharia Sciences)
- P.O. Box 6600, Buraydah 51452, Buraydah Kingdom of Saudi Arabia
- Tel.: 06-3220330, Ext.: 2125
- Fax and Direct Line: 06-3220358
- E-mail: mgllah@gawab.com
- Website: www.qumg.net

(1) Al-Maghni 6/322.

(2) Collaborative Insurance – Journal of Sharia Colleg – University of Um Al-Qura, Vol. 0, No. 0.



**In The Name of ALLAH,
Most Gracious, Most Merciful**



Volume (4) – NO.(1)

Journal of ISLAMIC SCIENCES

January 2011 – Muharram 1432H

Scientific Publications & translation

EDITORIAL BOARD

Editor-in-Chief

Prof. Saleh M. Al-Sultan

Professor, Department of Fiqh, Sharia College, Qassim University

Member Editors

Prof. Saleh M. Al-Hasan

Professor, Department of Fiqh, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Saleh S. Al-yousef

Professor, Department of Osol Fiqh, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Saud H. Al-Saqri

Professor, Department of Aqidah (Religion), College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Sulaiman A. Al-Sulaiman

Professor, Department of Quran Sciences, Sharia College, Qassim University

Dr. Ibrahim A. Al-Lahim

Associate Professor, Department of Sunnah, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Deposif: 1429/2028

Contents

Page

The Compatibility of Kidnappings and Hostage-Taking with the Crime of Banditry in the Islamic Jurisprudence (English Abstract) Dr. Osamah Ali Mostafa Alfakeer Alrababah, Asmaa Shehadah Bsheer Alzoubee ...	71
"Bedayat Almojtahed wa Nehayat Almoqtased" Important, is Named, and his Years, to the Author to Document the Rate of (English Abstract) Dr. Haron Alrababah, Ahmad Hasan Alrababah	98
Public Shareholding Company Building and the Liquidation of the Companies Act in the Jordanian Islamic Law, Comparative (English Abstract) Dr. Abdullah Ali Al-Saifi	126
Water Treatment and its Rule in Islamic Jurisprudence (English Abstract) Dr. Osamah Ali Mostafa Alfakeer Alrababah	160
Insulting the Wind (the Study of Decadal) (English Abstract) Dr. Abdulrahman bin Abdullah bin Turki	228
Surat Al-Kawthar Analytical Study Objective. (English Abstract) Dr. Mohammad bin Ahmad Al-Jamal.....	282
Zakaah Dates (English Abstract) Dr Muhammad bin Ibrahim bin Mohammed Al-Jasser	337

